المقدّمة

إنَّ الحمد لله – نحمده – ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلَّ له، ومن يضلل، فلا هادي له[1]، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه، وأشرفِ رسلِهِ نبيِّنَا محمدٍ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجِهِ واقتفى أثَرَهُ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن خيرَ ما تنافسَ فيهِ المتنافسونَ، وتسابقَ إليهِ المشمِّرونَ: تحصيلُ العلمِ

(١) هذا صدر خطبة الحاجة التي كان يستفتح بها النبي صلى الله عليه وسلم خطبه وقد وردت فيها أحاديث كثيرة مرفوعة وموقوفة، أخرج طرفاً منها أهل السنن والحاكم وغيرهم عن ابن مسعود رضي الله عنه انظر (٢/٢٣٨) من سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، (٣/٤١٣) من سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح (٣/١٠٥) من سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب كيف الخطبة ؟ (١/٦٠٩) من سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، (٢/١٨٢) من المستدرك للحاكم، باب النكاح، وقد أورد الإمام ابن حجر رحمه الله رواياها، وتتبع طرقها، وألفاظها في كتابيه القيمين: بلوغ المرام والتلخيص .

انظر ص (٢٠٢، ٢٠١) من كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، تعليق محمد حامد الفقي، ط /دار الفكر، (٣/١٥٢) من التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، باب استحباب خطبة النكاح، تعليق عبد الله هاشم اليماني المدني، ط /المكتبة الأثرية، باكستان سنة ١٣٨٤هـ.

وللشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رسالة خاصة بها أورد فيها طرق أحاديثها، وتتبع ألفاظها ورواياها، وخلص إلى تصحيحها، وقد جاءت رسالته في خمس وثلاثين صفحة، طبع ونشر المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

الشرعيِّ، والاشتغالُ به: تعلمًا وتعليمًا ومدارسةً وتصنيفًا، وإن أجلّ العلومِ الشرعيةِ وأَوْلاها ما كان معنياً بعلمي الأصول، أعني: علمَ أصولِ الدينِ وعلمَ أصولِ الفقهِ؛ لِمَا لهما من أهميةٍ كبرى، ومنـــزلةٍ عظمى بين علوم هذا الدينِ، عقيدةً وشريعةً.

فالأولُ أصلُ الأصولِ وقضيةُ القضايا باتفاقٍ، وأهمُّها على الإطلاق؛ لِمَا تُمَثِّلُهُ من أساسٍ متينٍ، وركنٍ ركينٍ تُبْنَى عليه سائرُ العلومِ والأعمالِ، وهو الأصلُ الذي من أجلِهِ أَرْسَلَ اللهُ رسلَهُ، وأنزلَ كُتُبَهُ، وخلقَ الخلقَ؛ لتحقيقِهِ والقيامِ به، ولذا كان شرفُ العلمِ بشرفِ المعلومِ.

يقولُ الإمامُ العلامةُ ابنُ القيمِ - رحمه الله - في ذلك: ((ولا ريب أن أجلَّ معلومٍ وأعظمَهُ وأكبرَهُ، فهو اللهُ الذي لا إله إلاّ هو ... ولا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجلُّ العلومِ وأفضلُها، ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومِهِ إلى سائرِ المعلومات، وكما أن العلمَ به أجلُّ العلومِ وأشرفُها، فهو أصلُها كلها ... والمقصود أن العلم بالله أصلُ كلِّ علمٍ وهو أصلُ علمِ العبدِ لسعادتِهِ وكمالِهِ ومصالِحِ دنياه وآخرتِه))[1] ا.هـ .

وأما الثاني - وهو علم أصول الفقه -: فهو العلم الذي وصل في سلّم علوم الشريعة ذروتَها وتسنّم قمتَها، ولا عجب، فعِظَمُ قدرِهِ ظاهرٌ، وشرفُه وفخرُه بَيِّنٌ عاطرٌ، فهو قاعدةُ الأحكامِ الشرعيةِ، وأساسُ الفتاوى الفقهيةِ، وعمدةُ القواعدِ والمقاصدِ المرعيةِ التي بها صلاحُ المكلفين في أمورِ معاشِهم ومعادِهم، وحسبُك بعلمٍ جمع بين المنقولِ والمعقولِ! وما أحسنَ ما قاله الإمامُ الغزاليُّ عنه حيث يقولُ: ((وَأَشْرَفُ العُلومِ ما ازدوجَ فيه العقلُ والسمعُ،

(١) مفتاح دار السعادة (٨٦/١).

واصطحبَ فيه الرأيُ والشرعُ، وعلمُ الفقهِ وأُصولِهِ: من هذا القبيل؛ فإنه يأخذُ من صَفوِ الشَّرعِ والعَقْلِ سواءَ السبيل»[١].

والمستقرئُ لموضوعات هذا العلمِ، والمتأملُ في مباحثِهِ: يجد أن هناك مسائل تتعلقُ بأصولِ الدينِ وقضايا العقيدة مبثوثةً في أعطافِ موضوعاتِهِ وثنايا مباحثِهِ، ولعلَّ من أسبابِ ذلك:

١- أن علمَ العقيدةِ أحدُ رَكَائِزِ العلومِ التي بُنِيَ عليها واسْتُمِدَّ منها علمُ أصولِ الفقهِ.

٢- أنه من غيرِ المنكورِ أن شائبةَ (علمِ الكلامِ) قد كان لها أثرٌ كبيرٌ في صرفِ بعضِ المسائلِ عن منهجِ السلفِ في قضايا أصولِ الدينِ مما له ارتباطٌ بمسائلِ أصولِ الفقهِ.

٣- أن كثيراً من علماءِ أصولِ الدينِ، أو من سُمُّوا بعد القرونِ المفضّلةِ بالمتكلمينَ لهم باعٌ طويلةٌ في علمِ أصولِ الفقهِ.

٤- أن الفِرَقَ المخالفةَ لمنهجِ السلفِ، كالمعتزلةِ والأشاعرةِ – كان لهم مَنْهَجُهُمْ في مسائلِ أصــولِ الدينِ، كما كان لهم أثرٌ كبيرٌ في مسائلِ أصولِ الفقهِ.

٥- أن كلا العلمينِ يعني بالمسائلِ النقليةِ والعقليةِ مع الخلافِ البَيِّنِ في نظرةِ كلٍ لها.

ولقد كان من أهمِّ المسائلِ المشتركةِ بينَ هذينِ العلمين: مسألةُ (الكلامِ) بل لقد كانت أشهرَ مسائلِ هذينِ العلمينِ وأكثَرَها نزاعاً وجدلاً بين علمائهما، لا سيما وأن هذه المسألةَ وغيرَها مما هو على شاكِلَتِهَا: بحاجةٍ إلى إماطَةِ اللِّثَامِ

(١) المستصفى – المقدمة، ص٣.

عن مضَامِيْنِهَا تَجْلِيَةً للحقيقةِ، حيثُ حصلَ فيها وفي نظائِرِهَا: مخالفةٌ للمنهج الحقِّ الذي سار عليه سلفُ هذه الأمةِ – رحمهم الله – ودَاخَلَتْهَا المعاني الكلاميةُ وقُرِّرَ فيها مفاهيمُ مجانبةٌ لما عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ وما استقر عليه أمرُ القرونِ المُفَضَّلَةِ.

ويَتَجَلَّى الخطرُ حينما يتلقى كثيرٌ من المطَّلِعِينَ في هذا العلم، والمحصلين له والمتخصصين فيه – هذه المسائل على أنها مسلماتٌ، وهي جَلِيَّةُ المخَالفاتِ، وكم يقع قُرَّاءُ هذا الفنِّ في حَيْرَةٍ والتباسٍ أمام هذه المسائل، وكم تصيبهم الوحشةُ من بعض الأقوالِ الخاطئةِ في هذه المسائلِ، وكم يحصلُ لهم من النَّفْرَةِ عندما يُقَرَّرُ عليهم ما هو مخالفٌ لما عرفوه وأَلِفُوه من النصوصِ الصحيحةِ، والتقريراتِ والاستدلالاتِ السليمةِ، ويُورَدُ عليهم من الالتزاماتِ الباطلةِ. وقد زلَّت فيها أقدامٌ، وحارت فيها أفهامٌ، واضطربَ فيها فئامٌ من الأنامِ مع تقصيرٍ كبيرٍ من المهتمين بعلمَي الأصولِ في إعطائِها حقَّها وبيانِ الحقِّ فيها.

لذا فإن من الضروري العنايةَ بها، وإيضاحَ الحقِّ فيها مقروناً بالأدلةِ المعتبرةِ من صحيحِ المنقولِ، وصريحِ المعقولِ، التي لا يَفْطِنُ إلى أبعادِها إلاّ قليلٌ من أماثلِ طلبةِ العلمِ الشرعيِّ.

ولقد كنت – ولا زلت – ومعي كثيرون ممن مَنَّ اللهُ عليهم – وله الحمد – بالنشأةِ على صحيح المعتقدِ، وسليمِ الفطرةِ، والحرصِ على النصوصِ من الكتابِ والسنةِ: يُصِيْبُنَا التَّبَرُّمُ من تقرير منهج المعتزلةِ، أو الأشاعرةِ أو غيرهِم في بعض مسائِل هذا العلم، كما يَزيدُ تبرُّمُنا حينما يتلقف أبناءُ المعتقدِ الصحيحِ هذه المسائلَ دون تمييزِ الصوابِ من الخطأ، ومن غير معرفةٍ لحقيقة هذه الأقوالِ ومراتبِها في الصحةِ والبطلانِ، ولا إدراكٍ لوجهِ ذلك ولا القول الحقِّ فيها،

وكانت الرغبةُ الملحّةُ لو دُرِسَتْ هذه المسائلُ دراسةً عميقةً يُجَلّي القولُ الصوابُ فيها ويُنْتَصَرُ للحقِّ بدليله كما كانت الأمنيةُ لو جُرِّدَ علمُ الأصولِ من كل ما يخالف منهجَ السلفِ الصالحِ – رحمهم الله – وهو مشروعٌ علميٌّ ضخمٌ يحتاج إلى مراكزِ بحثٍ وهيئاتٍ علميةٍ متخصصةٍ؛ غير أن ما لا يُدركُ كلُّه لا يُتْرَكُ جُلُّه، فينبغي أن ينبريَ طلابُ العلمِ والمتخصصون في هذا المجالِ لدراسةِ أجزاءِ هذه المسائلِ الـــدقيقةِ التي كَثُرَ اللَّبْسُ والخَلْطُ فيها، ولعل مسألةَ (كلامِ اللهِ – عزوجل) إحدى أهمِّ المسائلِ التي تحتاج إلى بيانِ وجهِ الحقِ فيها، فجاء هذا البحثُ المتواضعُ أداءً لشيءٍ من الواجبِ في ذلك، والله نسألُ التوفيقَ والسدادَ.

● أسباب اختيار البحث:

١- أهميةُ الموضوعِ من الناحيةِ العَقَدِيَّةِ؛ حيث إنه يبحث في قضية جوهرية تُعَدُّ من أهم قضايا الاعتقادِ، وهي قضية (كلام) الله تبارك وتعالى.

٢- الحاجةُ المُلِحَّةُ لتأصيلِ هذه القضيةِ على منهجِ السلفِ ومذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

٣- التنبيهُ على طريقةِ المتكلمينَ ومخالفتِهم لمنهجِ السلفِ في فهمِ النصوصِ لا سيما في أبوابِ الاعتقادِ خاصةً في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

٤- أن هذه القضيةَ من القضايا المشتركةِ بين علمي أصولِ الدينِ وأصولِ الفقهِ ولها ارتباطٌ وثيقٌ بموضوعاتِهما مما يؤكد أهميةَ البحثِ فيها.

٥- أن هذه المسألةَ لها آثارٌ كثيرةٌ، ولوازمُ خطيرةٌ، وخالف فيها كثيرون منهجَ السلفِ، فكان من المهم بحثُها، وتجليةُ الحقِّ فيها.

٦- أن هذه القضيةَ – مع كثرةِ ورودِها بين ثنايا كتبِ العقيدةِ والأصولِ

– لازالت مبثوثةً في ثنايا موضوعاهما، ولم تفرد ببحث مستقل يجمع بين العلمين – حَسَبَ علمي – فهي بحاجةٍ إلى بحثِها على مقتضى قواعدِ البحثِ العلميِّ المتخصصِ، كما نحتاج إلى مؤلَّفٍ مستقلٍ يلُمُّ شتاتَها ويجمع أطرافَها ويُوردُ الأقوالَ فيها والأدلةَ والمناقشةَ والراجحَ بدليلِه وثمرةَ الخلافِ فيها جمعاً بين الفنين.

٧– أن هذه القضيةَ كانت محلَّ الرغبةِ في البحثِ عندي أثناءَ دراستي الجامعية وقراءاتي الأصولية، ثم إعدادي لرسالةِ الماجستيرِ، فقد كانت مسألةُ الكلامِ إحدى أهمّ المسائلِ التي استوقفتني طويلاً، فكان أن أشرت إليها في حينه وعزمت بحثَها بعمقٍ واستقصاء.

بل لقد كانت تلك مشورةُ بعضِ المناقشين والمهتمين في هذا الفن والمحبين أيضًا، وأخيراً خلال إعدادي لأطروحة الدكتوراة في تحقيق أحد أشهر كتب الأصول، ولا تزال هذه الرغبة حتى الآن، ولعل هذا البحثَ يحقّقُ هذه الطِلْبَة، إن شاء الله تعالى.

● خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمةٍ، وثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ.

أما المقدمةُ: فتشمل:

١– أسبابُ اختيارِ البحث.

٢– خطةُ البحثِ.

٣– منهجي في البحثِ.

الفصل الأول: حقيقة كلام رب العالمين عند علماء أصول الدين.

وفيه أربعة مباحث:

الأول: تحريرُ محلِّ النّزاعِ في المسألةِ.

الثاني: أصول المذاهب في كلام الله وسبب النّزاع بين الطوائف.

الثالث: مقالاتُ الطوائفِ في هذه المسألةِ.

الرابع: منشأ الضلالِ في المسألةِ.

الفصل الثاني: حقيقة كلام رب العالمين عند علماء أصول الفقه.

وفيه عشرة مباحث:

الأول: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الحنفية.

الثاني: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصول من المعتزلة.

الثالث: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الأشاعرة.

الرابع: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من المالكية.

الخامس: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الشافعية.

السادس: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ الحنابلةِ.

السابع: حقيقةُ الكلامِ عند من جمع بين مدرستي الحنفية والمتكلمين.

الثامن: حقيقةُ الكلامِ عند المحققين من الأصوليين.

التاسع: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ المعاصرين.

العاشر: حقيقةُ الكلامِ عند محققي كتب الأصول.

الفصل الثالث: الاستدلال والمناقشاتُ والمقارنةُ والترجيحُ وثمرة الخلاف.

وفيه خمسة مباحث:

الأول: أدلةُ الأشاعرةِ على مذهبِهم ومناقشتُها.

الثاني: أدلةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ وما ورد عليها من مناقشة.

الثالث: المقارنةُ والترجيح.

الرابع: ثمرة الخلاف .

الخامس: حكم المخالفين في هذه المسألة.

الخاتمة وتشمل النتائج العامة والخاصة والتوصيات.

● منهجي في البحث:

يتَّسِمُ منهجي في البحثِ بالملامحِ الآتيةِ:

١- بحثِ المسألة – (كلام الله) – بحثًا علميًا عَقَدِيًا وأصوليًا، وعرضِها عرضًا منهجيًا مقارنًا، وإيرادِ كلِّ ما يتعلق بها من الأقوالِ والأدلةِ والمناقشاتِ والترجيحِ وثمرةِ الخلافِ على طريقةِ البحثِ العلمي.

٢- عزوِ الأقوالِ إلى أصحابها، والنقولِ إلى مذاهبها المعتبرةِ.

٣- الاعتمادِ في بيانِ حقيقةِ كلامِ اللهِ – عزَّوجلَّ – من الناحيةِ العَقَدِيَّةِ: على النقلِ من كتبِ العقيدةِ بمُخْتَلَفِ مناهجها، وتوثيقِ المذاهبِ فيه من كلامِ أئمتِها وعلمائِها، وكذا أدلتهم وما يتعلق بها، وقدمت الحديثَ في المسألةِ من الناحيةِ العقديةِ على الأصوليةِ؛ لأنها الأصلُ.

٤- اعتمدت في بيان المسألةِ من الناحيةِ الأصوليةِ على النقلِ من كتبِ الأصولِ المعتمدة في المذاهبِ، وتوثيقِ ذلك من كلامِ علماءِ الأصولِ على اختلافِ مذاهبِهم.

٥- عند ذكرِ الأدلةِ، والمناقشاتِ، والترجيحِ: حَرَصْتُ على الأخذِ بقوةِ الدليلِ، وسلامةِ التعليلِ دون تعصبٍ، أو تقليدٍ مجرّدٍ.

٦- التوثيقِ العلميِّ للمسألةِ، وأقوالِها، وأدلتِها المُسْتَمَدِّ من الكتبِ الأصيلةِ المعتمدة في كلِ مذهبٍ مع الإفادةِ من المصادرِ المعاصرةِ.

٧- راعيتُ الترتيب الزمنيِّ في ذكر المذاهب عَقَدِيًّا وأصُوليًا.

٨– عَزَوتُ الآياتِ إلى سورِها، مع بيان رَقَمِ الآيةِ واسْمِ السورة، ملتزماً الرَّسْمَ العثمانِيَّ.

٩– خَرَّجْتُ الأحاديثَ، والآثارَ من مصادرِها المعتبرةِ.

١٠– نَسَبْتُ الأبيات الشعريةَ إلى قائليها.

١١– شَرَحْتُ الكلماتِ الغريبةَ.

١٢– عَرَّفْتُ بالفرقِ، والمذاهبِ.

١٣– تَرْجَمْتُ للأعلامِ – غيرِ المشهورينَ – بإيجاز.

١٤– أَكْثَرْتُ النقلَ في المسألةِ عن شيخِ الإسلامِ أحمدَ بن تيميةَ – رحمه الله –؛ لأنه أولى المسألةَ اهتمامًا كبيرًا، وحقَّقَ فيها تحقيقًا بديعًا، مما لم أطلعْ عليهِ عندَ غيرِه رحمه الله.

١٥– استفدت مما ألف في هذه المسألة من المصادر العقدية الخاصة سواءً من كتب السلف أو الرسائل المعاصرة ومنها على سبيل المثال:

رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

والبرهان في بيان القرآن للموفق ابن قدامة.

ورسالة في القرآن وكلام الله له.

والصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم له أيضاً. وغيرها[1].

١٦– ذَيَّلْتُ البحثَ بفهارسَ هي:

فهرسِ المراجع.

(١) ومن الكتب المعاصرة: كتاب العقيدة السلفية في إثبات كلام رب البرية للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ورسالة صفة الكلام بين السلف والمتكلمين للباحث سعود بن عبد الله الغنيم، وأبحاث أخرى.

فهرسِ الموضوعات.

والله أسألُ أن يوفقني للإخلاص والصواب، وسدادِ القَوْلِ والعملِ، والسلامةَ من الخطل والزللِ إنه خيرُ المسؤولين وأكرمُ المأمولين، وما توفيقي إلاّ باللهِ عليه توكلتُ، وإليه أنيب.



الفصل الأوّل

حقيقة كلام رب العالمين عند علماء أصول الدين

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: تحرير محل النّزاع في المسألة

المبحث الثاني:أصول المذاهب في كلام الله، وسبب النّزاع

المبحث الثالث: مقالات الطوائف في هذه المسألة

المبحث الرابع: منشأُ الضلال في المسألة

المبحث الأول: تحرير محل النّزاع

وهو يشملُ تحريرَ محلِّ النِّزَاعِ بين الطوائفِ كلِّها، ولكنْ لَمَّا كان أشهرُ الطوائفِ خلافاً في المسألةِ: هم أهلَ السنة والأشاعرة – رأيت أنّه من الأفضلِ أن أحرِّرَ موضعَ النِّزَاعِ بين الطوائفِ كلِّها – أولاً – ثم أُحَرِّرُهُ بينَ أَهْلِ السنةِ والجماعةِ، والأشاعرةِ – ثانياً – وبهذا تَعُمُّ الفائدةُ.

أولاّ: تحرير محل النّزاع بين الطوائف:

الكلام صفةٌ من صفات الله، وقد اتفق الناسُ على أنّ اللهَ متكلمٌ، وأَجْمَعَ المسلمون على ذلك؛ للنصوصِ الصريحةِ في دلالتِها، من كتابِ الله، وسنةِ رسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقاله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وقال: ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦]، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ [الشورى:٥١]، والآياتُ في ذلك كثيرةٌ، والأحاديثُ متعددةٌ – أيضاً – تأتي جملةٌ منها في ثنايا هذا البحثِ، إن شاء الله.

وإنما مَحَلُّ الاختلافِ في معنى كَوْنِهِ – سبحانه – مُتَكَلِّمًا، وفي ما هِيَّةِ كلامِ اللهِ وكُنْهِهِ، وصِفَتِهِ وزَمَنِهِ، ومن حيثُ تَعَلُّقُهُ بالمشيئةِ والإرادةِ، أو عدمُ تَعَلُّقِهِ.

فقد اختلفوا: في الكلامِ أهو صفةٌ قائمَةٌ بذاتِهِ تعالى؟ أم أنَّ كلامه متعلّقٌ بمشيئتِهِ وإرادتِهِ؟ وهل الصوتُ والحرفُ من لوازمِهِ، أو لا؟ وهل هو معنىً واحدٌ، أو معانٍ متعددةٌ؟ وهل كلامُهُ مخلوقٌ؟ لأنّ المدادَ وصوتَ القارئِ كذلك، أو ليس بمخلوق؛ لكونه صفةٌ من صفاتِهِ؟ ولدقّةِ هذه المسألةِ وتَشعُّبِها افترق الناسُ فيها فِرَقاً عديدةً، حتى قال بعضهم: ((مسألةُ الكلامِ حيَّرَتْ عقولَ الأنامِ))[١]، وقال شيخُ الإسلامِ عنها: ((وهذه مقاماتٌ دقيقةٌ مُشْكِلَةٌ؛ بسببها افترقت الأمةُ، واختلفت))[٢].

ثانياً: تحرير محل النّزاع بين أهل السنة وبين الأشاعرة:

اتفق أهل السنة والجماعة، والأشاعرةُ: على أنّ الله تعالى متكلّمٌ، واتفقوا على أنّ كلامَ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، كما اتفقوا على أنّ كلامَه، صفة من صفاته، زائدةٌ على ذاته، فليس الكلامُ هو الذاتَ.

وإنما وقع الخلاف بينهم في أمور ثلاثة:

أولها: وحدةُ الكلام، أو تَعَدُّدُهُ، فالأشاعرة يرون أنّ كلامَ اللهِ معنىً واحدٌ، لا ينقسم ولا يتجزَّأُ، وهو عينُ الأمرِ، وعينُ النهي، وعينُ الخبر، وعينُ الاستخبار، وهو عينُ التوراة، وعينُ الإنجيل، وعينُ القرآن، وعينُ الزبور[٣]، إنْ عُبِّرَ عنه بالعربيةِ صار قرآناً، وإن عُبِّرَ عنه بالعبرانيةِ[٤]، صار توراةً، وإن عُبِّرَ

(١) انظر (١٢/٢١١) من مجموع الفتاوى.

(٢) انظر (١٢/١٨٨) مجموع الفتاوى.

(٣) هذا تأكيدٌ لقولهم بوحدة الكلام، فهذه الكتب الأربعة عين كلام الله – عندهم – وإن اختلفت أسماؤها بحسب اللغة التي تزلت بها، والتوراة: الكتابُ المنزلُ على موسى، والإنجيلُ على عيسى، والزبورُ على داودَ، والقرآنُ على محمدٍ – عليهم أفضل الصلاة والسلام.

(٤) **العبرانية**، والعبرية: اسم واحد للغة التي نزلت بها التوراة، وهي لغة اليهود، انظر =

عنه بالسُريانيةِ[1]، صار إنجيلاً. والمعنى واحدٌ، وأهلُ السنةِ لا يرون ذلك، ويخالفونهم فيه – كما سيأتي بَيَانُهُ.

الثاني: الزمنُ، من حيثُ القِدَمُ، أو الحدوثُ، وما يتعلق بذلك: فالأشاعرةُ يصفونه بأنَّه قديمٌ أزليّ، وأما أهلُ السنة: فلا يطلقون هذا اللَّفْظَ ولا ينفونه، بل يُفَصِّلُون، فيقولون بِقَدَمِ النوعِ والجنسِ، وحدوثِ الآحادِ والأعيانِ.

الثالث: الماهيّةُ: فالأشاعرةُ يقولون بالمعنى النفسي فليس بحرفٍ ولا صوتٍ والألفاظُ عبارةٌ عنه ولا يتعلّق بالقدرة والمشيئةِ. وأما أهل السنة: فَيَرُدُّونَ هذا القولَ، ويُقَرِّرُونَ أنه – تعالى – يتكلم بكلامٍ حقيقي، بحرف وصوت مسموعٍ، وأن كلامه متعلقٌ بقدرتِهِ ومشيئتِهِ[2].

❋ ❋ ❋

= (٧٣٣/٢) مادة (عَبَرَ) من كتاب الصحاح للجوهري.

(١) **السُرْيانية:** بضم السين وسكون الراء هي اللغة التي نزل بها الإنجيل، وهي لغةُ النصارى، انظر (٤٩٧/٧) من تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للإمام أبي العلي محمد عبد الرحمن المباركفوري، باب في تعلم السريانية، دار الفكر، ط٣، سنة١٣٩٩هـ.

(٢) انظر تحريرَ محلِّ النّزاعِ بينهما – بتصرف – في (٣٧٦/١٢-٣٨٠) من فتاوى ابن تيمية، و(٢٢١/١) من منهاج السنة له ط. دار الكتب العلمية، بيروت، و(٤/٣-٥) في الفِصَلِ؛ لابن حزم دار الفكر، بيروت ط١، وص١٨٨ من شرح الطحاوية ط. المكتبة السلفية.

المبحث الثاني: أصولُ المذاهبِ في كلامِ اللهِ تعالى وسببُ النّزاعِ بين الطوائفِ

اختلف الناس في كلام الله تعالى؛ لأنّ كل فريق نظر إلى النصوص من شبهةٍ عقليةٍ، وزعم كونَهَا قاطعةً، فمذاهبُهم تفرَّعت عن أصولهم الْمُبْتَدَعَةِ في الشرع، الْمُضْطَرِبَةِ في العقلِ.

وقــد ذكــر العلاَّمة ابن القيّم – رحمه الله – [(١)]: أن سبب النّزاع بين الطوائف – هو أنَّ الرب – تعالى – هل يتكلم بمشيئته؟ أو كَلاَمُهُ بغير مشيئته. وبَيَّنَ القولين في ذلك، وهما:

• الأول: أنّ كلامه بغير مشيئته واختياره.

وانقسم هؤلاء إلى فرق:

١– فرقة قالت: إنّ كلامه فيضٌ فاض منه بواسطةِ العقلِ الفعّالِ على

(١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوبَ بن سعد بن حَرِيزٍ الزرعي الدمشقي الحنبلي، المعروف بشمس الدين ابن القيم الجوزيّة، ولد سنة ٦٩١هـ، وسمع من خلق كثير، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، كان جريئ الجنان واسعَ العلم، عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف، من مصنفاته الهديُ النبويُّ، وإعلامُ الموقعين، وبدائعُ الفوائدِ، وغيرُها كثيرٌ، ت سنة٧٥١هـ رحمه الله.

انظر (٣/٤٠٠) من كتاب الـــدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ للحافظ أحمد بن علي ابن حجر – دار الجيل – بيروت، (٢/٤٤٧) من الذيل على طبقات الحنابلة؛ لابن رجب – دار المعرفة – بيروت. (٢/١٦٨) من شذرات الذهب؛ لابن العماد الحنبلي – دار الآفاق الجديدة بيروت.

نفسٍ شريفةٍ فتكلّمت به(1).

٢– وفرقة قالت: إنّه معنى قائم بذات الرب – تعالى – هو به متكلم(2).

وانقسم هؤلاء إلى فرقتين:

أ – فرقة قالت: هو معان متعددة في أنفسها: أمرٌ ونهيٌ، وخبرٌ واستخبارٌ، ومعنىً جامعٌ لهذه الأربعة.

ب – وفرقة قالت: بل هو معنىً واحدٌ بالعين، لا ينقسم ولا يَتَبَعَّضُ(3).

٣– إنّ كلامه هو هذه الحروف والأصوات، خَلَقَهَا خارجةً عن ذاته، فصار بها متكلماً(4).

- **الثاني: أن كلامه بمشيئته واختياره.**

وانقسم هؤلاء إلى فرق:

---

(١) وهو قول الفلاسفة كأرسطو، وابن سينا، وأتباعهم، والصابئة. انظر: (١٣٦/١٢) مجموع الفتاوى.

(٢) وهو قول الكلابية، والأشاعرة، ومن وافقهم. انظر ص١٧٩–١٨٠ من كتاب شرح العقيدة الطحاوية؛ لابن أبي العز الحنفي، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة السلفية بلاهور، باكستان.

وانظر (١٦٣/١٢، ١٦٥) من مجموع الفتاوى، وص٤٥١ من مختصر الصواعق المرسلة؛ لابن القيم، اختصره محمد الموصلي، دار الندوة الحديثة، بيروت.

وسيأتي ذكر مذهبهم والعزو إليه من كتبهم عند ذكر المذاهب في المسألة .

(٣) انظر ص٤٥١ من مختصر الصواعق المرسلة؛ لابن القيم، وانظر (١٦٥/١٢) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٤) وهو قول الجهمية والمعتزلة. انظر (٤٨/١٢)، ص١٦٣ منه من مجموع فتاوى شيخ الإسلام. وانظر ص٤٥١–٤٥٢ من مختصر الصواعق، ص١٨٠ من شرح الطحاوية.

١– يتكلم بقدرته ومشيئته كلاماً قائماً بذاته؛ كما يقوم به سائرُ أفعالِهِ، لكنَّه حادثُ النوعِ، وعندهم أنّه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً[(١)].

٢– يتكلم بمشيئته، ولكنّ كَلاَمَهُ هو الذي يتكلم به الناس كلُّه، حقُّهُ وبَاطِلُهُ وصدقُهُ وكَذِبُهُ[(٢)].

٣– أنّه لم يزل متكلماً – إذا شاء –، ويتكلم بمشيئته، ولم تتجدّد له هذه الصفةُ، بل كَوْنُهُ متكلِّمًا بمشيئته – من لوازمِ ذاتِهِ المقدسةِ، وهو بائنٌ عن خَلْقِهِ بذاته، وصفاته، وكلامِهِ، ليس مُتَّحِداً بهم، ولا حالاً فيهم[(٣)].

وهذا – الذي ذكره ابنُ القيِّم: من أن سببَ النّزاعِ هو الخلافُ في تعلُّق الكلام بالمشيئة – قد ذكر نَحْوَهُ شيخُهُ شيخ الإسلامِ في الفتاوى، فجعل الخلافَ ناشئاً من القول بحوادثَ لا أوَّلَ لها، أو عَدَمِهِ. ولا تعارضَ بينهما، والله أعلم[(٤)].

❋ ❋ ❋

---

(١) وهو قول الكرّاميّة، ومن تبعهم؛ كالهشامية. انظر ص٤٥٢ من مختصر الصواعق، ص١٨٠ من شرح الطحاوية، (١٢/١٧٢) من مجموع الفتاوى.

(٢) انظر ص٤٢٣ من مختصر الصواعق المرسلة، وص٤٥٢ منه. وهذا القولُ قولُ الاتحاديةِ.

(٣) وهو قول أهل السنة والجماعة، انظر ص ٩٤ من البحث.

(٤) انظر ص٤٥١–٤٥٢ من مختصر الصواعقِ المرسلةِ على الجهميةِ والمعطلةِ. وانظر (١٢/١٤٩) وما بعدَها في مجموعِ الفتاوى.

المبحث الثالث:

مقالات الطوائف في هذه المسألة

اختلف الناس في حقيقة كلام الله تعالى اختلافاً كبيراً، وكَثُرَ فيها الاضطرابُ، وتعدّدت المذاهبُ إلى تسعةٍ أو أكثر[1].

وهذا عرض لمذاهب الطوائف في هذه المسألة إجمالاً[2]:

● المذهب الأول :

أنّ كلَّ كلامٍ في الوجودِ كلامُ اللهِ، نظمِه ونثرِه، حقِّهِ وباطِلِهِ، كلُّهُ عينُ كلامِ اللهِ– تعالى – القائمِ به، وهو مذهب الاتحادية القائلين: بوحدة الوجود[3]،

(١) انظر ص١٧٩ من كتاب شرح الطحاوية، (١٢/١٦٢، ١٦٣) من مجموع الفتاوى، ص٢٤٣،٤٥١ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٢) لم استقص الطوائف كلها كالرافضة والخوارج وغيرهم لأن مذهبهم لا يخرج عما سأورده من المذاهب التي اشتهرت أقوالهم في المسألة وتطرق لها أهل العلم وأئمة السلف بالرد والمناقشة.

(٣) هو مذهب غلاة الصوفية، كابن عربي، والصدر الرومي، والتلمساني، وابن سبعين، والقونوي، وابن الفارض، والحلاّج، وغيرهم. وحقيقتُه: أنّ وجودَ الكائناتِ عينُ وجودِ اللهِ – تعالى – ليس وجودها غَيْرَهُ، ولا شيءَ سواه البتة، حتى الجنّ، والشياطين، والكافرين، والكلاب، والخنازير، والنجاسات، والجيف، كل ذلك عين وجود الربّ – عندهم – لا أنّه متميزٌ عنه منفصلٌ عن ذاته، بل متّحدٌ به وإن كان مخلوقاً له، ولهم شناعات وضلالات كفّرهم بها السلف – رحمهم الله. انظر أول ج٤ من مجموعة الرسائل والمسائل؛ لابن تيمية بعنوان (حقيقة مذهب الاتحاديين) دار الكتب العلمية – بيروت، وانظر مصرعَ التصوفِ؛ لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل.

وقد قال شاعرهم[١]:

وكلُّ كلامٍ في الوجودِ كلامُهُ   سواءٌ علينا نثرُهُ ونِظَامُهُ[٢]

فيدخل فيه السبُّ والشتمُ، والفحشُ، واللَّغْوُ وكلُّ قبيحٍ – تعالى اللهُ عن ذلك – وهذا المذهب مبنيٌّ على أصلِهِمُ الذي أصَّلُوه، وهو: أنّ الله – سبحانه – هو عينُ هذا الوجودِ، فصفاتُهُ هي صفاتُ اللهِ، وكلامُهُ هو كلامُ اللهِ.

قال ابن القيِّم – رحمه الله –: «وأصل هذا المذهبِ إنكارُ مسألةِ المباينةِ والعلوِّ»[٣].

وفسادُ هذا المذهبِ، وضلالُ من ذهبَ إليه: ظاهرٌ، لا يحتاج إلى الإطالة في إبطالِهِ وَرَدِّهِ[٤].

● المذهب الثاني:

مذهب الفلاسفةِ[٥]، ومن وافقهم من

(١) هو أبوبكر محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، ويعرف بابن عربي، ولد بمرسية سنة٥٦٠هـ وت سنة٦٣٨هـ. انظر (١٩٠/٥) من شذرات الذهب؛ لابن العماد، (١٥٦/١٣) من البداية والنهاية؛ لابن كثير – مكتبة المعارف – بيروت.

(٢) انظر ص١٨٤ من شرح العقيدة الطحاوية، ص٧٣ من حقيقةِ مذهبِ الاتحاديين ج٤ من مجموعةِ الرسائلِ والمسائلِ؛ لابن تيمية (١٧٤/١٢) من فتاواه.

(٣) انظر ص٤٢٣ من مختصر الصواعق المرسلة له.

(٤) انظر في الردِّ عليهم رسالةَ شيخِ الإسلامِ (حقيقة مذهب الاتحاديين) المشار إليها، والمراجعَ الأخرى السابقة.

(٥) **الفلاسفة:** اسم فرقة، مشتق من الفلسفة، وهي كلمة يونانية معناها: محبة الحكمة. يخوض أهلها كثيراً في الطبيعيات، والإلهيات، والرياضيات مستخدمين الجدل، والمنطق والعقل، والحكمة، ويعرف رؤوسهم بالحكماء السبعة. وأشهرُهُمْ: سقراط، وأفلاطون، ومن =

الصابئةِ[1]، وغيرِهِمْ[2]، وهو: أنّ كلامَ الله فيضٌ[3] فاضَ من العقلِ الفعَّال[4] على النفوسِ الزكيةِ[5]، بحسب استعدادها، فأوجب لها ذلك الفيضُ

= متأخريهم ابن سينا، والفارابي، والطوسي، وغيرهم.

انظر: (٢/٥٨) من كتاب الملل والنحل للشهرستاني تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص٢٥٣-٢٥٤ من كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي.

(١) يقال: صبأ الرجل: إذا مال وزاغ، والصبوة في مقابلة الحنيفية، سُمّوا بذلك؛ لميلهم عن سنن الحقِّ وزَيْغِهِمْ عن نهج الرسل، يقولون بحدودٍ وأحكامٍ عقليةٍ، ولا يؤمنون إلاّ بالمحسوس والمعقول، ويتركون الشريعةَ والإسلامَ، ويؤمنون ببعض الأنبياءِ ويكفرون ببعضهم، يدور مذهبهم على التعصب للروحانيين، ويقصدون بهم البشر المطهرين المقدسين، الذين يقرّبونهم إلى الله، بزعمهم.

انظر: (٢/٥) وما بعدها من الملل والنحل للشهرستاني.

(٢) من المتكلمين والصوفية. انظر (١٢/١٦٣) من مجموع فتاوى شيخِ الإسلامِ.

(٣) الفيضُ عندهم عبارةٌ عن التجلّي الحسّي الذاتي الموجِبِ لوجودِ الأشياءِ، واستعداداتها في الحضرةِ العليَّةِ ثم العينيَّةِ، ويسمّونه الفيض الأقدس. وهناك فيض مقدَّس مترتِّب عليه وهو: التجلِّيات الأسمائية الموجبة لظهور ما يقتضيه استعدادت تلك الأعيان في الخارج. انظر ص١٧٦ من التعريفات؛ للجرجاني.

(٤) العقل: هو ما يعقل به حقائق الأشياء، وهو مأخوذ من عقالِ البعيرِ، يمنع ذوي العقولِ من العدولِ عن الصوابِ. والعقل الفعّال، أو العقل بالفعل هو: أن يصير النظريات مخزونة عند قوة العاقلة بتَكْرَارِ الاكتسابِ، بحيث يحصل لها ملكةُ الاستحضارِ متى شاءت من غير تجشُّمِ كسبٍ جديدٍ؛ لكنها لا تُشاهد بالفعل.

ومراد الفلاسفة به هنا ما يُسمّونه بواجب الوجود، وهو الله – تعالى الله – انظر – بتصرف – ص١٥٧-١٥٨ من كتاب التعريفات؛ للجرجاني. (٢/١٧٢-١٩٤، ٢٢٨) من كتاب الملل والنحل؛ للشهرستاني.

(٥) يريدون بالنفوسِ الزكيَّةِ ما يسمّى عندهم بالنفسِ القدسيةِ وهي: التي لها ملكة استحضار =

تصوّراتٍ[١] وتصديقاتٍ[٢] بحسب ما قَبِلَتْهُ منه.

ولهذه النفوسِ عند هم ثلاثُ قوى:

أوّلها: قوّة التصوُّر.

ثانيها: قوة التخيُّل.

ثالثها: قوة التعبير.

فَتُدْرِكُ بقوة تصورها من المعاني ما يعجز عنه غيرُها، وتُدْرَكُ بقوَّةِ تخيُّلِهَا شكلَ المعقولِ في صورةِ المحسوسِ، فتتصوَّرُ المعقولَ صُوَراً نورانيَّة تخاطبها وتكلمها بكلام تسمعه الآذانُ، وهو عندهم كلامُ الله، ولا حقيقةَ له في الخارجِ، وإنما ذلك كلُّه من القوة الخياليَّةِ الوهميَّةِ[٣].

= جميع ما يمكن للنوع، أوقريباً من ذلك على وجه يقيني، وهو نهاية الحدس عندهم، وهي ملكة انتقالية من الضروريات إلى النظريات، يختلف أصحابها فيها بحسب استعداد نفوسهم وقدرتها على الاستحضار يقيناً – كما يزعمون – انظر – بتصرف – ص٢٦٤ من التعريفات؛ للجرجاني (٢/٢١٧) من الملل والنحل؛ للشهرستاني.

(١) التصورات: جمع تصوّر والتصوّر عند علماءِ المنطق هو إدراك المفردات، وهو عندهم أن تدركَ أمراً ساذجاً من غير أن تحكم عليه بنفيٍ أو إثباتٍ، مثل تصوُّرنا ماهية الإنسان، فهو مجرد حصول صورة الشيء في العقل. انظر (٢/١٥٩) من الملل والنحل؛ للشهرستاني، وص٦١ من التعريفات؛ للجرجاني.

(٢) التصديقات: جمع تصديق، وهو عند علماء المنطق إدراك النسب، وقد عَرَّفَهُ بعضهم: بأنّه إدراك أمرٍ مع الحكم عليه بنفيٍ، أو إثباتٍ، مثل تصديقنا بأنّ للكل مبدأ. فهو: أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر.

انظر (٢/١٥٩) من الملل والنحل؛ للشهرستاني، ص٦١ من التعريفات؛ للجرجاني.

(٣) انظر: (١٢/١٤، ٤٢، ١٥٤، ١٦٣) من مجموع الفتاوى، ص٤٢٤ من مختصر الصواعق المرسلة.

والأصلُ الذي قادهم إلى هذا المذهبِ: عدمُ الإقرارِ بالرب الذي عَرَّفَتْ به الرسلُ، ودَعَتْ إليه، وهو القائمُ بنفسه، المستغني عن جميع خلقِهِ، والقائمُ على غيرِهِ، فكلُّ مخلوقٍ مضطرٌ إليه، لا قيامَ له، ولا وجود، ولا ثَبَاتَ: إلاّ به[1]، المباينُ لِخَلْقِهِ[2]، العالي فوقَ سماواته، المستوي على عرشه[3]، الفعَّالُ لما يريد بقدرته ومشيئتِهِ، العالمُ بكل شيءٍ، القادُر عليه، فهم أنكروا ذلك كلَّه[4].

وفسادُ هذا المذهبِ، ومخالفتُهُ الواضحةُ للنقلِ الصحيحِ، والعقلِ السليمِ، وما يترتب عليه من لوازمَ[5] فاسدةٍ: وبيان بطلانه يغني عن تكفُّلِ

(١) هذا تفسير (القيُّوم) انظر تفسيرَ آية الكرسي من سورة البقرة (٣٨٨/٥) من تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق وتخريج: محمود وأحمد ابني محمد شاكر – دار المعارف بمصر، (٢٧١/٣) من المجلد الثاني من تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ط٣ عن طبعة دار الكتب المصرية، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ، (٣٠٨/١) من تفسير القرآن العظيم؛ للإمام إسماعيل بن كثير – دار الفكر.

(٢) يُقال: بان يبين بيناً، ومباينةً، وبينونةً بمعنى الفراق، والمفارقة، والمعنى هنا: أنّ الله تعالى مفارقٌ لخلقه، ليس مماساً لهم، ولا متحداً بهم، ولا حالاً فيهم، بل هو فوق سماواته، مباينٌ لخلقه، ومع ذلك يسمعهم، ويراهم، ويراقبهم! انظر في معنى المباينة (٢٠٨٢/٥، ٢٠٨٣) من الصحاح؛ للجوهري، (٢٠٨/١٦-٢١٩) من لسان العرب؛ لابن منظور.

(٣) استواءً يليق بجلاله وعظمته، وللسلف مع مخالفيهم من الطوائف الضالة في هذا: مناقشاتٌ كثيرةٌ، انظر لفصل الخطاب في المسألة (٤٢٨/١) من تفسير الطبري، الرسالةَ العَرْشِيَّةَ؛ لابن تيمية (٥٤٥/٦) من مجموع الفتاوى، ص٣٠٩-٣٢٨ من كتاب شرح العقيدة الطحاوية، (٣٣٦/٢-٣٣٩) من مختصر الصواعق المرسلة.

(٤) انظر (٤٢/١٢، ١٦٣)، وغيرها من مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ص٤٢٤ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٥) لازم الشيء: ما يمتنع انفكاكُه عنه، بل يصاحبه دائماً. يقال: لزمه الشيءَ يلزمه لزوماً =

عناءِ الردِّ عليه[١].

• المذهب الثالث:

مـــذهبُ الجهميــــــــةِ[٢]، والمعتـــزلةِ[٣]، وأتبـــــاعهم مــــن نفـــــاةِ

= ولزماً وملازمةً ولزاماً، بمعنى صَاحَبَهُ، و لم ينفكَّ عنه، بل داوم عليه.

وقولنا هنا: لوازم فاسدة: يعني أنّ هذا القول يصاحبه، ويلازمه، وتدوم معه، ولا تنفك عنه أشياء فاسدة تدل هي على فساده، فلا يصار إليه. انظر (١٤/١٦) من لسان العرب؛ لابن منظور، ص٥/٢٠٢٩ من الصحاح؛ للجوهري، (٢٤٥/٢) من معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس، ص١٩٩ من التعريفات؛ للجرجاني.

(١) انظـــر في ذلك (١٤٣/١٢، ١٦١، ١٨٥، ٢١٦، ١٢٠-٢٣٤) من مجموع الفتاوى، وانظر (٦٦/٦-٣٣٠، ٣٠١، ١٠٥، ٦٨-٥٢٥، ٣٣٩) وغيرها من مجموع الفتاوى.

(٢) **الجهميّة:** هم أتباع جهم بن صفوان، تلميذٍ الجعدِ بن درهمٍ، ظهرت بدعة الجهم بترمذ، وقتله سَلْمُ بن أحوز المازني بمرو، في آخر ملك بني أمية، وافق المعتزلة في كثير من اعتقاداتهم، وزاد عليهم أشياء أخرى، مذهبه في الصفات التعطيل والنفي، وفي الإيمان القول بالإرجاء: وهو أن الإيمان: مجرد الإقرار بالقلب، ولا يدخل القول والعمل في مسمى الإيمان عنده، ومذهبه في القدر القول بالجبر، وله آراء كثيرة ضالة واعتقادات فاسدة، تجعله – بمجموعها – وأتباعه معطلة جبرية مرجئة، اتفق أصناف الأمة على تكفيره.

انظر ص١٩٩-٢٠٠ من كتاب الفرق بين الفرق؛ لعبد القاهر البغدادي – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

(٣) **المعتزلة:** أتباعُ واصلِ بن عطاءٍ، الذي اعتزل مجلس الحسنَ البصريَّ، وقرّر أن الفاسق في منْزلة بين منْزلتين، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، وهو مخلّد في النار، ومذهبهم في الصفات التعطيل، كالجهميّة، وفي القدر، كالقدريّة ينكرون تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العبد، وهم فرق شتّى. لهم عقائد فاسدة مخالفة لمنهج السلف – رحمهم الله . انظر (٤٣/١) من الملل والنحل؛ للشهرستاني، وانظر ص ١٥، ٩٣ من كتاب الفصل؛ لابن حزم.

الصفاتِ[(١)]، وهو: أنّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ، خَلَقَهُ ومن بعضِ مخلوقاتِهِ، في بعض الأجسامِ[(٢)]، فمن ذلك الجسمِ ابتداً، لا من اللهِ، ولا يقوم – عندهم – باللهِ كلامٌ، ولا إرادةٌ[(٣)]، فاتفقوا على هذا الأصلِ، واختلفوا في فروعِهِ[(٤)].

ولا ريبَ أنّه أصلٌ باطلٌ، مخالفٌ لجميع كتب الله ورسله، ولصريحِ

(١) حقيقة مذهب الجهمية والمعتزلة نفي الصفات عن الله – تبارك وتعالى – فلذلك يُطلَق عليهم النفاةُ، فهم لما أنكروا الصفات مطلقاً، كصفة الكلام هنا، دفعهم ذلك إلى القول بخلق كلام الله وأنّ القرآن مخلوق.

انظر: (١١٩/١٢، ٣٠٩، ٣٥٠) من مجموع فتاوى ابن تيمية.

(٢) كقولهم: إنّه خلق الكلام في الهواء: أو غيره، فتحدث منه أصوات يسمعها من يشاء من ملائكته ورسله.

وكقولهم – في تكليم الله لموسى: إنّ الله خلق الكلام في الشجرة – فسمعه موسى منها، وغير ذلك من ضلالاتهم.

انظر: (٣٥٤/١٢) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ص١٨٦ من شرح الطحاوية.

(٣) المراد بذلك: أنّ الله لما خلق في الهواء، أو غيره أصواتاً، فهو لم يتكلم – بزعمهم – ولم يرد ذلك ولا غيره، وإنما خلقه في هذا الجسم، فهو الذي تكلّم وليس الله، فينفون عنه الكلام والإرادة – تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً – انظر: ص ٤٢٤ من مختصر الصواعق المرسلة، وانظر: (٣٥٥/١٢) من مجموع الفتاوى.

(٤) من ذلك اختلافهم: هل هو جسم، أو ليس بجسم؟ هل هو جسم، أو عرض؟ وإذا كان عرضاً: فهل هو حركة، أم لا؟، هل هو صوت، أولا ؟ وهل خلقه الله في مكان واحد، أو أكثر؟ وهل من الممكن أن يوجد الكلام في مكانين، أو أكثر في آن واحد؟، وهل كلام الله يبقى بعد خلقه، أو يزول؟ كل ذلك وغيره واختلفوا فيه على أقوال كثيرة، وفرق شتى.

انظر: ص٤٢٤–٤٢٥ من مختصر الصواعق المرسلة.

المعقولِ والفطرِ من جحدِ صفاتِ الــرب – جلَّ وعــلا –، وتعطيلِ حقائقِ أسمائِهِ[(١)]، ونفيِ قيــامِ الأفعالِ به[(٢)]، فهم لَمّا أصّلوا أنّه لا يقوم به وصفٌ ولا فعلٌ، تفرّع عن هــذا الأصلِ، أنّه لــم يتكلم بالقرآنِ ولا بغيره، وأنّ القرآنَ مخلوقٌ.

قال ابن القيم – رحمه الله –: ((وطَرْدُ[(٣)] ذلك: إنكارُ ربوبيتِهِ وألوهيَّتِهِ، فإنّ ربوبيتَه – سبحانه – إنّما تتحقق بكونِهِ فعّالاً، مُدَبِّراً، مُتَصَرِّفاً في خَلْقِهِ، يعلمُ ويَقْدِرُ، ويريد، ويسمعُ، ويبصرُ، فإذا انتفت أفعاله وصفاتُهُ، انتفت ربوبيتُه. فإذا انتفت عنه صفةُ الكلامِ، انتفى الأمرُ والنهيُ، ولَوَازِمُهُمَا، وذلك ينفي حقيقةَ الإلهيةِ، فَطَرْدُ ما أصَّلُوه أنّ الله – سبحانه – ليس بربِ العالمِ، ولا

(١) المراد بذلك: أنّهم انكروا حقائق الأسماء، وما تتضمنه، ونفوا ما تقتضيه من كمال الله وجلاله، وكــذلك فعلوا في الصفات، فأنكروا مــا تدل عليه من نعوت الجلال والكمال، وقاموا بتعطيل النصوص الواردة فيه، وإنكار ما دلت عليه، ومن لازمه نفي الذات ووصفه بالعدم المحض؛ إذ ما لا يوصف بصفة هو العدم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيرا.

(٢) يراد بهذا: أنّهم ينفون أن تكون الأفعال – كالكلام والإرادة ونحوها – من فعل الله، ويعطلون المراد الحقيقي منها، ويؤولونها على غير مراد الله بها.

كقولهم في القرآن: إنّه مخلوق، خلقه الله في الهواء، فخرجت منه أصوات، يُسمعها الله من يشاء من خلقه، وكقولهم– في تكليم الله لموسى–: إنّ الله خلق الكلام في الشجرة، وغير ذلك من الشناعات.

(٣) الطَرد في اللغة: الإبعاد، ويأتي بمعنى التتابع، يقال: اطّرد الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى، وفي الاصطلاح: ما يوجب الحكم؛ لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت. فالمراد هنا موجب قولهم ولازمه وما يترتب عليه. انظر: (٢/٥٠١-٥٠٢) من الصحاح؛ للجوهري، ص١٣٦ من التعريفات؛ للجرجاني.

إلهَهُ، فضلاً عن أن يكون لاربَّ غيرُه، ولا إلهَ سواه»[1].

وهم يؤيدون بذلك القولِ بخلقِ القرآنِ[2]، المستلزم لإنكارِ ربوبيةِ اللهِ وألوهيتِهِ، والعياذ بالله.

وقد تصدَّى للردِّ عليهم، وكشف أباطيلهم نخبةٌ من علماء الإسلام[3]، ولله الحمدُ والمنّةُ.

---

(١) انظر ص٤٢٤–٤٢٥ من مختصر الصواعق المرسلة له.

(٢) هذه المقولة امتُحن الناس بها في عهد الخليفة العباسي: المأمون، الذي زين له جماعة من المعتزلة القول بخلق القرآن ونفي الصفات عن الله، وأبلى فيها علماء الإسلام، كالإمام أحمد – رحمه الله – بلاءً عظيماً، وصبر على ما أصابه من الحبس، والضرب، والتهديد بالقتل، واستمرت المحنة طوال عهد المأمون، والمعتصم، والواثق، حتى كشفها الله في خلافة المتوكل.

انظر: (١٠/٣٣٠–٣٤٠) من البداية والنهاية؛ لابن كثير، (١٢/١٦٤) من مجموع الفتاوى.

(٣) وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل في كتابه (الردّ على الجهميّة والزنادقة)، والإمام أبوسعيد عثمان الدارمي في كتابه (الرد على الجهميّة)، والحافظ أبوعبد الله محمد بن إسحاق بن منده في كتابه (الردّ على الجهميّة)، والإمام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في رسائل كثيرة له في مجموع فتاواه خصوصاً ج١٢ في مواضع كثيرة منه، وتلميذه ابن القيم في الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة، واجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، وفي قصيدته النونية، وانظر ص٣١–٤٠ من كتاب الإبانة عن أصول الديانة؛ لأبي الحسن الأشعري، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض سنة١٤٠٠هـ، فقد ضمّنه الرد عليهم، وانظر: (١٢/٤١٨–٤٢١) من مجموع فتاوى ابن تيمية حيث عد– رحمه الله – العلماء والكتب في الرد عليهم. ولعلماء السلف ردود كثيرة عليهم لا تخفى على طلاب العلم بحمد الله.

• **المذهب الرابع:**

مذهبُ الكَرَّامِيَّةِ[(١)]، والهِشَامِيَّةِ[(٢)]، وموافقيهم وهو: أنَّ كلامَ الله – تعالى – قائمٌ بذاته، مَتَعلِّقٌ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ، وهو حروفٌ وأصواتٌ مسموعةٌ، وهو حادث بعد أن لم يكن. فالربُّ – عندهم – متكلمٌ بعد أن لم يكن متكلماً.

---

(١) **الكَرَّامِيَّةُ:** أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرّام، المتوفى سنة ٢٢٥هـ، نشأ في سجستان، ثم خرج إلى نيسابور، فاغترَّ به جماعة من أهلها، فدعاهم إلى ضلالاته وبدعه، ومنها: دعوته أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعمه أنّه جسم، له حدّ ونهاية من تحته، والجهة التي يلاقي منها عرشه، كما زعم أنه جوهر، وأنّه محل للحوادث، وسمّى قوله للشيء (كن) خلقاً للمخلوق، وإحداثه للمحدث، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده، وله ضلالات كثيرة، انقسم أتباعه إلى طوائف شتّى، وفرق متعددة، لكل فرقة مذهب وطريقة.

انظر ص٢٠٢ من كتاب الفرق بين الفرق؛ للبغدادي، (١/١٠٨) من الملل والنحل؛ للشهرستاني.

(٢) **الهِشَامِيَّةِ:** أتباع هشام بن الحكم الرافضي، المتوفى نحو سنة ١٩٠هـ. من أشهر ضلالاته، وبدعه القول بالتجسيم والتشبيه، فقد زعم أنّ معبوده جسم، ذو حد ونهاية، وأنّه طويل عريض وعميق، وزعم أنّه ذو لون وطعم ورائحة، وأنّ لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، وزعم أنّ معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه، كما زعم أنّ بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابهاً من بعض الوجوه، وأحال القول بأنّ الله لم يزل عالماً بالأشياء، وزعم أنّه علمها بعد أن لم يكن عالماً بها قال: ولا يقال لعلمه إنّه قديم ولا محدث، لأنّه صفة والصفة – عنده – لا توصف، وهذا مذهبه في الصفات، وقال في القرآن: إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال: إنّه غير مخلوق لأنه صفة، وله ضلالات كثيرة، وشناعات خطيرة.

وهناك فرقة أخرى بهذا الاسم وهم أتباع هشام بن سالم الجواليقي، وكلا الفرقتين من الشيعة الإمامية المجسمة المشبهة.

انظر ص ٤٧–٥٢ من الفرق بين الفرق، (١/١٨٤–١٨٦) من الملل والنحل.

وقولهم هذا مخالفٌ لدلالةِ الكتابِ والسنةِ، من أنّه – تعالى – يتكلم متى شاء[1]، كيف شاء، وأنّ كلامَه أزليٌّ نوعاً[2]، حادثٌ أفراداً[3]. وليس كما زعموا: أنّه تَكَلَّمَ بعد أن لم يكن متكلماً[4].

وقد أولى علماءُ السلفِ – رحمهم الله – هذا المذهبَ عنايةً واهتماماً من جهة الردِ عليه وإنكارِهِ[5].

---

(١) هذا طرف من اعتقاد أهل السنة والجماعة في كلام الله، انظر مذهبهم وتفصيله ص ٩٤ من البحث.

(٢) الأَزَلُ: القِدمُ، والأزلي: القديم، وهو: ما لا يكون مسبوقاً بالعدم.
والأزل: استمرار الوجود في أزمنة مقدّرة غير متناهية في جانب الماضي. انظر (١/٩٧) من معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ص١٦ من التعريفات؛ للجرجاني – بتصرف. والمراد هنا أن كلام الله – من حيث النوع – أزلي، فالله تكلم ويتكلم أزلاً، وأبداً، والله أعلم.

(٣) الحادث: مشتقّ من الحدث. يقال حدث الشيء: أي تجدّد وجوده فهو حادث، ومنه يقال: حدث به عيب إذا تجدّد وجوده وكان معدوماً قبل ذلك. والحادث: ما يكون مسبوقاً بالعدم بأن يوجد مسبوقاً بالزمان. انظر: (١/١٢٤) من المصباح المنير؛ للفيومي ص١٠ من التعريفات؛ للجرجاني – بتصرف. والمراد بأنّ كلام الله حادث أفراداً وآحاداً، يتكلم به متى شاء وكيف شاء بإرادته ومشيئته سبحانه.

(٤) والذي دعاهم إلى القول بذلك الفرار من القول بحوادث لا أول لها ولا زم قولهم: التنقّص لرب العالمين. انظر ص٤٢٧ من مختصر الصواعق المرسلة. وانظر في بيان مذهبهم زيادة على المرجع السابق (١٢/١٧٢-١٧٣) من مجموع الفتاوى، (١/٢٢١) من منهاج السنة النبوية؛ لابن تيمية.

(٥) ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه وفتاواه، انظر – على سبيل المثال – ص١٥٠، ١٧٧، ١٨٠-١٨٦، ٣١٤-٣٢٢ وغيرها من ج١٢ من مجموع الفتاوى.

• المذهب الخامس:

مذهبُ السَّالِمِيَّةِ[١] ومن وافقهم من أهلِ الكلامِ[٢]، والحديثِ[٣]، وأتباع الأئمةِ الأربعةِ[٤]، وغيرِهم وهو: أنّ كلامَ اللهِ صفةٌ قديمةٌ أزليةٌ، لها معانٍ قائمةٌ

(١) السالمِّيَة: نسبة إلى أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري، المتوفى سنة ٣٦٠هـ كان له أحوال ومجاهدات، خالف أصول أهل السنة والجماعة في مواضع متعددة، وبالغ في الإثبات في مواضع، عُمّر دهراً، ومن آرائه المخالفة لأهل السنة مذهبه في كلام الله، وزعمه أنّ كلامه لا تعلق له بمشيئته، وأنّ كلماته وحروفه مقترنة، وأنّها لازمة لذاته لزوم صفة الحياة، ونحوها.

انظر في ترجمته، وبيان شيء من مذهبه، ومذهبهم: (٣٦/٣) من شذرات الذهب؛ لابن العماد.

(٢) أهل الكلام: طائفة من الناس أقبلت على علم الكلام، واشتغلت به، وبنت عليه مناهجها المستقاة من العقل المجرد، والموغلة في الجدل، والمعتمدة على المقدّمات والنتائج الفلسفية، والنظريات المنطقية، مع تركهم الاعتماد على النقل والأدلة الشرعية، ومن أشهر طوائف المتكلمين: المعتزلة، والجهمية، والفلاسفة، ونحوهم، وقد أفاض علماء السلف في بيان مذهبهم والردّ عليهم: انظر على سبيل المثال الرسالة التدمرية (١/٣-١٢٨) من مجموع الفتاوى، والفتوى الحموية الكبرى (٥/٥-١٢٠) من مجموع الفتاوى.

(٣) أهل الحديث: طائفة من العلماء أقبلت على حديث رسول الله ﷺ، واشتغلت به، رواية ودراية ورعاية، وبنت مناهجها على الكتاب والسنة، وحكمتهما في كل الأمور، وعرضت كل شيء عليهما، وأعرضت عن الإغراق في المعقولات، والخوض في الجدليات، فاشتهرت بذلك، فأطلق عليها هذا الاصطلاح، انظر في التعريف بهم وفضلهم كتاب شرف أصحاب الحديث؛ للخطيب البغدادي، نشر دار إحياء السنة النبوية، تركيا.

(٤) هم الأئمة العلماء المجتهدون المقلَّدون، أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة، وهم على الترتيب الزمني أبوحنيفة النعمان بن ثابت ت سنة١٥٠هـ، ومالك بن أنس ت سنة ١٧٩هـ، ومحمد بن إدريس الشافعي ت سنة ٢٠٤، وأحمد بن حنبل ت سنة ٢٤١هـ، =

بذاته، ولا تَعَلُّقَ لكلامِهِ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ وهو مع ذلك حروفٌ وأصواتٌ، وكلماتُهُ وحروفُهُ لا يسبق بعضُها بعضاً، بل هي مقترنةٌ[(١)]، لم تكن معدومةً في وقتٍ من الأوقات، ولا تعدم، بل لم تزل قائمةً بذاتِهِ قيامَ صفةِ الحياة، والعلمِ، والسمعِ، والبصرِ، ونحوها[(٢)].

ولا ريبَ أنّ هذا المذهبَ ظاهرُ الفسادِ، ومخالفٌ لصحيحِ النَّقْلِ، وصريحِ العقلِ[(٣)].

قال ابنُ القيِّمِ – رحمه الله –: «وجمهورُ العقلاءِ قالوا: تَصَوُّرُ هذا المذهبِ كافٍ في الجزمِ ببطلانِهِ»[(٤)].

= ولكلٍّ أتباع، ومنهج، وأصول بني عليها مذهبه، رحمهم الله، ورضي عنهم.

(١) المراد بذلك أنّ الحروف والكلمات – عندهم – مشتركة مختلطة، مقترن بعضها ببعض، لا يتعدى بعضها بعضاً، الباء مع الخاء مع القاف مع اللام مع الياء، في آن واحد. انظر ص٤٢٧ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٢) انظر في بيان مذهبهم (١٢/١٦٦) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ص٤٢٧ من مختصر الصواعق المرسلة، (١/١٢٢١) من منهاج السنة النبوية لابن تيمية.

(٣) انظر في تفصيل ذلك (١٢/١٥١-١٦٦، ١٦١-١٨٠، ١٧٢-٣١٤، ١٨٦-٣٢٢) من مجموع الفتاوى، ص٤٢٧ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٤) انظر ص٤٢٧ من مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. والفرق بين هذا المذهب والمذهب الذي قبله – وهو مذهب الكرّاميّة –: أنّ هذا المذهب يرى أن كلام الله صفة ذاتية قديمة، لم تزل قائمة بذاته قيام صفة الحياة والسمع والبصر، ولا تعلّق له بمشيئته وإرادته. ومذهب الكرّاميّة: أنه حادث بعد أن لم يكن، تَكلّم به بعد أن لم يكن متكلماً، وهو متعلق بمشيئته وإرادته.

فحاصل الفرق بينهما كامن في الأزلية والحدوث، والتعلّق بالمشيئة، وعدمه.. فمذهب السالميّة يرى الأزلية، والقدم وعدم التعلق بالمشيئة. والله أعلم.

• المذهب السادس:

مذهب الكُلاَّبِيَّةِ(١) وأتباعهم(٢) وهو: أنّ القرآنَ معنىً قائمٌ بالنفسِ(٣)، لازمٌ لذاتِ الربِّ لزومَ الحياةِ والعلمِ، غيرُ مُتَعَلِّقٍ بقدرتِهِ ومشيئتِهِ، وأنّه لا يُسمع على الحقيقة، والحروفُ والأصواتُ حكايةٌ له، دالةٌ عليه، وهي مخلوقةٌ.

وكلامُ الله – عندهم – أربعةُ معانٍ في نفسه: الأمرِ والنهيِ والخبرِ والاستفهامِ. فهذه أنواعٌ للمعنى القديم الذي لا يسمع، وذلك المعنى هو المتلوُّ المقروءُ، وهو غير مخلوق، والحروف والأصواتُ هي تلاوةُ العباد، وهي مخلوقةٌ(٤).

(١) أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري ت بعد سنة ٢٤٠هـ بقليل، أحد المتكلمين، يقال له (ابن كُلاّب) بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: إنّه لُقب بذلك؛ لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه، كما يجتذب الكُلاّب الشيء، له عدة كتب منها الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة. وله مخالفات لأهل السنة لا سيما في الصفات، والقرآن. انظر في ترجمته وبيان شيء من مذهبه، ومذهب أتباعه (٢٩٠/٣). لسان الميزان؛ لابن حجر وص ٥١/٢ من طبقات الشافعية؛ للسبكي و(٩٠/٣) من الأعلام؛ للزركلي.

(٢) كالقلانسي، والأشعري، وغيرهم، هكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية (١٦٥/١٢) من مجموع الفتاوى، (٢٢١/١) من منهاج السنة النبوية قلت: والأشعري إنّما وافقهم في بعض الحيثيات وخالفهم في أخرى، انظر الفرق بين المذهبين ص ٩١ من البحث .

(٣) هذا المراد بقولهم الكلام النفسي، وهو معروف عند الأشاعرة – أيضاً – ولاشك أنّ هذا القول ليس له ما يعضده سوى أنّ عقولهم دلتهم عليه، وهو مخالف لحقيقة كلام الله – عزوجل – وسيأتي مزيد بسط لهذه المسألة عند رد قول الأشاعرة بذلك.

(٤) انظر في بيان مذهبهم (١٦٥/١٢) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ص٤٢٦ من مختصر الصواعق المرسلة، (٢٢١/١) من منهاج السنة النبوية؛ لابن تيمية – دار الكتب العلمية – =

قال العلامة ابن القيم – رحمه الله –: ((وهذا المذهب أول من يعرف أنّه قال به: ابن كُلاّب[1]، وبناه على أنّ الكلام لابد أن يقوم بالمتكلم، والحروف والأصوات حادثة، فلا يمكن أن تقوم بذات الرب – تعالى – لأنّه ليس محلاً للحوادث، فهي مخلوقة منفصلة عن الرب، والقرآنُ اسمٌ لذلك المعنى، وهو غير مخلوق))[2].

● المذهب السابع:

مذهبُ الأشاعرةِ[3]، ومن وافقهم[4]، وهو:

أنّ كلامَ الله معنىً واحدٌ، قائمٌ بذاتِ الربِّ، وهو صفةٌ قديمةٌ أزليّةٌ، ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، ولا ينقسمُ ولا يتجزأُ، وهو عينُ الأمرِ، وعينُ النَّهْيِ، وعينُ

= بيروت، (٢٩١/٦) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) انظر ص ٤٢٦ من مختصر الصواعق المرسلة، (٢٩١/١٢) من مجموع فتاوى ابن تيمية.

(٣) الأشاعرة، ويسمّون الأشعرية: فرقة معروفة من الفرق الإسلامية، تنسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، الذي مرَّ بثلاثة أطوار، الاعتزال ثم الكلابية ثم مذهب السلف وفيه ألّف كتابه: (الإبانة عن أصول الديانة). وهناك فرق بين مذهبه ومذهب المنتسبين إليه.
من أبرز مخالفاتهم لأهل السنة: موقفهم من صفات الله عزوجل، حيث يثبتون منها سبعاً فقط، مجموعة في قولهم:

له الحياة والكلام والبصر   سمع إرادة علم واقتدر

انظر في التعريف بهم: الملل والنحل للشهرستاني (٩٤/١)، الفِصَل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٩/٥)، وأما مصادر بيان مذهبهم من كتبهم فستأتي.

(٤) كأبي منصور الماتريدي وأتباعه. انظر كتاب التوحيد له ص٥٩.

الخبر، وعين الاستخبار[١]، وهذه صفات لذلك المعنى الواحد، لا أنواعٌ له، وهو عين التوراة والإنجيل والزبور والقرآن.

وهذا تقسيمٌ للعبارات عنه لا لذاته، فإذا عُبِّرَ عنه بالعربيةِ صار قرآناً، وإن عُبِّرَ عنه بالعبرانيةِ صار توراة، وإن عُبِّرَ عنه بالسُرْيَانيَّةِ سُمي إنجيلاً، والمعنى واحد، وهذه الألفاظُ عبارةٌ عنه، وليست حكايةً له[٢]. وهي مخلوقةٌ.

---

(١) هذا توضيح لقولهم: إن كلام الله معنى واحد، فهذه الأمور الأربعة وغيرها عين كلام الله، وهي نعوت له، وليست أقساماً عندهم.

والأمر هو: قول القائل لمن دونه افعل، والنهي: ضد الأمر، وهو قول القائل لمن دونه لاتفعل، والخبر: اللفظ المجرد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إلى ما تقدمه لفظاً، أو تقديراً. والاستخبار: الاستفهام، وهو: استعلام ما في ضمير المخاطب. انظر – حسب ترتيب هذه الاصطلاحات – كلاً من ص٢٧،١٠١،٢٦٨،٣٨ من التعريفات؛ للجرجاني.

(٢) هذا مما يؤكد قولهم «أنّ كلام الله معنى قائم بالنفس»؛ لأنّهم يذكرون أنّ الألفاظ عبارة عنه، أي: تعبير عما في داخل النفس. ويلاحظ أنّهم يطلقون لفظ (عبارة) ولا يطلقون لفظ (حكاية). والمراد بالعبارة هنا: ذكر ما في النفس بتعبير قريب من مراد المتكلم؛ لأنّ ذاكر الكلام يعبر من خلاله إلى إدراك قصد المتكلم؛ وإن لم يكن بلفظه. أما الحكاية: فهي ذكر الكلام بلفظه من غير تغيير فيه.

انظر ص٩٦، ١٥١ من كتاب التعريفات؛ للجرجاني- بتصرف.

وإليك أهم الفوارق بين مذهبي الكلابية والأشاعرة:

(أ) تعبير الأشاعرة بالعبارة دون الحكاية، واحد من الفوارق بين مذهبهم ومذهب الكُلاّبية. فالكُلاّبية يجيزون التعبير بأنّ الألفاظ حكاية له، والأشاعرة يمنعون ذلك، ويذكرون أنها عبارة عنه وليست حكاية له، وليس هذا مقام تفصيل، وإنّما هو إشارة إلى بعض الفوارق بين المذهبين لقربهما من بعض.

(ب) الفارق الثاني: أنّ الكُلاّبية ترى أنّ الكلام ينقسم إلى أربعة معانٍ: الأمر والنهي والخبر والاستفهام، بينما الأشاعرة يرون أنّه معنى واحد في الأزل لا ينقسم ولا يتجزأ، وهذه =

والفرق بين مذهب الكُلاَّبِيَّةِ، والأشعريةِ، يَكْمُنُ في التقييد بالحكايةِ أوالعبارةِ[1].

قال شيخ الإسلام – بعد أن شرح مذهب ابن كُلاّب –: ((فقال ابن كُلاّب: القرآن العربي حكاية عن كلام الله، ليس بكلام الله – فجاء بعده أبوالحسن الأشعري[2]، فَسَلَكَ مَسْلَكَهُ في إثبات أكثرِ الصفاتِ، وفي مسألةِ القرآنِ – أيضاً – واستدرك عليه قوله: إنّ هذا حكايةٌ، وقال: الحكايةُ إنَّمَا تكون مِثْلَ المحكي. فهذا يناسب قول المعتزلة، وإنّما يناسب قولنا أن نقول: هو عبارة عن كلام الله؛ لأن الكلام ليس من جنس العبارة))[3] اهـ. ثم شرع رحمه الله في الرد عليه[4].

= الأمور الأربعة صفات له ونعوت، وليست أنواعاً. وهناك غيرها. انظر ص (١٢/١٦٥) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

(١) انظر في بيان مذهب الأشاعرة من كتبهم، ص٩٩-١٣٧ من كتاب (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد)؛ لأبي المعالي الجويني مطبعة السعادة بمصر سنة١٣٦٩هـ، نشر مكتبة الخانجي بمصر، وانظر ص ١٤٦-١٦٤ من كتاب (شرح المواقف في علم الكلام)؛ لعلي بن محمد الجرجاني – الموقف الخامس من الإلهيات – نشر مكتبة الأزهر – مصر – تحقيق د.أحمد المهدي. وانظر ص٧٣-٨٣ من كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد)؛ للغزالي – دار الكتب العلمية بيروت ط١ سنة١٤٠٣هـ، ومن كتب السلف (١٢/١٦٥) من مجموع الفتاوى، ص٤٢٦ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، صاحب مقالات الإسلاميين والإبانة عن أصول الديانة وغيرها، توفي سنة ٣٢٤هـ . انظر طبقات الشافعية (٣/٣٤٧)، وفيات الأعيان (٢/٤٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٢٧٢).

(٤) انظر (١٢/٢٧٢) من مجموع الفتاوى.

• المذهب الثامن:

مذهب أهل السنة والجماعة؛ أن كلامه – تعالى – صفة فعل من صفاته العلى[١]، يتكلم بها متى شاء[٢]، كيف شاء[٣]، وهو حروف وأصوات، يُسمعها من شاء من خلقه، وصوتُهُ بالكلام ليس كصوت المخلوقين.

والقرآنُ من الله ألفاظُهُ ومعانيه، تكلّم به حقيقةً وهو مُنَزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود[٤].

وكلامه لا نهاية له، ونوعُ الكلامِ قديمٌ[٥]، وإن لم يكن نفسُ الصوتِ

---

(١) خلافاً للكُلاّبية، والأشاعرة، والكرّاميّة، والسالميّة، ونحوهم القائلين بأنّها صفة ذات لازمة له، كلزوم صفة الحياة والسمع والبصر والعلم ونحوها.

(٢) هذا توضيح لكونها صفة فعل، أي يتكلم متى شاء أي: عند إرادته واختياره، خلافاً للكُلاّبية والسالميّة، ونحوهم الذين أنكروا كون كلامه – تعالى – متعلقاً بمشيئته واختياره.

(٣) كيف شاء: هذا رد على الذين تكلّفوا كيفية كلام الله من المعتزلة، والجهمية، ونحوهم، الذين قالوا: إنّ الله خلق الكلام في جسم، أو هواء، فتحدث منه أصوات يسمعها من شاء من خلقه، وكقولهم في تكليم الله لموسى: إنّ الله خلق الكلام في الشجرة فسمعه موسى منها، وكالفلاسفة القائلين: إنّ النفوس الزكية تتصور صوراً نورانية تكلمها بكلام تسمعه الآذان، وهو فيض فاض من العقل الفعّال، فهذا كلام الله عندهم.

والسلف رحمهم الله لا يكيفون كلام الله، لعدم ورود ما يثبت الكيفية، بل الكيف مجهول، والكلام معلوم، ويفوّض علم كيفيته إلى الله – تبارك وتعالى .

(٤) خلافاً للمعتزلة الذين يرون أن كلام الله مخلوق، وقد سبقت الإحالة للمراجع التي تبين مذهبهم، وأدلتهم في ذلك، وفسادها. انظر ص ٨١ وما بعدها من البحث.

(٥) ليس من طريقة السلف الخوض في زمن كلام الله قِدَماً، أو حدوثاً – فيما أعلم – إلاّ في معرض الرد على الفرق، الضالة في الكلام الذين يطلقون القول بالقدم، أما في معرض =

الْمُعَيَّنِ قديماً.

أما كلامه بالفعل: فحادثٌ؛ لأنّه مُتَعَلِّقٌ بمشيئته واختياره، فكلامه – تعالى – قديم النوع حادثُ الآحاد.

فهم يثبتون لله – تعالى – الكلام، كما أثبته لنفسه، وأثبته لــه رسولُهُ محمدٌ ﷺ[1]، مــن غــير تحريفٍ[2]، ولا تعطيلٍ[3]، ومن غــير تشبيهٍ[4]، ولا

= التقرير: فلا يذكر؛ لعدم ثبوت شيء في ذلك، – فيما أعلم – والذي دفعني إلى التفصيل في ذلك هو بيان الحق فيما ذكرت الطوائف المخالفة لمنهج السلف في هذا الشأن، والرد على خطئها في ذلك، وذكر الصواب في أسلوبها، ومنهجها.

(١) هذه قاعدة عظيمة، وأصل من الأصول التي درج عليها السلف في باب الأسماء والصفات، فالإثبات عندهم إنّما مرده إلى إثبات الكتاب والسنّة، والبعد عن طرق الزائغين عن الحق ممن يعطّلون، أو يحرّفون، أو يؤوّلون، أو يشبّهون، أو نحو ذلك من الطرق التي نتجت عن الإغراق في العقليات، والإعراض عن الشرعيات.

(٢) التحريف: أصله (حرف) أي: عدل، من العدول، وهو الانحراف عن الشيء يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً، فهو بمعنى العدول بالشيء عن جهته، وميله به، وتغييره عن أصله. قال تعالى: ﴿**يحرفون الكلم عن مواضعه**﴾ من الآية ٤٦ من النساء، والآية ١٣ من المائدة، والمراد أنّ السلف يُثبتون الكلام لله على أصله، من غير تغيير له وعدول به عن جهته. وفي التعريفات؛ للجرجاني التحريف: تغيير اللفظ دون المعنى. انظر ص٥٥ منه. وانظر: (٤٢/٢-٤٣) من معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس، ص(١٣٠/١) من المصباح المنير؛ للفيومي.

(٣) **التعطيل**: مأخوذ من (عطل) وهو الخلو والفراغ، يقال دار معطّلة، وبئر معطّلة، وكل شيء خلا من حافظ فقد عطل. والمراد هنا: إخلاء النصوص وتعطيلها عما دلت عليه، ونفي ما تضمنته، كفعل المعتزلة، ونحوهم في نصوص الصفات. انظر (٣٥١/٤-٣٥٢) من معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس.

(٤) **التشبيه**: مأخوذ من شبه يشبه تشبيهاً: وهو الدلالة على تشابه الشيء، وتشاكله لوناً =

تكييفٍ[1]، ولا تمثيلٍ[2]، على حَدِّ قولِـــهِ – تعالى –: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[3] [الشورى: ١١].

= ووصفاً، كما يدل على مشاركة أمر لآخر في معنى معيّن.
والمراد هنا تشبيه الخالق بالمخلوق في صفة، ونحوها.
انظر ص٦٠ من التعريفات للجرجاني، ص٢/٢٤٣ من معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس، ص١/٣٠٣ من المصباح المنير؛ للفيّومي.

(١) **التكييف:** من كيف: وهي كلمة يستفهم بها عن حال الشيء وصفته، وكيفية الشيء: حاله وصفته، والمراد هنا أنّ أهل السنة لا يكيفون كلام الله، بمعنى أنّهم لا يخوضون في كيفيّته وحاله، بل يردون علم ذلك إلى عالمه، وهو الله جل وعلا.
انظر ص٢/٥٤٦ من المصباح المنير؛ للفيومي، وانظر ص٥/٤١ من الفتاوى؛ لابن تيمية، ص٢٣ من الواسطية مع شرحها؛ للشيخ هراس.

(٢) **التمثيل:** من المثل: ويستعمل على ثلاثة أوجه: بمعنى الشبيه، وبمعنى الشيء نفسه وذاته، وزائدة على الشيء. وأياً كان المراد به لغة، فإن الله لايمثل بخلقه ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾، انظر ص٦٩ من التعريفات، ص٥/٢٩٦ من معجم مقاييس اللغة، ص٥٦٣-٢/٥٦٤ من المصباح المنير.

(٣) وهذه الآية تعتبر الركيزة الكبرى عند أهل السنة والجماعة في باب الصفات، لأن الله جمع فيها بين النفي والإثبات، فنفي عن نفسه المثل، وأثبت السمع والبصر، خلافاً لما عليه الفرق الضالّة من التعطيل، أو التمثيل. انظر ص٢٠-٢٦ من العقيدة الواسطية؛ لابن تيمية وشرحها للشيخ محمد خليل هراس، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – الرياض.
ولمزيد من النظر في مذهب أهل السنة والجماعة في المسألة ينظر: ص٢٥٤ من رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت، و ص٦٧-٩٠ من كتاب البرهان في بيان القرآن لابن قدامة، و (٦/٥٢٨) و (١٢/١٥١ وما بعدها) من مجموع الفتاوى، و (٤٢٦ وما بعدها) من مختصر الصواعق المرسلة.

المبحث الرابع: منشأ الضلال في المسألة

بعد أن عرضت أصولَ مقالات الفرق، وأصلَ نزاعِهِم، رأيت أن أُبَيِّنَ مَنْشَأَ ضلالِ الفرقِ الضالَّة، والسببَ الدافعَ لكلٍ منهم أن يقولَ ما قاله، عِلماً أن كثيراً منهم كان يقصد وجه الحقّ فيها، ولم يدر أنّ كلامه يورده موارد الزيغ والضلال.

قال شيخ الإسلام: ((فالتكفيرُ يختلف بحَسَبِ اختلافِ حالِ الشخصِ، فليس كلُّ مخطئٍ، ولا مبتدعٍ، ولا جاهلٍ، ولا ضالٍّ: يكون كافراً، بل ولا فاسقاً، بل ولا عاصياً لا سيّما في مثلِ مسألةِ القرآنِ، وقد غَلِطَ فيها خَلْقٌ من أَئِمَّةِ الطوائفِ المعروفين عند الناس بالعلمِ، والدينِ، وغَالِبُهُمْ يَقْصِدُ وجهاً من الحقِّ، فَيَتَّبِعُهُ، ويَعْزُبُ عنه وجهٌ آخرُ لا يُحَقِّقُهُ، فيبقى عارفاً ببعضِ الحقِ جاهلاً ببعضِهِ، بل مُنْكِراً له))[1]. اهـ .

ولِمَا سبق – من كلام شيخ الإسلام – أحببت أن أبَيِّن سببُ الضلال في المسألة، وكيف أنّ كثيراً منهم غَلِطَ، مع قصدِ التنزيهِ، وذلك على النحو التالي:

١ – اشتباه تعلُّق القرآن بالخالق والمخلوق:

ومن ذلك اختلافُهُمْ في الموجودِ في المصحفِ الآن، هل هو كلامُ اللهِ، أولا؟ لأنّه اشتبه عليهم تعلقاتُ القرآنِ بالخالقِ والمخلوقِ، فَتَفَرَّعَ من هذا الاشتباهِ الحكمُ بخلقِ القرآنِ وعَكْسِهِ.

قال شيخ الإسلام عنهم: ((طائفة قالت: هذا كلامُ اللهِ، وهذا حروفٌ وأصواتٌ مخلوقةٌ، فكلامُ اللهِ مخلوقٌ، وطائفة قالت: هذا مخلوقٌ، وكلامُ اللهِ ليس

(١) انظر ص١٨٠/١٢ من مجموع الفتاوى.

بمخلوق، فهذا ليس كلامَ اللهِ، وطائفة قالت: هذا كلامُ اللهِ، كلامُ اللهِ ليس بمخلوقٍ، وهذا ألفاظُنَا وتلاوتُنَا، فألفاظنا وتلاوتُنَا مخلوقةٌ.

ومنشأ ضلال الجميع عدم الفرق في المشار إليه في (هذا)، فإذا ميّز الإنسانُ في المشارَ إليه بهذا، وهذا، تَبَيَّنَ الْمُتَّفِقَ والْمُفْتَرِقَ، وعلم أنَّ من قال هذا القرآنُ كلامُ اللهِ، وكلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ – أنّ المشارَ إليه الكلامُ من حيثُ هو، مع قطعِ النَّظَرِ عما به وصل إلينا من حركاتِ العبادِ، وأصواتِهِمْ ومن قال: (هذا مخلوقٌ)، وأشار به إلى مُجَرَّدِ صوتِ العبدِ وحركته: لم يكن له في هذا حجة على أنّ القرآنَ نَفْسَهُ – حروفَهُ ومعانِيْهُ – الذي تعلَّم هذا القارئ من غيره، وبلغه بحركته وصوته: مخلوقٌ.

من اعتقد ذلك فقد أخطأَ وضلَّ))[1] اهـ.

٢– اشتباه تعلُّق القرآن بالمشيئة والقدرة:

ومن ذلك تَنَازُعِ الناسِ – أيضاً –: واختلافُهُمْ في تَعَلُّقِ كلامِ اللهِ – تعالى – بالمشيئةِ والقدرة، ومن هنا ضلّت فرقٌ، فقالت بعدم تَعَلُّقِهِ بالقدرةِ والمشيئةِ.

وقد بَيَّنَ شيخُ الإسلامِ مَنْشَأَ ضَلالِهِمْ، فقال: ((فالذين قالوا: (إنّه مخلوقٌ) رأوا أن الكلامَ لا يكون إلاّ بِمَقْدِرَةِ المتكلمِ، ومشيئتِهِ، وأنّ كلاماً لازماً لِذَاتِ المتكلم لا يُعْقَلَ، فإنّه إن جُعِلَ معنىً واحداً كان مكابرةً للعقولِ، وكذلك إن جُعِلَ أصواتاً أزليةً.

ثم ظنوا أنّ ما كان بقدرةِ الرَبِّ ومشيئتِهِ: لا يكون إلاّ منفصلاً عنه، وما انفصل عنه، فهو مخلوق.

(والآخرون) وافقوهم على هذا الأصل الذي أَحْدَثَهُ أولئك، وهو أن لا

(١) انظر ص٢٨٣، ١٢/٢٨٤ من مجموع الفتاوى، مع تصرف يسير.

يقوم به ما يتعلق بمشيئتِهِ وقدرتِهِ، لكن رأوا أنّ كلاماً لا يقومُ بالمتكلمِ لا يكون كلاماً له، فقالوا: إنّ كلامه قائم به.

ثم رأى (فريق) أنّ قِدَم الأصواتِ ممتنعٌ، فجعلوا القديمَ هو المعنى، ثم رأوا أنّ تعدد المعاني القديمةِ ممتنعٌ، وأنّه يفضي إلى وجودِ معاني لا نهايةَ لها، فقالوا هي معنى واحدٌ.

ورأى (فريق آخر) أنّ كونَ المعاني المُتنوِّعَةِ معنىً واحداً ممتنعٌ، وكونَ الرَّبِّ لم يتكلم بحروف القرآنِ، بل خلقها في غيره، مُوَافَقَةٌ لمن جعل الكلام لا يقوم بالمتكلم، فإنّ تلك الحروف المنظومة – كالقرآن العربي – إن قالوا: (هو كلامُ اللهِ)، لَزِمَ أن لا يكونَ كلامُهُ قائماً به، بل بغيره، وإن قالوا: (ليس كلاماً لله، بل كلاماً لمن خُلِقَ فيه)، وهذا هو الذي أنكروه على من قال القرآن مخلوق، والذي قال إنه مخلوقٌ لم يقلْ إلاّ هذا.

فَلَزِمَهُم أن يوافقوا في الحقيقةِ قولَ من يقول: القرآنُ مخلوقٌ»[1]. اهـ.

ويتّضحُ مما سبقَ نَقْلُهُ من كلامِ شيخِ الإسلامِ: أنّ سبب ضلالِ الفِرَقِ ومنشأ اختلافهم نابعٌ من تقريراتٍ عقليةٍ، نزّلوا عليها نصوصَ الوحي، واستطرادات جدليَّة، أدَّت بهم إلى الانحراف عن منهج السلف، والوقوع في الضلال، نسأل الله العصمة من الزلل والثبات على الحق، إنَّه جوادٌ كريم.



(١) انظر ص١٨٠ وما بعدها /١٢ من مجموع الفتاوى.

الفصل الثاني

حقيقة كلام رب العالمين عند علماء أصول الفقه

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الحنفية.

المبحث الثاني: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصول من المعتزلة.

المبحث الثالث: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الأشاعرة.

المبحث الرابع: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من المالكية.

المبحث الخامس: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ من الشافعية.

المبحث السادس: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ الحنابلةِ.

المبحث السابع: حقيقةُ الكلامِ عند من جمع بين مدرستي الحنفية والمتكلمين.

المبحث الثامن: حقيقةُ الكلامِ عند المحققين من الأصوليين.

المبحث التاسع: حقيقةُ الكلامِ عند علماءِ الأصولِ المعاصرين.

المبحث العاشر: حقيقةُ الكلامِ عند محققي كتب الأصول.

هذا الفصلُ امتدادٌ للفصلِ السابقِ، حيث إن الأول في حقيقةِ الكلامِ عند علماءِ أصولِ الدينِ (العقيدة).

وهذا الفصلُ يبحث في حقيقة الكلام عند علماءِ أصولِ الفقه.

وسأتناول فيه – بإذن الله – حقيقةَ الكلامِ عند علماءِ الأصول على اختلافِ مذاهبهم، ومدارسهم التي اشْتَهَرَتْ في هذا العلمِ بادئاً بحقيقةِ الكلامِ عند الحنفيةِ

أُعْقِبُهُ بالحديثِ عن هذه المسألةِ في مذهبِ المتكلمين،

مع الإشارةِ إلى أقوالِ الأصوليين: من المعتزلة والأشاعرة،

مركزاً على المذاهبِ الأصوليةِ والفقهية: كحقيقة الكلامِ عند المالكية، والشافعيةِ، والحنابلةِ،

مع التركيز على مذهب الشافعيةِ؛ لأنهم أساطينُ المدرسةِ الأخرى في علمِ الأصول،

مورداً نقولاً لعلماءِ الأصولِ في منهجِ الجمعِ بين المدرستين مُحَلِّياً البحثَ بنقولٍ عن أَئِمَّةِ علماءِ الأصولِ على مذهبِ المُحَقِّقِينَ من الأصوليين،

مورداً بعده فصلاً في هذه المسألةِ في بيانِ حقيقةِ الكلامِ عند عددٍ من علماءِ الأصولِ في العصرِ الحاضرِ ومدى تَأَثُّرِهِمْ بالمدارسِ السابقةِ،

مُخْتَتِماً بذكرِ حقيقة الكلام عند بعض محققي كتبِ الأصول.

كلُّ ذلك في عشرةِ مباحثَ متتابعةٍ، سائلاً الله التوفيق للصواب بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ.

وأَبْدَأُ – أولاً – بحقيقةِ الكلامِ عند علماءِ الحنفيةِ.

المبحث الأول:

حقيقةُ الكلام عند علماء الأصول من الحنفية

المُتَأَمِّلُ في حقيقةِ الكلامِ عند الحنفيةِ: يرى أن المنصوصَ في كثيرٍ من كتبهم عن الإمامِ أبي حنيفةَ – رحمه الله – وعامَّةِ أصحابِهِ: أن الكلامَ يشمل النَّظْمَ، والمعنى جميعاً، كما جاء في عامَّة كتبهم.

قال الإمام فخرُ الإسلامِ أبوالحسن البزدَوِيُّ[١] (ت٤٨٢هـ) في (أصوله) في الكلامِ على الدليل الأول (الكتاب)، قال: ((أما الكتاب: فالقرآنُ المُنَزَّلُ على رسولِ الله، المكتوبُ في المصاحف، المنقولُ عن النبي – عليه السلام – نقلاً متواتراً بلا شبهة، وهو: النَّظْمُ والمعنى جميعاً، في قول عامَّة العلماء، وهو الصحيح من قول أبي حنيفةَ – عندنا – إلاّ أنه لم يجعل النظم ركناً لازماً في حقّ جواز الصلاة خاصَّةً؛ على ما يعرف في موضعه، وجعل المعنى ركناً لازماً، والنَّظْمَ ركناً يحتمل السقوط؛ بمنزلة التصديق في الإيمان – أنه ركنٌ أصليٌّ، والإِقْرَارَ ركنٌ زائدٌ – على ما يعرف في موضعه، إن شاء الله))[٢].

وقال علاء الدين البخاري في شرحه على أصول البزدوي[٣] قوله: (وهو

---

(١) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد، الفقيه، الحنفي، الأصولي، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٢هـ. انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص١٢٤، الفتح المبين (١/٢٦٣).

(٢) ينظر: الكافي في شرح البزدوي؛ لحسام الدين السِّغْنَاقِيِّ (١/١٩٤-١٩٨)، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي؛ لعلاء الدين البخاري (١/٢١-٢٥).

(٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، الفقيه الحنفي الأصولي، توفي سنة =

النظم والمعنى جميعاً) ... أراد بالنظم: العبارات، وبالمعنى: مدلولاتها.. والمرادُ من (عامة العلماء): جمهورُهم ومعظَمُهُمْ.

ومنهم من اعتقد أنـــه اسمٌ للمعنى دون النظم، وزعم أن ذلك مذهبُ أبي حنيفةَ – رحمه الله تعالى – بدليل جوازِ القراءةِ بالفارسيَّةِ – عنده – في الصلاة بغير عذر، مع أنّ قراءةَ القرآنِ فيها: فرضٌ مقطوعٌ به.

فرَدَّ الشيخ – رحمه الله – [يعني: البزدويَّ] ذلك، وأشار إلى فساده بقوله: ((وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة عندنا))، وأجاب عمّا استدل به الزاعم بقوله ...[1].

وقال الشيخُ حافظُ الدينِ النسفي[2] – رحمه الله – (ت٧١٠هـ) في كتابه (المنار): ((وهو [أي: القرآن] اسمٌ للنظم والمعنى)).

وقال الشارح[3] (ت٩٧٠هـ): (((وهو اسمٌ للنَّظْمِ والمعنى) أي: القرآن: النظمُ الدالُّ على المعنى؛ لأن كونَهُ عربياً مكتوباً منقولاً: صفةٌ لِلَّفْظِ الدال على المعنى، لا لمجموع اللفظ والمعنى.

وأشار المؤلِّف إلى رَدِّ قول من زعم أنَّ المعنى المجرَّد قرآن، على قول

= ٧٣٠هـ، انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص٩٤، الفتح المبين (١٣٦/٢).

(١) كشف الأسرار (٢٣/١-٢٤).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين، أبوالبركات، الفقيه الحنفي الأصولي المفسّر، المحدّث، المتكلّم. انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص(١٠١)، الفتح المبين (١٠٨/٢).

(٣) هو ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد، الإمام العلاّمة، الحنفي الفقيه الأصولي.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥٢٣/١٠)، الفوائد البهية ص(١٣٤)، الفتح المبين (٧٨/٣).

الإمام؛ أخذاً من تجويزه القراءة بالفارسية في الصلاة، إنما رخَّص في إسقاط لزوم النظم؛ لأن مبناه على التوسع ...»[(١)].

لكن قالَ الإمامُ القاضي عليُّ بنُ أبي العِزِّ الحنفي[(٢)] (ت٧٩٢هـ): «قال الشيخ حافظُ الدين النسفيّ – رحمه الله – في (المنار) : (إنّ القرآن اسمٌ للنظم والمعنى)، وكذا قال غيرهُ من أهلِ الأصول، وما ينسب إلى أبي حنيفةَ – رحمه الله – (أنّ من قرأ في الصلاة بالفارسيّة، أجزأه)، فقد رجع عنه، وقال: (لا تجوز القراءةُ مع القدرةِ بغير العربيةِ). وقالوا: لو قرأ بغير العربية: إما أن يكون مجنوناً، فيداوى، أو زنديقاً؛ فيُقْتَل؛ لأن الله تكلَّم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمِهِ ومعناه»[(٣)].

وقال الأنصاري[(٤)]: « (اِعْلَمْ: أنَّ القرآنَ عندنا) وعند سائرِ الأئمةِ: (اسمٌ لكلٍّ من النَّظْمِ المعجزِ، والمعنى المستفادِ) أي: لمجموعهما، والغرضُ من هذا: أنه اسم للنظم الدالِّ على المعنى؛ لأنَّه هو الموصوفُ بالإنزالِ والإعجازِ والعربيةِ

(١) فتح الغفار بشرح المنار (١/١١).

(٢) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي، الفقيه القاضي.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣/٨٧)، شذرات الذهب (٨/٥٥٧)، ولد سنة ٧٣١هـ، وتوفي سنة ٧٩٢هـ.

(٣) شرح الطحاوية (ص١٨٦، من طبعة الشيخ الألباني رحمه الله، ص٢٠٤، من طبعة الدكتور التركي والشيخ شعيب الأرنؤوط.

(٤) هو عبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاري السهالوى اللكهنوي، الإمام العالم العلاّمة الأصولي، المتوفى سنة ١٢٢٥هـ.

انظر ترجمته في: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٧/١٠٢١)، المختار المصون من أعلام القرون (٣/١٧٢٢).

وغيرها من الأوصافِ المنصوصةِ نصاً جلياً، بحيث لا تتطرَّق الشبهةُ إليه (أما المعنى المستفادُ) فقط: (فليس بقرآن) حقيقةً؛ وهذا يؤكد ما قلنا في تحقيقِ الكلامِ القديم، وإن كانت كلمات بعضِ أتباعِ الأشعريةِ تُشْعِرُ بظواهِرِها: أنَّ القرآنَ – حقيقةً –: هو المعنى – حقيقةً – والنَّظْمُ يُطْلَقُ عليه مجازاً، وهذا مما لا يجترئ عليه مسلم..»[1].

قال ابنُ الساعاتي[2] (ت٦٩٤هـ) في الكلام على الأدلَّة الشرعية: «أما الكتابُ: فقيل: القرآنُ المنَزَّلُ... وبحث الأصولي ليس في النفسي، والأصحُّ من مذهب أبي حنيفة: أنَّه النظم والمعنى، وصَحَّ رجوعُهُ عن الإجزاء بالمعنى في الصلاة؛ لوجوب القراءة فيها بـــ ﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن﴾ [المزمل:٢٠]، ولا ينطبق حده على المعنى وحده.

وقولهم: (النظم ركن زائدٌ) غير محصَّل مع الدخولِ في الماهيَّةِ»[3].

وبهذا يتضح ما سارعليه علماء الحنفية في هذه المسألة المهمة.



(١) في كتابه (فواتح الرحموت، بشرح مسلم الثبوت) (٢/٨).

(٢) هو أحمد بن علي بن ثعلب مظفر الدين الفقيه الحنفي الأصولي، ولد سنة ٦٥١هـ، المتوفى سنة ٦٩٤هـ. انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص٢٦، الفتح المبين (٣/٩٤).

(٣) نهاية الوصول (١/٢٤٦).

المبحث الثاني:

حقيقة الكلام عند علماء الأصول من المعتزلة

سبقَ الحديثُ – في الفصلِ السابقِ – عن مذهبِ المعتزلةِ في كلامِ اللهِ، وإنما أفردت هذا المبحثَ؛ لأن للمعتزلةِ آراءً، وأقوالاً في علم الأصول، بل لهم كتبهم المستقلةُ ومنهجُهُم المبنيُّ على اعتقاداتهم.

والمتأمل في كتبهم العَقَدِيَّةِ يتبيَّنُ له أنهم ينكرون صفة الكلامِ للهِ – سبحانه – كما ينكرون الصفات الأخرى، ويقولون: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، ولهذا فنحن – في هذا المبحثِ – قد كفينا مؤنة بيانِ مذهبهم؛ لأنه مبنيٌّ على عقيدتهم في كلامِ الله – سبحانه وتعالى – التي تتلخص: بأنه حروفٌ، وأصواتٌ يخلقها اللهُ – سبحانه – في جمادٍ[1].

لكن بالنظر في كتبهم الأصوليةِ يتبيَّنُ أنهم يُعَرِّفون الكلامَ: بأنه مجموعُ أصواتٍ وحروفٍ تُنْبِئُ عن مقصودِ المتكلمِ[2].

قال أبوالحسين البصري[3] في بيان حقيقة الكلام: «اعلم أن الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة»[4].

---

(١) المغني لعبد الجبار (١٥/٧)، وشرح الأصول الخمسة ص(٥٥٦).

(٢) المعتمد (١٤/١).

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب المتكلم، الأصولي الحنفي، المتوفى سنة ٤٣٦هـ، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٠٠/٣)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢٦١/٣)، الفتح المبين (٢٣٨/١).

(٤) المعتمد (١٤/١).

وقال في موضع آخر – في تعريفه للكلام –: ((فإذا ثبت ذلك قلنا: الكلام هو ما انتظم من الحروفِ المسموعةِ الْمُتَمَيِّزَةِ المتواضعِ على استعمالِهَا في المعاني))[1].

وهذا النقل كله يظهر في كلام الناس، وهو المقصود عندهم، لما علمنا أنهم ينكرون صفة الكلام لله، جل وعلا[2].



(١) المعتمد (١/١٥).

(٢) وانظر في ذلك كتاب (آراء المعتزلة الأصولية)؛ للدكتور علي الضويحي، وكتاب المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين؛ د.محمد العروسي عبد القادر، ٢٠٨.

المبحث الثالث:

حقيقةُ الكلامِ عند علماء الأصول من الأشاعرةِ

سبق الحديث عن مذهبِ الأشاعرةِ في كلامِ الله – عزوجل – ولكن التركيزَ في هذا المبحثِ عن مذهبِ علماءِ الأصولِ من الأشاعرةِ في هذه المسألةِ، وهي تأكيدٌ لما سبق إيرادُه في الفصلِ الأولِ.

وإليك هذه النقول عن علماء الأصول من الأشاعرةِ في هذه المسألة:

قال القاضي أبوبكر الباقلاني[1] (ت٤٠٣هـ): «الكلام: معنىً قائمٌ بالنفس، يعبَّر عنه بهذه الأصوات المقطَّعة، والحروف المنظومة، وربَّما دلّ عليه بالإشارةِ، والرمزِ، والعقدِ، والخطِّ ... فدلّ ذلك أجمعُ: على أنّ الكلام معنىً قائمٌ في النفس يُعَبَّرُ عنه، ويُدَلُّ بهذه الأصوات، وقال الشاعر:

لا تعجبنَّك مـــن أثيرٍ خطَّةٌ   حتى يكونَ مـــع الكلامِ أصـــيلاً
إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلاً[2]

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، البصري المتكلم المالكي الأصولي الفقيه، المتوفى سنة ٤٠٣هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، شذرات الذهب (٢٠/٥).

(٢) المشهور أن البيتين للأخطل، غياث بن غوث بن الصلت، من بني ثعلب، المتوفى سنة٩٠هـ. وقال ابن النجار: البيت موضوع على الأخطل، وإنما هو لابن ضمضم الكلابي.
انظر: (١٨٧/٤) إنباه الرواه على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي، (٢٨٠/٨) الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، وانظر أيضاً: ص١٠٨ الإرشاد للجويني، و (١٠٠/١) المستصفى للغزالي، وص١٣٢ الإيمان لابن تيمية، و (٢٩٦/٦) مجموع الفتاوى، و (٤٢/٢) شرح الكوكب المنير لابن النجار.

فأخبر أن الكلام من الفؤاد، وأن اللسان دليل عليه ...»[1].

وقال ابن فورك[2] (ت٤٠٦هـ): «الكلامُ – على السديدِ من مذهبنَا – ليس له حدٌّ فاصلٌ جامعٌ، والمقصود من المذاهب:

إما التحديدُ أو التفصيلُ والتبيينُ وبيانه: أنه المعنى الموجودُ بذات المتكلم، النافي عن ذات من وجد فيه الحركةَ والسكونَ والطفوليةَ والبهيميةَ والآفةَ المانعةَ من وجدانِ الكلامِ»[3]. أهـ

وقال إمامُ الحرمين أبوالمعالي الجويني[4] (ت٤٧٨هـ): «الكلامُ – على أصولِ المحقِّقين: معنىً في النفس، وهو ما تَدُلُّ العباراتُ عليه، ولا تُسمَّى العباراتُ كلاماً إلاّ تجوُّزاً وتوسُّعاً؛ فالعبارةُ – إذن – دلالةٌ على الكلام، وليست بعينِ الكلام، وهي نازلةٌ منْزلةَ الرموزِ والإشاراتِ، المُعْقِبَةِ إفهامَ المخاطبين، وكذلك طرقُ المكاتباتِ وغيرُها من ضروبِ الأمارات المنصوبةِ لإفهامِ الكلامِ القائمِ بالنَّفْسِ، وإنما يستقصى ذلك في أصول الديانات، إن شاء الله تعالى ...»[5].

---

(١) في التقريب والإرشاد (باب الكلام على أحكام الخطاب) (٣١٦/١).

(٢) الأستاذ أبوبكر محمد بن الحسن بن فورك، المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٠٦هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٧٢/٤)، شذرات الذهب (٤٢/٥).

(٣) الحدود في الأصول أو الحدود والمواضعات، ص١٣٣.

(٤) هو عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف، الأصولي الأديب، الفقيه الشافعي، ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٦٧/٣)، شذرات الذهب (٣٣٨/٥).

(٥) كتاب التلخيص (باب الكلام في الأوامر) (٢٣٩/١).

وقال إمام الحرمين – أيضاً –: ((... فالكلام الحق عندنا: قائمٌ بالنفس ليس حَرْفاً ولا صوتاً، وهو مدلولُ العبارات والرقومِ والكتابةِ وما عداها من العلامات.

والتحقيقُ في ذلك: أن كلامَ النفسِ جنسٌ ذو حقيقة؛ كالعلمِ والقدرةِ ونحوِها على مـــذهب أهلِ الحقّ، وإذا كان كـــذلك: فالجنسُ – الـــذي هو كلامٌ بعينه – هـــو القائمُ بالنفس، والعبارات ليست في نفسها على حقيقة الكلام))[1].

وقال الغزالي[2] (ت٥٠٥هـ): (((النظر الأول في حقيقته) ومعناه: هو الكلامُ القائمُ بذاتِ الله – تعالى – وهو صفةٌ قديمة من صفاتِهِ، والكلامُ اسمٌ مشترك قد يُطلقُ على الألفاظِ الدالَّةِ على ما في النفسِ؛ تقول: سمعت كلامَ فلانٍ وفَصَاحَتَهُ، وقد يُطلق على مدلولِ العبارات، وهي المعاني التي في النفس؛ كما قيل:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلاً

وقال الله تعالى:﴿ويقولون في أنفسهم لولا يعذّبنا الله بما نقول﴾ [المجادلة:٨]، وقال تعالى: ﴿وأسِرّوا قولكم أو اجهروا به﴾ [الملك:١٣]؛ فلا سبيلَ إلى إنكارِ كونِ هذا الاسمِ مشتركاً.

وقد قـــال قوم: وُضِعَ في الأصـــلِ للعبارات، وهـــو مجازٌ في مـــدلولِها،

---

(١) كتاب البرهان (باب الأوامر) (١/١٩٩).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد أبوحامد، حجة الإسلام، الفقيه الشافعي، الأصولي، الأديب، ولد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٠٥هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/٢١٦)، شذرات الذهب (٦/١٨).

وقيل: عكسُهُ.

وكلامُ النَّفسِ ينقسم إلى: خبرٍ واستخبارٍ وأمرٍ ونهيٍ وتنبيهٍ، وهي معانٍ تخالفُ بجنسها الإراداتِ والعلومَ، وهي متعلِّقةٌ بمتعلَّقاتها لذاتها، كما تتعلَّق القدرةُ والإرادةُ والعلمُ.

وزعم قوم: أنَّه يرجع إلى العلومِ والإراداتِ وليس جنساً برأسه، وإثبات ذلك على المتكلِّمِ، لا على الأصولي.

فصل: كلام الله تعالى واحد، وهو – مع وحدته – متضمِّنٌ لجميعِ معاني الكلامِ؛ كما أن علمَهُ واحدٌ، وهو – مع وحدته – محيطٌ بما لا يتناهى من المعلوماتِ حتى لا يَعْزُبَ عن علمه مثقالُ ذرةٍ في السمواتِ ولا في الأرضِ، وفَهْمُ ذلك غامضٌ، وتفهيمه على المتكلِّم لا على الأصوليِّ»[1].

ثم ذكر الفرق بين كلامنا، وكلام الله عزوجل، مع كونهما نفسيَّيْن بالتعدُّدِ في حقِّنا، والوحدة في جانبِ الله، كما زعم، وأنّه لا يمكن معرفةُ كلامِ المخلوقين النفسيِّ، إلاَّ بما يدلُّ عليه، وزعم أنّ الله يَخْلُقُ علماً ضرورياً لمن شاء من عباده بكلامه، من غير توسّط حرف، وصوت، وكذا يخلق لهم السمعَ لكلامه بغير توسطِ حرفٍ، وصوتٍ، وزعم أنّ هذا حالُ موسى، صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى نبينا، وسائر الأنبياء.

وذكر: أنّ تسميتَه كلامَ الله – وإن سُمِعَ من مَلَك أو غيره – مثلُ تسميةِ شعرِ المتنبي[2]، وإن سُمِعَ من غيره.

---

(١) المستصفى في (الأصل الأوَّل من القطب الثاني) (١/١٠٠).

(٢) هو الشاعر المشهور أحمد بن الحسين بن الحسن الكوفي المعروف بالمتنبي، قدم الشام في صباه واشتغل في فنون الأدب ومَهَرَ فيها وتضلَّعَ من علم اللغةِ، يُعدُّ من فحولِ الشعراءِ =

هذا هو ما أفصح به الغزالي في مباحث الكتاب.

ولم يخل كتابُه المستصفى في مواضعَ أخرى، أشار فيها لمذهبه هذا، منها ما ذكره في مبحثِ الأمرِ، وحدِّهِ وحقيقتِهِ فقد تطرَّقَ فيه لحقيقةِ الكلامِ وأخبرَ أنَّ الناس فريقان:

المثبتون لكلامِ النفسِ، والمنكرون له، وجعل نفسَهُ من الفريقِ الأوَّلِ، وتصدى للفريق الثاني بالمعارضة، والمناقشة[1].

وأنكر الغزاليُّ في موضعٍ آخرَ أن يكونَ كلامُ اللهِ بحرفٍ، وصوتٍ، وإسماع ونفي وبالتالي أن يكونَ تكليمُ اللهِ لموسى من هذا النوعِ، وذلك عند حديثه عن (طريقِ فَهْمِ المرادِ من الخطابِ)[2].

وبالاطلاعِ على كتبِ الغزاليِّ الأخرى – غير المستصفى، أصوليةً وعقديةً – نجد مَذْهَبَهُ لم يختلف عما بأيدينا، فمنها مثلاً كتابه: (المنخولُ من تعليقات الأصولِ).

قال فيه: ((والكلام – عندنا – معنى قائمٌ بالنفسِ على حقيقةٍ وخاصيةٍ يتميَّزُ بها عمّا عداه))[3] اهـ .

وقال أبوالفتح بن بَرْهَان (ت٥١٨هـ)[4]: ((إنَّ الكلامَ: صفةٌ من صفاتِ

= حتى قيل عنه: ليس في العالم أشعرُ منه، ت٣٥٤هـ، وله إحدى وخمسون سنة. انظر ١٢٠/١ من وفيات الأعيان، و١٣/٣ من شذرات الذهب.

(١) المستصفى ٤١١/١-٤١٨.

(٢) المستصفى ٢٣٧/١،١٤١.

(٣) ص ٩٨ منه، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط٢، دمشق، دار الفكر، سنة ١٤٠٠هـ.

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد، أبوالفتح الفقيه الشافعي، الأصولي، المحدّث، ولد سنة ٤٤٤هـ، =

النَّفْسِ – على مذهب أهل الحقِّ – يزيد على العلوم والقُدَرِ والإرادات، وأمَّا ماعدا أهلَ الحقِّ: فإنهم أنكروا كلامَ النفسِ، وقالوا: (الكلامُ هو المركَّبُ من الحروف المتقطّعة، والأصوات المنتظمة)، والكلامُ في هذه المسألةِ في فصلَيْن:

أحدِهما: في إثبات معنىً يزيد على العلوم والقُدَرِ والإرادات. والفصلِ الثاني: في تسميتِهِ كلاماً ...))[1].

وقال فخر الدين الرازي[2] (ت٦٠٦هـ): ((النظرُ الأولُ: في البحثِ عن ماهيَّةِ الكلامِ. اعلم: أنَّ لفظةَ (الكلامِ) عند المحقِّقين – مِنَّا – يقال بالاشتراك على المعنى القائمِ بالنفسِ، وعلى الأصواتِ المتقطِّعةِ المسموعةِ. والمعنى الأولُ مِمَّا لا حاجةَ في (أصولِ الفقهِ) إلى البحثِ عنه، إنما الذي نتكلَّم فيه القسمَ الثانيَ))[3].

وقال الآمدي[4] (ت٦٣١هـ): ((البحثُ الأوَّلُ فيما يطلق عليه اسمُ الأمرِ حقيقةً، فنقول: اتَّفَقَ الأصوليون على أنَّ اسمَ الأمرِ: حقيقةٌ في القولِ المخصوصِ،

= وتوفي سنة ٥١٨هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٩٩/١)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٦٢.

(١) في كتابه الوصول إلى الأصول (كتاب الأوامر) (١٢٨/١-١٢٩).

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسين، أبوعبد الله المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعي، الأصولي المتكلم النظار المفسّر، الأديب الحكيم، المولود سنة ٥٤٤هـ، المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٤٨/٤)، شذرات الذهب (٤٠/٧).

(٣) المحصول في (باب الأحكام الكلية للغات) (٢٣٥/١/١).

(٤) هو علي بن أبي علي محمد بن سالم، أبوالحسن سيف الدين التغلبي، الفقيه الأصولي، المتكلم، ولد سنة ٥٥١هـ، وتوفي سنة ٦٣١هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٩٣/٣)، شذرات الذهب (٢٥٣/٧).

وهو قسمٌ من أقسامِ الكلامِ.

ولذلك قَسَّمتِ العربُ الكلامَ إلى: أمر ونهي، وخبر واستخبار، ووعد ووعيد، ونداء، وسواءٌ قلنا: إنَّ الكلامَ هو المعنى القائمُ بالنفس، أو العبارةُ الدالَّةُ بالوضع والاصطلاح؛ على اختلاف المذاهب، والكلام القديم النفساني – عندنا – وإن كان صفةً واحدة لا تعدُّد فيه في ذاته – غير أنَّه يسمّى أمراً، ونهياً، وخبراً إلى غير ذلك من أقسام الكلامِ؛ بسببِ اختلافِ تعلُّقاتِهِ ومتعلَّقاتِهِ،... فلا يمتنعُ أن يكونَ الأمر قِسْماً من أقسامه بهذا التفسير»[1].

وقال الإمام الزركشي[2] (ت٧٩٤هـ): «... ويطلق القرآنُ والمرادُ به: المعنى القائمُ بالنفسِ الذي هو صفةٌ من صفاتِهِ، وعليه يَدُلُّ هذا المتلوُّ؛ وذلك محلُّ نظرِ المتكلمين، وأخرى ويراد: الألفاظُ المقطَّعةُ المسموعةُ، وهو المتلوُّ؛ وهذا محلُّ نظر الأصوليين والفقهاءِ وسائرِ خَدَمَةِ الألفاظِ؛ كالنحاةِ والبيانيين والتصريفيين واللغويِّين، وهو مرادنا؛ فنقول: [القرآن]: هو الكلامُ المُنَزَّلُ للإعجازِ بآيةٍ منه المتعبَّدُ بتلاوته..» إلى أن قال:

«مسألة [الكلام]: الكلامُ – عند جمهور الأشعرية –: مشتركٌ بين الحروف المسموعةِ والمعنى النفسيِّ؛ لأنَّه قد استُعْمِلَ فيهما، والأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةُ.. وقيل: حقيقةٌ في النفسيِّ، مجاز في اللساني، وقيل: عكسُهُ، والثلاثةُ مَحْكِيَّةٌ عن الأشعري، حكاها ابنُ بَرْهَانَ عَنْهُ. والكلام النفسي عند

(١) الإحكام (في الكلام على الأمر) (١٣٠/٢).

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري، أبوعبد الله، بدر الدين، الفقيه الشافعي الأصولي المحدّث، ولد سنة ٧٤٥هـ، وتوفي سنة ٧٩٤هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣٩٧/٣)، شذرات الذهب (٥٧٢/٨).

الأشعري[1]: (نسبةٌ بين مفردَيْن، قائمةٌ بذاتِ المتكلِّم)، ويعنون بالنسبة بين المفردَيْن: تَعَلُّقُ أحدهِمَا بالآخر، وإضافَتُهُ إليه على وجهةِ الإسنادِ الإفاديِّ، أي: بحيث إذا عُبِّرَ عن تلك النسبةِ بلفظٍ يطابقها ويؤدِّي معناها – كان ذلك اللفظُ إسناداً إفادياً)) ونقل كلاماً للقرافي[2] في معنى الكلام النفسي عنده[3].

وقال جلالُ الدين المَحَلِّيُّ[4] (ت٨٦٤هـ): ((.. (والكَلامُ: ما تضمَّن من الكَلِم) أي: كلمتان فصاعداً تضمَّنتا (إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته)؛ فخرج غيرُ المفيد..)) إلى قوله:

((ولإطلاقِ الكلامِ على النفسانِيِّ كاللسانِيِّ، والاختلافِ في أنه حقيقةٌ فيما إذا قال حاكياً له، (وقالت المعتزلة: إنه) أي: الكلامَ (حقيقةٌ في اللسانِيِّ)، وهو المحدودُ بـــما تقدَّم؛ لِتَبَادُرِهِ إلى الأذهان، دون النفسانِي الذي أثبَتَهُ الأشاعرةُ دون المعتزلة، (وقال الأشعريُّ[5] مرةً): إنه حقيقةٌ (في النفساني)، وهو المَعْنَى القائمُ بالنفسِ المعبَّرُ عنه بما صَدَقَاتِ اللسانِيِّ، مجازٌ في اللساني، (وهو المختار)،

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق أبوالحسن المتكلم.

انظر ترجمته في: تبيين كذب المفتري ص ٣٤، وفيات الأعيان (٢٨٤/٣).

(٢) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبوالعباس شهاب الدين، الفقيه المالكي الأصولي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ. من مصنفاته: شرح تنقيح الفصول.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب (٢٣٦/١)، الفتح المبين (٨٦/٢).

(٣) البحر المحيط (٤٤١/١-٤٤٤).

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، الفقيه الشافعي، الأصولي النحوي المفسّر، ولد سنة ٧٩١هـ، وتوفي سنة ٨٦٤هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٣٩/٧)، شذرات الذهب (٤٤٧/٩).

(٥) سبقت ترجمته.

قال الأخطل[١]:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا[٢]

(ومرَّةً): إنّه (مشتركٌ) بين اللساني والنفساني؛ لأنَّ الأصلَ في الإطلاقِ الحقيقةُ، قال الإمامُ الرازي: ((وعليه المحقّقون مِنّا))، ويجاب على القولين عن تبادر اللساني: بأنه قد يكثر استعمال اللفظ في معناه المجازي، أوفي أحد معنييهِ الحقيقيَّيْن؛ فيتبادر إلى الأذهان ...))[٣].

أصولِ مذهبِ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ – عزوجل –:

بعد استعراض أقوال عددٍ من أئمةِ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ – عزَّوجلَّ – يمكنني الآن أن أرسمَ صورةً واضحةً عن مذهبِهِمْ في النقاطِ الآتيةِ:

١– أنّ كلامَ اللهِ هو القائمُ بذاتِهِ، تعالى.

٢– أنه صفةٌ قديمةٌ من صفاتِهِ.

٣– أنّه اسمٌ مشتركٌ، قد يُطْلَقُ على الألفاظِ الدَّالَةِ على ما في النَّفْس، وقد يُطْلَقُ على مدلولِ العباراتِ، وهي المعاني التي في النفس.

٤– أنّه – أي كلامُ النفسِ – ينقسم إلى خبرٍ، واستخبارٍ، وأمرٍ، ونهيٍ، وتنبيهٍ[٤]. وهي معانٍ تخالف بجنسها الإرادات والعلومَ، وهي متعلقةٌ بمتعلقاتها

(١) سبقت ترجمته قريباً.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

(٣) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١/٢٩١–٢٩٥، وينظر – أيضاً –: (شرح جمع الجوامع، مع حاشية البَنَّاني) (٢/١٠٣–١٠٥)، والإبهاج في شرح المنهاج، في مبحث الأوامر والنواهي ٢/٣، نهاية السول في شرح منهاج الأصول ٢/٣–١٤، ٢/٢٢٦–٢٢٩.

(٤) التنبيه في اللغة: الدلالة عما غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجمل بأدنى =

لذاها؛ كتعلقِ القدرةِ، والإرادةِ، والعلمِ.

٥- أنّه معنىً واحدٌ، وهو مع وحدته متضمنٌ لجميعِ معاني الكلامِ.

٦- أنّ كلامَ اللهِ النفسيّ يفارقُ كلامَ المخلوقين النفسيّ من وجهين:

أ – أنّ كلام الله واحدٌ، وأما كلامُ المخلوقين: فيتعدَّدُ، كما تتعدَّدُ العلوم بالنسبة له.

ب – أنّ أحداً من المخلوقين لا يقدر أن يعرفَ غيرُهُ كلامَ نَفْسِهِ إلاّ بما يدلُّ عليه من لفظٍ، أو رمزٍ، أوفعلٍ، وأما الله – سبحانه –: فهو– عندهم – قادرٌ على أن يخلق لمن يشاء من عباده علماً ضرورياً، بل وسماعاً لكلامه من غير تَوَسُّطِ حرفٍ، وصوتٍ، ودلالةٍ، وجعلوها خاصيةَ موسى، عليه السلام.



= تأمل إعلاماً عما في ضمير المتكلم للمخاطب. انظر ص٧١ من التعريفات للجرجاني.

المبحث الرابع:

حقيقة الكلام عند علماء الأصول من المالكية

المتأمل لما ذكره علماءُ المالكية في هذه المسألةِ: يجد أن منهم من تأثر بالمتكلمين في هذه المسألة، ويتَّضح ذلك في تعريفهم للكلام:

يقول القرافي[١] (ت٦٨٤): ((قوله – يعني الرازي: لفظ الكلام مشترك بين الأصوات، والكلام النفساني فيه ثلاثة مذاهب:

قيل: حقيقةٌ في اللساني؛ لأنه المتبادرُ للفهمِ عند قولنا: تكلم فلانٌ، أو لم يتكلم، وقيل في النفساني كقول الأخطل:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا

وقيل: هو مشتركٌ بينهما، وهو المشهورُ كما حكاه كذلك إمام الحرمين جمعاً بين المَدْرَكَيْنِ، وهذا الخلاف ليس خاصاً بلفظ الكلام، بل وكل ما يتعلق به من الأمر والنهي، والخبر والتصديق والتكذيب ونحو ذلك من عوارض الكلام، وقوله: (والمعنى الأول يعني النفساني لا حاجة في أصول الفقه للبحث عنه) معناه: لا حاجة في البحث عن إثباته، وإلاّ فلا بد من تصوره حتى يعتقد أن اللفظ موضوع للطلب النفساني، وأن أصولَ الفقهِ كِلَّه إنما هو أدلة الأحكام كلها من الكلام النفساني، فلابد من تصوره في جميع هذه المدارك، لكن التصديق به إنما يستفاد من علم أصول الدين))[٢].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول (١/٤٣٦،٤٣٥).

وقال في أثناء حديثه في مبحث الأسماء المشتقة: ((تنبيه. لم أجد الخلاف بيننا وبين المعتزلة في هذه المسألة إلاّ في موضع واحد وهو مسألة [قوله تعالى]: ﴿ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبلُ ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلّم اللهُ موسى تكليماً﴾ [النساء:١٦٤]، بل كلمه بكلامٍ قائمٍ بذاته، وخلقَ لــه كلاماً في الشجرة، فالأول قول أصحابنا، والثاني قول المعتزلةِ، فقد قـام الكلام بالشجرة ولـم يشتق لها منه لفظ، فلم يقل الله تعالى: وكلمت الشجرة موسى، واشتق الله – تعالى – فقال: وكلم الله موسى، وما عـدا هذه الصورة لا نخالف فيه المعتزلة ... الخ))[1].

وقال في أحكام الحقيقة: ((القاعدة الأولى: أن التحريم كلام الله – تعالى – القديمُ، والقديمُ لا يتصور كسبُه للعبد))[2] اهـ .

ويقول القرافي أيضاً في مبحث الأوامر من كتابه شرح تنقيح الفصول: ((يتحصل أن الأمر والنهي وما سواهما – مما يتعلق بالكلام – هل ذلك موضوعٌ للساني أو النفساني، أو مشتركٌ بينهما؟ ثلاثةُ مذاهبَ.

حجّة الأول: المبادرة للفهم، وحجة الثاني: بيت الأخطل وهو:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا

وحجة الاشتراك: الجمع بين الأدلة، والاشتراك هو المشهور، وإذا قلنا بأنها حقيقة في اللساني فقط، فيكون مدلولها لفظاً، وهو القدر المشترك بين جميع صيغ الأوامرِ ... الخ))[3].

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول (٢/٦٨٠).

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول (٢/٨٤٩).

(٣) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ص(١٢٦).

وقال تاج الدين السبكي[١] (ت٧٧١هـ) في مبحثِ الكتاب: ((والكلامُ – نفسه – صفة لله تعالى، وهي – أي صفةُ الكلامِ – نسبةٌ بين مفردين قائمةٌ بالمتكلم، والعلمُ بالنسبة – أي: تصورُ الكلامِ النفسيِّ، والعلمُ بكونه نسبةً: ضروريٌّ، وأما أنها النسبةُ القائمةُ بالنَّفْسِ؛ فلأنها لو لم تقم به لكانت النسبة الخارجيةَ؛ لأنها نسبةٌ، ولا مُخْرِجَ لها عنهما فإن الثابت ثابت إما في النفس، أو خارجِ النفسِ، فإذا انتفى أحدهما تَعَيَّنَ الآخر؛ "إذ لا غيرُهما"، واللازمُ مُنْتَفٍ؛ إذ الخارجيةُ لا يتوقف حصولُها على تَعَقُّلِ المفردين؛ لأن نسبةَ القيامِ إلى زيدٍ إذا ثبت في الخارج، ثبت سواء عَقِلَ زيد القيام، أم لا، "وهذه" النسبةُ موقوفةٌ على تَعَقُّلِ المفردين فلم تكن هي الخارجيةَ... ثم قال: والآمدي عرفه بأنه القرآن المترل، وقد أخذ هو والمصنف "المُنَزَّلَ" قيداً في التعريف؛ لأن الحد للفظ، فأراد إخراج النفساني بذلك))[٢].

وقال في مبحث الكلام في الأمر عند تناوله قولَ ابنِ الحاجبِ: حدُّ الأمرِ: اقتضاءُ فعلٍ غيرَ كفٍ...الخ، قال: ((واعلم أن التعريفَ للأمرِ النفساني، لا اللساني يدل عليه قوله: اقتضاءُ، والاقتضاءُ هو الطلبُ، والطلبُ أمرٌ قائمٌ بالنفس، وهو – أعني الطلبَ – قدرٌ مشتركٌ بين الجازمِ وغيرِه، فيدخلُ فيه الواجبُ والمندوبُ، وقد قدَّم هذا حيث قال: المندوب مأمورٌ به خلافاً للكرخي[٣]

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام، أبونصر، الفقيه الشافعي الأصولي المؤرخ، ولد سنة ٧٢٧هـ، وتوفي سنة ٧٧١هـ.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٤٢٥/٢)، شذرات الذهب (٣٧٨/٨).

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٨٢/٢-٨٣).

(٣) هو عبيد الله بن الحسين بن دلاّل بن دَلْهم أبوالحسن، الفقيه الحنفي الأصولي، ولد سنة ٢٦٠هـ، وتوفي سنة ٣٤٠هـ. =

والرازي ... الخ»[1].

غيرَ أن هناك من علماء المالكية رحمهم الله من سلك مسلكَ السلفِ في هذه المسألة، قال ابن أبي زيد[2] في الرسالة: «كلَّم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته، لا خلق من خلقه... وأنَّ القرآن كلامُ الله، ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد»[3].

وممن سار على منهج السلف في هذه المسألة من علماء المالكية، الإمام الشاطبي[4] – رحمه الله[5].

وبهذا يتبين لك – أخي القارئ – شيءٌ من مذهبِ علماءِ المالكيةِ في هذه المسألة المهمة.

= انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٠/٣٥٣)، الجواهر المضية (٢/٤٩٣).

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢/٤٩٠) وما بعدها.

(٢) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن، أبومحمد القيرواني، الفقيه المالكي النظار، ولد سنة ٣١٠هـ، وتوفي سنة ٣٨٦هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص١٥٠، الديباج المذهب (١/٤٢٧).

(٣) الرسالة ص ١٨.

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ولد سنة ٧٣٠هـ، المتوفى سنة ٧٩٠هـ من مصنافاته الموافقات في أصول الشريعة، والاعتصام.

انظر ترجمته في: ص(٤٦–٥٠) من نيل الابتهاج على هامش الديباج المذهب لابن فرحون المالكي.

(٥) الموافقات (٤/٢٧٥،٢٧٤).

المبحث الخامس:

حقيقة الكلام عند علماء الأصول من الشافعية

المستقرئُ لما كتبه علماءُ الشافعيةِ في هذه المسألةِ: يجد أن هناك تبايناً من حيث المنهج في العرضِ، والاستدلالِ. فها هو الإمامُ الشافعيُّ – رحمه الله – يقرِّرُ في كتابِهِ القيم (الرسالة) منهج أهل السنة والجماعة في مسائل الأصول عامة، وموافقُهُ – رحمه الله – في نُصْرَةِ مَذْهَبِ أهل السنَّة والجماعة في هذه القضيةِ – خاصّة – أشهرُ من أن تُذْكَرَ[١]:

ثم لما انتشر مذهب المتكلمين، سار كثيرٌ من علماء الشافعية عليه، وقد مرَّ معنا عند الحديث عن حقيقة الكلام عند الأشاعرة نقول عن عدد من كبارهم[٢].

وإليك نقول أخرى لعدد من الأصوليين على مذهب الشافعية في هذه المسألة.

عَرَّفَ صفيُّ الدينِ الأُرموي الهندي[٣] (ت٧١٥) الكلامَ في اللغة ثم قال:

---

(١) انظر: الرسالة ص٤٠، وآداب الشافعي لابن أبي حاتم ص١٩٣ وما بعدها.

(٢) انظر: النقولات التي تقدمت معنا في هذا البحث ص ١٠٨ عن جماعة من أئمة الشافعية كالجويني والغزالي والرازي وابن برهان، والآمدي، والزركشي، وجلال الدين المحلي، مما يغني عن التكرار.

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الفقيه الشافعي الأصولي، ولد سنة ٦٤٤هـ، وتوفي سنة ٧١٥هـ.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٤/٤)، الفتح المبين (١١٦/٢).

((وهو حقيقةٌ عندنا في المعنى القائمِ بالنفسِ، وفي العبارة الدالةِ عليه))[1].

وقال السبكي في الأوامر والنواهي: ((الكلامُ عند أصحابنا يطلقُ على اللساني والنفساني، واختلفوا هل هو حقيقةٌ فيهما، أو في أحدهما ؟ على مذاهبَ. قيل: في اللساني فقط، وذهب المحققون منا – كما نقله الإمام في أول اللغات – إلى أنه مشتركٌ بينهما، وذهب آخرون: إلى أنه حقيقة في النفساني فقط، وكلا القولين منقولٌ عن الشيخ، ويدل على أنه حقيقة في النفساني – قـــولُـــه تعالى: :﴿ويقولون في أنفسهم﴾ [المجادلة:٨]، وقوله تعالى: ﴿وأسِرّوا قولكم أواجهروا به﴾ [الملك:١٣]، وقال عُمَرُ يوم السقيفة: ((كنت زورت في نفسي))، وقال الأخطل:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا

قال أصحابنا: ولسنا نستدل بهذه الأدلةِ على إثباتِ الكلامِ النفسي، فإن هذه الأدلةَ قابلةٌ للتأويلِ، لكنَّا لما دَلَّلْنَا بالبراهينِ القاطعةِ المُودَعَةِ في الكتبِ الكلاميةِ على إثباتِ معنىً في النفسِ يزيد على العلومِ والقدرِ والإراداتِ، دلَّلْنَا بهذه الألفاظ على أنه سمي كلاماً، فهي أدلة على إثبات التسمية لا على إثبات الحقيقة...))[2].

وقال الإسنوي[3] (ت٧٧٢هـ) في تعريفِ الكتابِ – أي القرآن –:

(١) الفائق في أصول الفقه (١/١٦٣).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/٣،٤).

(٣) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر، أبومحمد جمال الدين، الفقيه الشافعي، الأصولي النحوي النظار المتكلم، ولد سنة ٧٠٤هـ، وتوفي سنة ٧٧٢هـ.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٢/٣٥٤)، شذرات الذهب (٨/٣٨٣).

((ويُعْنَي به: الكلامُ المُنَزَّلُ للإعجازِ بسورةٍ منه. فخرجَ بالمنـــزلِ الكلامُ النفسانيُّ، وكلامُ البشرِ ... الخ))[١].

وقال في مبحث الأوامر والنواهي: ((واعلم أن الأمرَ، والنهيَ يطلقان عند الأشاعرةِ على اللساني، وعلى النفساني – أيضاً – وهو الطلبُ، وعَبَّرَ الإمام عنه بالترجيحِ ...)) إلى أن قال: ((ورأى الأشعري الظاهر – كما قال في البرهان – أنه حقيقةٌ في النفساني فقط، وقال في جوابِ المسائلِ البصريةِ: إنه حقيقةٌ في اللساني أيضاً، وكلامُ المصنف إنما هو في تعريفِ اللساني، فإن النفسانيَّ هو نفسُ الطلبِ، كما تقدم ... الخ))[٢].

وقال العطار[٣]: (((قولُهُ: في أصولِ الفقهِ) احترازٌ عن المعنى في أصولِ الدينِ؛ لأن بحثَ الأصوليِّ عن اللفظِ؛ لكونه المُسْتَدَلَّ به عن الأحكامِ الشرعيةِ بخلافِ أصولِ الدينِ، فإن البحث فيه عن العقائدِ التي من جملتها الكلامُ، بمعنى الصفةِ النفسيةِ.

(قولُهُ: اللَّفْظُ المُنَزَّلُ) عَدَلَ –[أي الجلال المحلي] – عن قولِ ابن الحاجب [الكلامُ]؛ لأن اللفظَ أظهرُ في إفادةِ المرادِ؛ إذ الكلامُ يطلقُ على اللفظي والنفسي، وإن كان ما بعده من القيود يبين المرادَ، ثم لا يلزمُ من كونِ القرآنِ في ذاتِهِ لفظاً جوازُ إسناد اللفظ إليه – تعالى –، بعدمِ الإذنِ ... الخ.

(قوله: المُحْتَجُّ بأبعاضِهِ)، كالتعليلِ لكونِ المرادِ بالقرآنِ هنا اللفظ المنـــزلَ

(١) نهاية السول في شرح منهاج الأصول (٣/٢).

(٢) نهاية السول في شرح منهاج الأصول (٢٢٧،٢٢٩/٢).

(٣) هو حسن بن محمد بن محمود، الشافعي، الأصولي، ولـــد سنة ١١٩٠هـ، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ.

انظر ترجمته في: الفتح المبين (١٤٦/٣)، معجم المؤلفين (٢٨٥/٣)، الأعلام (٢٢٠/٢).

الخ، لا المدلولَ الذي هو الكلامُ النفسيُّ، وذلك؛ لأن القرآنَ عند الأصوليين مما يحتجُّ بأبعاضِهِ، والاحتجاجُ إنما هو باللفظِ المذكورِ، إذ الكلامُ النفسيُّ لا إطلاعَ عليه، وهذا ظاهرٌ في أن مسمى القرآنِ هو الكلُّ ... الخ.

(قوله: من مدلولِ ذلك) أي: من مدلولِ اللَّفظِ بالدلالةِ الالتزاميةِ العقليةِ؛ وذلك لأن من أضيف له كلامٌ لفظي لابد وأن يكون له كلامٌ نفسي كما قال الأخطلُ:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا

لا بالدلالةِ الوضعيةِ، وإن كان الكلامُ النفسيُّ في حقه – تعالى – غيرَ الكلامِ النفسيِّ في حقنا، ووجهُ إضافتِهِ بهذا المعنى له – تعالى – أنه صفتُهُ، وبالمعنى الأولِ أنه – تعالى – أنشأه برقومه في اللوحِ المحفوظِ، ومنع السلفَ من إطلاقِ القول بخلقِ القرآنِ بهذا المعنى؛ أدباً وتَحَرُّزاً عن ذهاب الوهمِ إلى المعنى النفسي))[1].

ومِنْ خلال العَرْض المتقدِمِ يَتَبَيَّنُ لنا تأثُّرُ عامةِ علماءِ الشافعيةِ بمنهجِ الأشاعرةِ.

غير أن من علماءِ الشافعيةِ من لم يرتضِ منهجَ المتكلمين كالإسفراييني[2] والشيرازي[3].

---

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي (١/٢٩١-٢٩٥).

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبوحامد، الفقيه الشافعي الأصولي، ولد سنة ٣٤٤هـ، وتوفي سنة ٤٠٦هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤/٣٦٨)، وفيات الأعيان (١/٧٢).

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله، أبوإسحاق، جمال الدين، الفقيه الشافعي، =

يقول الشيرازي (ت٤٧٦) في معرض تفنيد قــول المعتزلةِ عن الأمــرِ: «(هو إرادة الفعــل بالقول ممن هو دونه)، قال: لنا هو أن الله – تعالى – أمر إبراهيمَ – عليه السلامُ – بذبحِ ابنهِ إسماعيلَ، ولهذا قال في الحكاية عن إسماعيل: ﴿ياأبت افعل ما تؤمر﴾ [الصافات:١٠٢]، ولم يُرِد منه ذلك؛ لأنَّه لو أرادَ منه ذلك لوقع منه على أصلهم؛ لأنه لا يجوزُ أن يريدَ أمراً، ولا يوجد، ولما جازَ أن ينهاه، على أصلهم. وأن الأمرَ بالشيء يدل على حسن المأمور به، ولا يجوز أن ينهاه عن الحسن ... الخ».

قال المحقق: «هذا من المعتزلة بناءً على نفيهم للكلامِ النفسي ثم هم بعد ذلك متفقون معنا على أن اللسانيَّ يدل على الطلب إلاَّ أنه عندهم هو عين الإرادة – أي لا معنى لكونه طالباً، إلاّ كونه مريداً»[1].

وبهذا يتَّضح لنا حقيقة الكلام عند جملة من علماء الأصول من الشافعية – رحمهم الله – في هذه المسألة.



= الأصولي المؤرخ الأديب، ولد سنة ٣٩٣هـ، وتوفي سنة ٤٧٦هـ. من مصنفاته: التبصرة في أصول الفقه. واللمع وشرحه.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٩/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٨٨/٣).

(١) التبصرة ص١٨، وانظر: البحر المحيط (١-١٨٢٥/٤)، وانظر: كتاب المسائل المشتركة بين علماء أصول الفقه وعلماء أصول الدين ص (٢٠٦، ٢٢٨).

المبحث السادس:

حقيقة الكلام عند علماء الأصول من الحنابلة

كان للإمام المبجَّل الإمام أحمدَ بن حنبلٍ – رحمه الله – القِدحُ المُعلَّى في نصرةِ مذهب أهلِ السنَّةِ، والردِّ على من خالفه [1]، وسارَ على ذلك عامة الأصحابِ من بعدِهِ.

وإليك بعضُ النقولِ من كلامِهِمْ التي تُبَيِّنُ مَذْهَبَهُمْ في هذهِ المسألةِ.

عرَّف القاضي أبويَعْلى [2] (ت٤٥٨هـ) الكلام في (باب ذكر الحدود)

(١) كما في رسالته في الردِّ على الجهمية والمعطلة، وهي رسالة صغيرة، صحّت نسبتها إلى الإمام أحمد؛ كما هو محرَّر في (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطّلة والجهمية)، وفي هذه الرسالة ناقش الإمام أحمد أئمة الضلال من الجهمية والزنادقة في جملة من المسائل منها ما نحن بصدده، وهو الكلام عن القرآن، وبيان أن الله أبطل أن يكون القرآن إلاّ وحياً وليس بمخلوق، ومنها – أيضاً – مناقشة الجهمية فيما خالفوا فيه صفحة٧٣ من قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة**﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وغير ذلك من المسائل، وقد بارك الله في هذه الرسالة – على صِغَرِ حجمها – بأن صارت مرجعاً لفحول العلماء كابن تيمية وتلميذه ابن القيم – رحمهما الله – وقد قامت رئاسة إدارات البحوث العلمية، والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، بطباعتها، بعنوان: ((الرد على الجمهية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله))، ويليه (كتاب السنة) وكلاهما للإمام أحمد، وقام بتصحيحهما والتعليق عليهما الشيخ إسماعيل الأنصاري.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، القاضي، الفقيه الحنبلي، الأصولي المحدّث، ولد سنة ٣٨٠هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٣٦١/٣)، شذرات الذهب (٢٥٢/٥).

(فصل الكلام وأقسامه) فقال: «والكلامُ – في اللغةِ – عبارةٌ عن أصواتٍ وحروفٍ، وقد نصّ أحمدُ – رحمه الله – على هذا في كلامِ الله – تعالى – وأنَّ الله – تعالى – تكلَّمَ بصوتٍ؛ في رواية يعقوب بن بختان[(١)]، والمَروزي[(٢)]، وعبدِالله[(٣)].

وقالت الأشعريةُ: الكلامُ معنىً قائمٌ في النفسِ يعبَّر عنه بهذه الأصواتِ المقطَّعةِ، والكلامُ في هذا يأتي في (كتابِ الأوامر)»[(٤)].

وقال رحمه الله في (باب الأوامر) في (مسألة صيغة الأمر): «للأمرِ صيغةٌ مُبَيِّنةٌ له في اللغةِ، تَدُلُّ بمجرَّدِها على كونهِ أمراً إذا تَعَرَّت عن القرائنِ ... خلافاً للمعتزلةِ في قولهم: الأمرُ لا يكون أمراً بصيغته وإنما يكون بإرادةِ الآمرِ له، وخلافاً للأشعرية في قَوْلِهِمْ: الأمرُ لا صيغةَ له، وإنما هو معنىً قائمٌ في النفس لا يفارقُ الذاتَ، وهذه الأصواتُ عبارةٌ عنه، وخلافاً لبعض متأخِّري أصحاب الشافعيِّ في قوله: الفعلُ يسمَّى أمراً في الحقيقةِ.

وقد نصَّ أحمدُ – رحمه الله – على هذه الفصولِ؛ فقال في رواية حنبل[(٥)]:

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن بُختّان، أبويوسف، من أصحاب الإمام أحمد الذين تفقّهوا عليه، ونقلوا عنه. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٢٨٠/١٤)، طبقات الحنابلة (٥٥٤/٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز أبوبكر، صاحب الإمام أحمد بن حنبل، ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي سنة ٢٧٥هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٢٣/٤)، طبقات الحنابلة (١٣٧/١).

(٣) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبوعبد الرحمن، ولد سنة ٢١٣هـ، وتوفي سنة ٢٩٠هـ. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٧/٥)، تاريخ بغداد (٣٧٥/٩).

(٤) العدّة (١٨٥/١).

(٥) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبوعلي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، المتوفى سنة ٢٧٣هـ. =

(أَمَرَ اللهُ – عزوجل – العبادَ بالطاعة، الخ ...)، وقال – في رواية يعقوبَ بن بختان، والمَروذي، وعبدِالله –: (تكلّم ربَّنا تباركَ – وتعالى – بصوتٍ، وهذه الأحاديثُ كلُّها جاءت)، وذكر حديثَ[1] عبدالله: «إذا تكلَّمَ اللهُ بالوحي، سمع صوتَهُ أهلُ السماء»، وذكر الحديث، وهذا يدلُّ من قوله على أنَّ الأمر هو الأصواتُ المسموعةُ؛ لأنّه بيَّن أن كلامَ اللهِ – تعالى – الذي هو الأمرُ والنهيُ – كان بصوتٍ مسموعٍ ...)) اهـ[2].

وقال أبوالخطاب الكَلْوَذَانِيّ[3] (ت٥١٠هـ) (باب الحدود): ((والكلامُ: مجموعُ أصواتٍ وحروفٍ تُنْبِئُ عن مقصود المتكلّم، وهي ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف))[4].

وقال في مسائل الأمر: ((مسألةٌ: للأمرِ صيغةٌ موضوعةٌ في اللغة، وهي قولُ القائلِ: افعلْ، وقالت الأشعرية: ليس للأمرِ صيغةٌ في اللغةِ، وإنما صيغةُ (افعلْ): معنىً قائمٌ في الذاتِ مشتركةٌ بين الأمرِ وغيرِهِ، يُحْمَلُ على أَحَدِهِمَا بقرينةٍ))[5].

= انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣/٣٢٠)، تاريخ بغداد (٨/٢٨٦).

(١) الحديث رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة رقم٥٣٦، كما رواه أبوداود في سننه (٤/٢٣٥)، في كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، حديث٤٧٣٨، والراوي هو عبد الله بن مسعود صحابي مشهور.

(٢) العدّة (١/٢١٤).

(٣) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد، الفقيه الحنبلي الأصولي الفرضي، الأديب، ولد سنة ٤٣٢هـ، وتوفي سنة ٥١٠هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٣/٤٧٩)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٨٨.

(٤) التمهيد (١/٧٠).

(٥) التمهيد (١/١٢٤).

وقال الإمام ابن عقيل[١] (ت٥١٣هـ) (في فصول جمع الحدودِ والعقودِ والحروفِ): ((فصلٌ في الكلامِ، وهي الحروفُ والأصواتُ المنظومةُ للتفاهمِ عمَّا في النفوسِ من الأغراضِ؛ فهذا جملةُ الكلامِ))[٢].

وقال في (فصول الكلام على الأوامر): ((فصلٌ في حقيقةِ الأمرِ، وهو: الصيغةُ الموضوعةُ لاقتضاءِ الأعلى للأدنى بالطاعةِ مما استدعاه منه ... وقال أبوالحسن الأشعري: هو قسمٌ من أقسامِ الكلامِ، وهو المعنى القائمُ في النفسِ الذي هو في حقِّ القديمِ واحدٌ؛ أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ؛ إلى غيرِ ذلك، وهو في حقِّ المُحْدَثِ معانٍ مختلفةٌ، والأمرُ الذي هو قسمٌ منه: قول القائل: (افعلْ) عبارة عنه في حق القديم والمُحْدَثِ، وحدُّه عنده: المُقْتَضَى به الفعلُ من المأمورِ، ...)) إلى أن قال: ((والدلالةُ على هذا: هو الدليلُ على إثباتِ الكلامِ حروفاً وأصواتاً ... فنقول: بأن العربَ قسَّمت الكلامَ أقساماً؛ فقالوا: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، ووسموه بسمات لا يحتملها إلاّ النطقُ، دون ما قام في النفس ...))[٣].

وقال ابنُ عقيلٍ – أيضاً – في (أوّل فصول العموم): ((العمومُ صيغةٌ ... وإنما تنكَّبْتُ ما سَلَكَهُ الفقهاءُ من قولهم: "للعموم"؛ لما قدَّمت في الأمرِ والنهيُ [يعني ما ذَكَرَهُ في فصولِ الأوامرِ من أن يقال: (الأمرُ صيغةٌ) ولا يقالُ (للأمر صيغةٌ)، وكذلك ما ذكره في فُصُولِ المناهي من أن يُقال: (النهي صيغةٌ) ولا يقال: (للنهي صيغةٌ)]، وأنَّ من قال: بأن الكلامَ: (هو عينُ الحروفِ المؤلَّفةِ) لا

(١) هو عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، البغدادي، أبوالوفا، الفقيه الحنبلي، الأصولي الواعظ، المتكلم، ولد سنة ٤٣١هـ، وتوفي سنة ٥١٣هـ.

انظر ترجمته في: المقصد الأرشد (٢/٢٤٥)، المنهج الأحمد (٢/٢٥٢).

(٢) الواضح (١/٩٥)، بتحقيق: د.عبد الله التركي.

(٣) الواضح (٢/٤٥٠، ٤٥٧).

يَحْسُنُ به أن يقولَ: (للعمومِ صيغةٌ)؛ لأن الصيغةَ هي العمومُ؛ فكأنَّه يقولُ: (العمومُ عمومٌ)، وإنما يحسُنُ ذلك ممَّن قال: (الكلامُ قائمٌ بالنفس)؛ فالصيغةُ له لا هو»[1].

وقال – أيضاً – في باب المناهي: «النهيُ صيغةٌ، ولا تقل: للنهي صيغةٌ كما ذكر شيخنا وغَيْرُهُ مِمَّنْ قال: للأمر صيغة وقد استوفيت ذلك في باب الأوامر (٢/٤٥٠)، لأن المعتزلة والأشاعرة قالوا ذلك، لأن المعتزلة تقول: الأمرُ والنهيُ: الإرادةُ والكراهةُ؛ فالصيغةُ لهما لا هما. والأشاعرةُ تقولُ: الأمر والنهي معنىً واحدٌ قائمٌ في النفسِ، والصيغةُ لذلك المعنى، وحكايةٌ له ودلالةٌ عليه. فأما أصحابُنا فإنني تأملتُ المذهبَ فإذا به يَحْكُمُ بأنَّ الصيغَتَيْن أمرٌ ونهيٌ؛ فهذا تحقيقٌ يجب أن نَسْأَلَهُ قبل الشروعِ في المسألةِ»، إلى أن قال في (فصل في جمع دلائلنا على ذلك): «فمنها: أن البناءَ على أصلِنا، وأنَّ الكلامَ: هو الحروفُ والأصواتُ الموضوعةُ للتفاهم لما يَسْنَحُ من الأعراضِ والدواعي الحاصلةِ في النفسِ، ولهذا قسَّمَهُ أربابُ اللسانِ أقساماً؛ فقالوا: هو أمرٌ ونهيٌ ...»[2].

وقال ابنُ قدامةَ[3] في الروضة: «وكتابُ الله – سبحانه – هو كلامُهُ وهو القرآنُ الذي نَزَلَ به جبريلُ – عليه السلام – على النبي ﷺ»[4].

---

(١) الواضح (٢/٤٥٠)، (٣/٢٣٠).

(٢) الواضح (٣/٢٣٠).

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر، المقدسي، أبومحمد، موفق الدين، الفقيه الحنبلي الزاهد، شيخ الإسلام وأحد الأئمة، ولد سنة ٥٤١هـ، وتوفي سنة ٦٢٠هـ. من مؤلفاته: المغني في الفقه، والروضة في الأصول وغيرهما.
انظر ترجمته في: المقصد الأرشد (٢/١٥)، شذرات الذهب (٧/١٥٥).

(٤) روضة الناظر ص٦٢، تحقيق: د. عبد العزيز السعيد.

ولم يُطِلِ الحديثَ حول مَاهيَّةِ الكلامِ وحقيقتِهِ – ولعلَّ ذلك لوضوحِهِ، ثم إنَّ إرْدَافَهُ[١] بقوله: ((وهو القرآنُ، الذي نزل به جبريلُ – عليه السلامُ – على النبي ﷺ[٢]: يفيدُ في تقرير قضية مهمة، ألا وهي: إنكارهُ ما يسمى بكلامِ النفس، لأنه – رحمه الله – أكَّد على ذلك، بتصريحه بالإنزال، وإذا كان كذلك، فيكون كلاماً حقيقياً، لا نفسياً))[٣].

وقد أكّد على ذلك في مواضع متعددة من الروضة، كما في مبحث (تقاسيم الكلام والأسماء) حيث قال: ((الكلامُ: هو الأصوات المسموعة، والحروف المؤلفة))[٤]. وهذا يفيد نَفْيَ الكلام النفسي.

بل قد حَمَلَ – رحمه الله – حملةً على أصحاب هذا القول، وردَّ عليهم، وبيَّن مخالفتهم للقرآن، والسنة، واللغة، والعرف، فقال في حديثه عن الأمر،

(١) من أَرْدَفَ يُردِفُ إرْدَافاً: يقال رَدَفْتُهُ أي لحقته وتبعته وتَرَادَفَ القومُ تتابعوا وكل شيء تَبِعَ شيئاً فهو رِدْفُهُ، والرَّدِيْفُ: الذي تَحْمِلُهُ على ظهرِ الدابةِ خَلْفَكَ. انظر ص٢٢٤-١/٢٢٥ المصباح.

(٢) ص٦٢ من الروضة.

(٣) انظر في توضيح هذا المعنى ص ١/١٥٨ من كتاب سواد الناظر وشقائق الروض الناضر في أصول الفقه؛ للقاضي علاء الدين الكناني العَسْقَلاني الحنبلي، وهو شرح لمختصر الروضة؛ للطوفي. قُدِّم لنيل درجة الدكتوراه لكلية الشريعة بجامعة أم القرى من د.حمزة بن حسين الفعر. سنة١٣٩٩هـ.

وانظر ص ١/١٧٨ من نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر؛ لعبد القادر بن مصطفى بدران، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤) انظر ص ١٧٧ حقيقة الكلام وأقسامه، وقد قرَّر ذلك القاضي أبو يعلى في العُدَّة، في أصول الفقه، انظر ص١/١٨٥ تحقيق د.أحمد بن علي سير المباركي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ١ سنة ١٤٠٠هـ وأبوالخطاب في التمهيد، انظر ص١/٧٠، ص١/٢٤٧.

وصيغته: ((وزعمت فرقة من المبتدعةِ، أنه لا صيغةَ للأمر، بناءً على خيالهم، أن الكلام معنى قائمٌ بالنفس، فخالفوا الكتاب، والسنة، وأهل اللغة والعرف ...)) واستطرد – رحمه الله – في بيان ذلك[1].

فتبيّن من كلام ابن قدامه السابق إنكار الكلام النفسي[2].

وقال شمسُ الدِّين ابنُ مفلحٍ[3] في أصولـه[4] في (فصل المبادئ اللغوية)، في بيان مسمَّى الكلامِ والقولِ عند الإطلاق: أهو اللَّفظ، أم المعنى، أم هما؟: ((... قال بعضُ أصحابِنَا [وهو شيخ الإسلام ابن تيمية[5]]: (مسمَّى الكلامِ والقَوْلِ – عند الإطلاق – يتناول اللفظ والمعنى جميعاً؛ كتناول لفظ (الإنسان) للروح والبدن، عند السلفِ، والفقهاءِ، والجمهورِ، وقال كثيرٌ من أهلِ الكلامِ – من المعتزلةِ وغيرهم –: مسمَّاه اللفظُ، والمعنى ليس جُزْأَهُ، بل مدلولَهُ، وقاله

(١) انظر ص ١٨٩-١٩٠ من الروضة.

(٢) وله رحمه الله كلامٌ في هذه المسألة في كتابه لُمعةُ الاعتقاد ص١٥-١٨، بيَّن فيه مذهب السلف فيها. انظر: اللمعة ص١٥-١٨.

(٣) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرّج المقدسي، أبوعبد الله شمس الدين، الفقيه الحنبلي الأصولي، النظار، ولد سنة ٧٠٨هـ، وتوفي سنة ٧٦٣هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٢٦١/٤)، شذرات الذهب (٣٤٠/٨).

(٤) من أصول ابن مفلح (٥٤/١).

(٥) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني، أبوالعباس تقي الدين، الإمام المحقق الحافظ المجتهد المفسّر، الأصولي النحوي الواعظ الكاتب الأديب القدوة نادرة عصره، ولد سنة ٦٦١هـ، وتوفي سنة ٧٢٨هـ.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٤٤/١)، شذرات الذهب (١٤٢/٨)، الفتح المبين (١٣٠/٢).

النحاةُ؛ لتعلُّق صناعتهم باللفظ، وقال ابنُ كُلاَّبٍ ومن اتَّبَعَهُ: مسمَّاه المعنى، وقال بعضُ أصحابه: مشتركٌ بينهما، وقال بعضهم – ويروى عن الأشعري – مجازٌ في كلام الله؛ لأن الكلام العربيَّ – عندهم – يقوم به، حقيقةٌ في كلام المخلوق؛ لقيامه به) والله أعلم»[1]!

وقال ابنُ مفلحٍ – أيضاً – في الكلام على (الأمر): «وهو حقيقةٌ في القول المخصوص اتفاقاً، وهو قسم من أقسام الكلام، وعند الأشعرية: كما يطلق عليه يطلق على الكلام النفسي، وهو المعنى القائمُ بالنفس الذي دلَّ عليه اللفظ ... وعند أحمدَ، وأصحابِهِ، والجمهور: (الكلامُ: الأصوات والحروف)، والمعنى النفسيُّ لا يسمّى كلاماً، أو يسمَّى مجازاً ...»[2].

وهكذا تبيَّن لنا مذهب علماء الحنابلة في هذه المسألة.



(١) من كلام شيخ الإسلام هذا في (مجموع الفتاوى) (١٧٠/٧-١٧١).

(٢) انظر أصول ابن مفلح (٦٤٣/٢).

المبحث السابع: حقيقةُ الكلامِ عند من جَمَعَ بين مدرستي الحنفيةِ والمتكلمين

قال أميرُ بادشاه[١] في شرحه على تحرير ابن الهُمام[٢]، في مبحث الأمـــر: (((وَحَدُّ) الأمر (النفسي) هو نوع تعلقٍ من أنواع تعلقِ الكلامِ النفسي بأنه (اقتضاء فعل غيرَ كف على جهةِ الاستعلاء)، وهذا الحدُّ؛ لابن الحاجبِ، فالاقتضاءُ جنسٌ يشمل الأمرَ، والنهيَ، والالتماسَ، والدعاءَ، وغير كف يخرج النهي، وعلى جهة الاستعلاء بمعنى طلب العلو، وعد نفسه عالياً على المطلوب منه – يخرج الالتماسَ؛ لأنه على سبيل التساوي، والدعاءَ لأنه على سبيل التسفل. (وسيتحقق في) مباحث (الحكم أنه) أي الأمرُ النفسي (معنى الإيجاب فيفسُد طردُه بالندبِ النفسي) وهو ليس بإيجاب (فيجب زيادة حتماً) في التعريف؛ لإخراجه، وكونِ الأمر النفسي الإيجابَ، بناء على كون الأمر حقيقةً في الوجوب دون غيره (وأورد: اكفف) ونحوه كَانْتَهِ، وذَرْ، واترك (على عكسه) فإنها أوامر، ولا يَصْدُقُ عليها الحد لعدم اقتضاء الفعل غيرَ الكف فيها

---

(١) هو محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير باد شاه، فقيه حنفي محقق من أهل بخارى، كان نزيلاً بمكة، من تصانيفه (تيسير التحرير) في أصول الفقه توفي في حدود ٩٧٢هـ انظر هدية العارفين (٢/٢٤٩).

(٢) هو كمال الدين، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السِّيواسي، المعروف بابن الهُمام الحنفي، الإمام العلاّمة. ولد سنة ٧٩٠هـ، وتوفي سنة ٨٦١هـ.

انظر ترجمته في: بغية الـــوعاة (١/١٦٦)، الفوائد البهيّة ص١٨٠، شذرات الـــذهب (٩/٤٣٧-٤٣٨).

(ولا تترك) ولا تنهَ إلى آخره (على طرده) فإنها نواهي، ويصدق عليها الحَدُّ. (وأُجيب: بأن المحدودَ النفسيُّ، فيلتزم أن معنى لا تترك منه) أي من الأمر النفسي (واكفف وذروا البيع نهي) فاطَّرَدَ وانعكس (وإذا كان معنى اطلب فعل كذا الحال) خبر كان: أي الاستقبال (دخل) في الأمرِ النفسي لصدقه، وإن كان خبراً صيغةً لأنه اقتضاءُ فعلٍ غيرَ كفٍّ (وإنما يمتنع) دخوله (في الصيغي)؛ لأن المعتبرَ فيه القولُ المخصوصُ: صيغةُ افعل، ونحوِه (فلا يحتاج) إلى (أن) المراد من الكف في التعريف (الكف عن مأخذ الاشتقاق)؛ لأن الاحتياج إلى أفعال اكفف فرع كونه داخلاً عن المعرف (والأليق بالأصول: تعريف الصيغي لأن بحثه) أي علم الأصول (عن) الأدلة (السمعية) وهي الألفاظ من حيث يوصل العلم بأصولها من عموم وخصوص وغيرهما إلى قدرة إثبات الأحكام»[1] ... الخ.

وقال في موضع آخر من نفس المبحث: « (اختلف القائلون بالنفسي) أي بالأمرِ النفسي، وهو الذي حُدَّ فيما سبق باقتضاء فعلٍ غيرَ كف على جهةِ الاستعلاءِ وستظهر فائدة تقييدِ الاختلاف بهم (فاختيار الإمام الغزالي، وابن الحاجب أن الأمر بالشيء فوراً ليس نهياً عن ضده)، أي: ضد ذلك الشيء (ولا يقتضيه) أي لا يقتضي الأمر بالشيء النهي عن ضده (عقلا، والمنسوب إلى العامَّة) أي عامة العلماءِ وجماهيرهم (من الشافعية والحنفية والمحدثين أنَّه) أي الأمرُ بالشيء (نهي عنه) أي عن ضد ذلك الشيء (إن كان) الضِّد (واحداً) فالأمر بالإيمان نهي عن الكفر (وإلاّ) أي وإن لم يكن واحداً (فعن الكل) أي فهو نهي عن كلها، فالأمر بالقيام نهي عن القعود، والاضطجاع، والسجودِ، وغيرِها

(١) انظر تيسير التحرير؛ لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه على كتاب التحرير؛ لابن الهمام (١٣٧/١).

... ثم قال مبيناً موقف من لا يقول بالنفسي وهم المعتزلة: (واتفق المعتزلةُ بنفيهم) الكلامَ (النفسي عن نفي العينية فيهما) أي على أن الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده، ولا بالعكس لعدمِ إمكان ذلك لفظاً فيهما ... الخ))[1].

وقال أثناءَ حديثه عن أدلةِ الأحكامِ: (((ومعنى الإضافةِ) في أدلة الأحكام (أن الأحكامَ النسبُ الخاصةُ النفسيةَ) إذ هي تعلقاتُ الكلامِ النفسي القديمِ القائمِ بالذات المقدسة بأفعال المكلفين: اقتضاءً، أو تخييراً، أو وضعاً ... ثم عَرَّفَ الكتاب بقوله: (الكتاب) هو (القرآن) تعريفاً (لفظياً) فإنهما مترادفان عُرْفا، غير أن القرآن أشهر (وهو) أي القرآن (اللفظ العربي المنزل للتدبر والتذكر المتواتر) ...)) الخ[2].

وبقريبٍ مما شرح به أمير بادشاه كلامَ ابنِ الهمام، شرح أيضاً ابن أمير الحاج[3] كلامَه إلاّ أنه زاد عن تعريف ابن الهمام للكتاب حيث قال: (((وهو) أي القرآن (اللفظ العربي المنزل للتدبر والتذكر المتواتر) قال ابن أمير الحاج: فاللفظ شامل للقرآن وغيره من الكتب السماوية، وغيرها مخرج للكلام النفسي القائم بذات الله ...))الخ[4].

(١) المرجع السابق (٣٦٣/٣٦٢/١).

(٢) المرجع السابق (٢،٣،٤/٣).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج الحلبي الحنفي، كان إماماً، عالماً، علاّمة، صنّف التصانيف الفاخرة الشهيرة، ومنها: شرح التحرير في أصول الفقه، وُلد سنة ٨٢٥هـ، وتوفي سنة ٨٧٩هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٠٩/٩)، شذرات الذهب (٤٩٠/٩)، الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٤٧/٣).

(٤) التقرير والتحبير في علم الأصول لابن أمير الحاج على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام (٢٨٣/٢).

ومن الكتب التي جمعت بين طريقتي المتكلمين والحنفية – أيضاً – كتاب جمع الجوامع، وقد تقدّم النقل عنه[1]، ومن خلال النظر في هذه الكتب نجد أن مؤلفيها قد وافقوا المتكلمين فيما ذهبوا إليه عند تناولهم لهذه المسألة.



(١) وقد تقدم الحديث عنه عند الحديث عن مذهب الشافعية في هذه المسألة، ص ١٢٤ وما بعدها من البحث.

المبحث الثامن:

حقيقة الكلام عند المحققين من الأصوليين

نظراً لكثرة اللبسِ في هذه المسألةِ، قلَّ التحقيقُ فيها؛ لغلبةِ التأثرِ بعلمِ الكلامِ.

لكن من أهل العلم والأصولِ من مَنَّ الله عليهم بالتحقيق في المسائلِ، وسأكتفي بذكر أنموذجٍ في ذلك يتمثل في شيخِ الإسلامِ ابن تيميةَ – عليه رحمة الله – وتلميذِهِ العلامةِ ابن القيمِ – رحمه الله – وكذا الشاطبي – رحمه الله – في الموافقات.

وسأُوردُ لكَ – أخي القارئ – مقتطفات من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة على حسب ما يسمح به المقام وغيره.

يقول شيخ الإسلام في بيان حقيقة الكلام بصفة عامة: «وعامَّةُ ما يوجد في الكتاب والسنة وكلامِ السلف والأئمةِ، بل وسائر الأممِ عربِهِمْ وعجمِهِمْ من لفظ: الكلام، والقول، وهذا كلامُ فلان، أو كلام فلان: فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً؛ لشموله لهما، ليس حقيقةً في اللفظِ فقط – كما يقوله قومٌ – ولا في المعنى فقط – كما يقوله قومٌ – ولا مشترك بينهما كما يقوله قومٌ – ولا مشترك في كلام الآدميين، وحقيقة في المعنى في كلام الله – كما يقوله قوم»[1].

وفي معرض جواز إطلاق الكلام أو القول على المعنى فقط أو اللفظ فقط

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٣).

بشرط القرينة التي توضّح ذلك يقول – رحمه الله –: ((الكلام إذا أُطلق يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، وإذا سمي المعنى وحده كلاماً أو اللفظ وحده كلاماً، فإنما ذاك مع قيد يدل على ذلك))(١).

وفي معرض تقريره لعقيدة أهل السنة والجماعةِ في ذلك يقول: ((إن سلفَ الأمةِ وأئمتِهَا كانوا على الإيمان الذي بعثَ الله به نبيه ﷺ، يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسولُه من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ويقولون: إن القرآنَ كلامُ الله – تعالى – ويصفون الله بما وصف به نفسه: من التكليمِ والمناجاةِ، والمناداةِ، وما جاءت به السننُ والآثارُ مُوَافِقَةً لكتابِ الله – تعالى))(٢).

وفي معرض إثبات الصوت والحرف يقول – رحمه الله –:

((واستفاضت الآثارُ عن النبي ﷺ، والصحابةِ والتابعين، ومن بَعْدَهُمْ من أئمة السنة، أنه – سبحانه – ينادي بصوتٍ، نادى موسى، وينادي عبادَه يومَ القيامةِ بصوتٍ، ويتكلم بالوحي بصوتٍ، ولم يُنقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت، أو بحرف))(٣).

وقال في موضع آخر مَقَرِّراً القضية نفسها وهي إثبات أن الله – تعالى – يتكلم بصوتٍ: ((وليس في الأئمةِ والسلفِ من قال إن الله لا يتكلمُ بصوتٍ، بل قد ثبت عن غيرِ واحدٍ من السلفِ والأئمةِ أن الله يتكلمُ بصوتٍ، وجاء ذلك في

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥١٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٣٠٥،٣٠٤).

آثارٍ مشهورةٍ عن السلفِ والأئمةِ، وكان السلفُ، والأئمةُ يذكرون الآثارَ التي فيها ذكرُ تكلُّمِ الله بالصوت، ولا ينكرها منهم أحد))[1].

وقال مُفَنِّداً قولَ من فرق بين اللفظ والمعنى: ((الكتاب عند من يقول: إن كلام الله هو المعنى دون الحروف اسمٌ للنظم العربي، والكلام عنده اسم للمعنى، والقرآن مشترك بينهما، فلفظ (الكتاب) يتناول اللفظ العربي باتفاق الناس.

فإذا أخبر أن (تنزيل الكتاب من الله) علم أن النظم العربي منزل من الله، وذلك يدل على ما قال السلف: إنه منه بدأ، أي: هو الذي تكلم به))[2].

ولما كان قول السلف (منه بدأ) ربما حمله بعض المبتدعة على غير وجهه نرى شيخَ الإسلام يميطُ اللِّثامَ عنه، ويضعه حيث أراد السلف الصالح – رضي الله عنهم – قال – رحمه الله –: ((وإن قول السلف: (منه بدأ) لم يريدوا به أنه فارق ذاته، وحل في غيره، فإن كلام المخلوق، بل وسائر صفاته لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف يجوز أن يفارق ذاتَ الله كلامُه أو غيرُه من صفاته))[3].

وقال في دحض قول الكلابية ومن وافقهم: ((ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وتابعيهم، لا من أهل السنة، ولا من أهل البدعة، بل أوّل مَنْ عُرِفَ في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط: هو عبدالله بن سعيد بن كلاب، وهو متأخرٌ في زمن محنةِ أحمدَ بن حنبلٍ، وقد أنكر ذلك عليه علماء السنة، وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٢٧٤).

أظهر صفات بني آدم، كما قـــال تعالى: ﴿فَوربّ السّماءِ والأَرض إنّه لحقّ مثلَ مَا أنّكم تنطقون﴾ [الذاريات:٢٣]، ولفظه لا تحصى ووجوهه كثرة، لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، حتى جاء مَنْ قال فيه قولاً لم يسبقه إليه أحدٌ مِنَ المسلمين ولا غيرهم»[١].

قلت: وهذه القاعدةُ من قولها تصلح للردّ على كلّ الطوائف المخالفة في هذا الباب.

ولما رام الأشعرية – بزعمهم – التنْزيه فقالوا: الموجود في المصاحف ليس كلام الله – تعالى – لأنه بذلك يكون قد فارق الله – تعالى – وبانَ منه، وفي ذلك إبطالٌ لصفة الكلام، إذ الكلام ساعتئذ، وبحلوله في الأوراق، والمصاحف يكون قد فارقه – تعالى – وبان منه كما تقدَّم، لما كان منهم ذلك رأينا شيخَ الإسلام يَدْرَأُ هذه الشبهة بأيسر عبارة حيث يقول: «بل إذا قرأه الناس، أو كتبوه في المصاحف، لم يَخْرُجْ بذلك عن أن يكون كلامَ الله – تعالى – حقيقةً، فإن الكلام إنما يضاف إلى من قاله مُبْتَدِئاً، لا إلى من قاله مُبَلِّغًا مُؤَدِيًا، وهو كلامُ الله: حروفُه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»[٢].

وقال – رحمه الله – «فإن قيل: إنه كله كلام الله تكلَّم به وبلَّغه عنه جبريل إلى محمد – كما هو المعلوم من دين المرسلين – كان هذا صريحاً بأنه لا فرق بين الحروف والمعاني، وأن هذا من كلام الله، كما أن هذا من كلام الله، وإن قيل: إنه خلق في غيره حروفاً منظمة دلت على معنى قائم بذاته، فقد صرَّح

(١) كتاب الإيمان (١٢٨).

(٢) الواسطية – مجموع الفتاوى (٣/١٤٤).

بأن تلك الحروف المؤلفة ليست كلامَه، وأنه لم يتكلَّم بها بحال، وإذا قيل: إن تلك تسمى كلاماً حقيقية، وقد خلقت في غيره، لزم أن تكون كلاماً لذلك الغير، فلا يكون كلام الله، وهو خلاف المعلوم من دين الإسلام، وإن قيل لا يسمى كلاماً حقيقة كان خلاف المعلوم من اللغة والشريعة ضرورةً»[1].

كانت هذه أهم النقول عن شيخ الإسلام – رحمه الله – في هذه المسألة، وعلى ذلك سار المحقِّقون من بعده، كتلميذه العلاَّمة ابن القيّم، والإمام الشاطبي وغيرهم، ولولا خشية الإطالة لأفضتُ في النقل عنهم، لكن حسبي أن أشير إلى مظانِّ ذلك[2].



(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٣٥).

(٢) انظر: كتاب مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم فقد تطرّق لتقرير مذهب السلف في هذه المسألة، والردِّ على من خالفهم في مواضع كثيرة، منها: ص٢٤٣، ٤٥١ وغيرها، وانظر: كتاب الموافقات للشاطبي (٤/٢٧٤، ٢٧٥).

المبحث التاسع:

حقيقة الكلام عند علماء الأصول المعاصرين(١)

انقسم المعاصرون من الأصوليين إلى قسمين:

الأول: فريق سار على منهج المتكلمين في هذه المسألة، وهو ما عليه عامّة من ألّف في علم الأصول من المعاصرين، في الغالب.

الثاني: وآخرون ساروا على منهج السلف والمحققين في هذه المسألة، ونظراً لضيق المقام فإني أكتفي بذكر نماذج من القسم الأول، ثم أُتْبِعُهَا بنماذج من القسم الثاني.

يقول الدكتور محمد أبوالنور زهير(٢): «وقد عُرِّفَ القرآن بتعريفاتٍ كثيرةٍ نكتفي منها بما ذكره الأسنوي، وهو: الكلام المنَزَّل للإعجاز بسورة منه، فالكلام جنس يشمل النفسي واللفظي، كما يشمل كلام الله وكلام البشر، والمنزَّل: قيد أول يَخرج به الكلام النفسي، وكلام البشر، فإن كلاً منهما لا يوصف بأنه منـــزل ... الخ»(٣).

---

(١) والمراد بهم هنا: من اشتهر في العصر الحاضر بالنيابة بعلم أصول الفقه تدريساً أو تصنيفاً أو تحقيقاً أو نحو ذلك.

(٢) هو الأستاذ محمد أبوالنّور زهير، فقيه أصولي، ولد سنة ١٣٢٦هـ، وتوفي سنة ١٤٠٨هـ. تَدَرَّج في الوظائف العلميّة حتى أصبح أستاذاً لأصول الفقه في كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر له: (أصول الفقه) في أربعة أجزاء. انظر ترجمته في: أصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص٦٥٧.

(٣) أصول الفقه (١٨٧/١).

وأما الشيخ محمد الخضري بك[1]، فإنه في بعض المواضع يَظْهَرُ فيها متابعتُه لطرقِ المتكلمين في معالجة هذه القضية، ومن ذلك عندما تحدث في مبحث الأمر قال: ((حَدُّ الأمرِ: من المتكلمين من يقول بالكلام النفسي، ومنهم مَنْ ينفيه ولا يعترفُ إلاّ بالكلام اللفظي، ولما كان الذي يهم الأصول هو الألفاظ لأن الأدلة السمعية عليها تدور، أَرَدنا تعريف الأمر باعتباره لفظاً))[2].

وفي موضع آخر لا يظهر عليه ذلك الأثر – تماماً – وذلك عندما تعرَّض لتعريف الكتاب حيث قال: ((الكتاب هو القرآن، وهو اللفظ المنزَّل على سيدنا محمد ﷺ للتدبُّر والتذكُّر، المنقول متواتراً، وهو ما بين الدَّفتين، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس))[3].

وعلى هذا المنهج سار جملة من علماء الأصول المعاصرين، ومن يتأمل في مؤلفاتهم يتضح له ذلك[4].

وفي القسم الثاني نَرَى مجموعة قد آثرت طريقةَ السَّلف فسلكتها، وإليك بعض النماذج في ذلك:

---

(١) هو محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخضري، ولد سنة ١٢٨٩هـ، وتوفي سنة ١٣٤٥هـ، من العلماء بالشريعة وتاريخ الإسلام، من كتبه: أصول الفقه، وتاريخ التشريع الإسلامي.

انظر ترجمته في: الأعلام (٦/٢٦٩).

(٢) أصول الفقه (١٩٤).

(٣) أصول الفقه (٢٠٩).

(٤) وانظر على سبيل المثال: كتاب أصول الفقه الاسلامي للأستاذ محمد مصطفى شلبي ص ٧١، وكتاب أصول الفقه الميسر (٥٤،٥٦/١) للدكتور شعبان محمد إسماعيل، وكتاب تهذيب شرح الأسنوي له (٤،٥/٢).

يقول الشيخ عبدالرزاق عفيفي[١] – رحمه الله – في تعليقه على المسألة الثانية من مسائل المحكوم عليه والمكلف، والتي يبحث فيها الآمدي قضية تكليف المعدوم، وكان مما قاله الآمدي في ذلك بعد أن صوّر القضية: ((وكشف الغطاء عن ذلك أنا لا نقول بكون المعدوم مكلفاً بالإتيان بالفعل حالة عدمه، بل معنى كونه مكلفاً حالة العدم قيام الطلب القديم بذات الرب – تعالى – للفعل من المعدوم ... الخ)).

قال الشيخ معلقاً على ذلك: ((هذا مبني على أن كلام الله نفسي فقط، ليس بحرف ولا صوت، وأنه شيء واحد لا تعدد فيه، إنما التعدد في متعلقه من مخبر عنه، أو مطلوب، وفي تعلقه بذلك، وقديم فلا يتكلم عندهم إذا شاء، والصواب أن كلامَ الله اسمٌ لمجموعِ اللَّفظِ والمعنى، وأنه بصوتٍ وحرفٍ، وأنه تكلَّم مع مَنْ أراد من رسله، وملائكته، وسمعوا كلامَه حقيقةً، ولا يزال يتكلَّم بقضائه وتَسْمَعُهُ ملائكتُهُ، وسيتكلم مع أهل الجنة، ومع أهل النار يوم القيامة كل بما يناسبه))[٢].

ويقول – رحمه الله – في موضع آخر يُعَلِّقُ فيه على تعريفِ الآمدي للقرآن: ((كتاب الله، أو القرآن من الكلمات الواضحةِ التي يَفْهم المرادُ منها

(١) هو الشيخ عبد الرزاق بن عفيفي بن عطيّة، ولد بشنشور بمحافظة المنوفيه بمصر، سنة ١٣٢٣هـ، كان قويّ الحافظة والملاحظة، محكم الرّأي، علاّمة، اختير عضواً بهيئة كبار العلماء بالمملكة، توفي سنة ١٤١٥هـ، له من التصانيف: مذكرة التوحيد، وتعليق على الأحكام في أصول الأحكام للآمدي.

ترجم له الشيخ محمد بن أحمد سيِّد في مجلدين بعنوان: (الشيخ العلاّمة عبد الرزاق عفيفي حياته العلميّة، وجهوده الدّعويّة، وآثاره الحميدة).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١/١٥٣).

الأميون وصبيان الكتاتيب، فتعريفه بمثل ما ذُكِر من التكلُّف الذي لا يليق بعلماءِ الشريعة مع ما فيه من غموضٍ احتاجوا معه إلى سؤالٍ وجوابٍ وإخراجِ ما يجب إخراجه بما فيه من قيود، فما كان أغناهم عن ذلك؛ لكنها الصناعةُ المنطقيةُ المتكلَّفةُ تغلغلت في نفوسِ الكثيرِ من العلماء»[1].

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[2] – رحمه الله – في باب أدلة الأحكام: «اعلم أن هذا القرآنَ المكتوبَ في المصاحف الذي أوّله سورة الفاتحة وآخره سورة الناس: هو كلامُ الله – تعالى – بألفاظه ومعانيه، كما صرّح – تعالى – بأن هذا المسموعَ هو كلامُ الله في قوله: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه حتى يَسمعَ كلامَ الله﴾ [التوبة:٦]، فصرَّح بأن هذا الذي يسمعه هذا المشرك المستجير، هو كلامُ الله، فالكلامُ كلامُ الباري والصوتُ صوتُ القارئ، وما يزعمه بعضهم من تجريد كلامه – جل وعلا – عن الحروف والألفاظ وأن التوراةَ هي القرآنُ والإنجيلُ، وأن القرآنَ هو التوراةُ والإنجيلُ، وأن الاختلافَ إنما هو بحسب التعلقِ فقط: كل ذلك باطلٌ، ومخالف لما عليه أهل الحق، فالقرآن هو بألفاظه ومعانيه كلامُ الله، ومن ادَّعى أن تأليف لفظه من فعلِ مخلوقٍ عبَّر عن تلك المعاني القائمةِ بالذاتِ بعبارةٍ من نفسه، وأن اللهَ خلق له علماً بذلك، فعبَّر عنه من تلقاء نفسه، فهذا من أبطل الباطل، ولو كان اللفظ لمخلوقٍ لما جازَ

---

(١) المرجع نفسه (١/١٦٠).

(٢) هو العلامة الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار اليعقوبي الجكني الشنقيطي، وُلد سنة ١٣٢٥هـ، وتوفي سنة ١٣٩٣هـ، إمام في التفسير وعلم الأصول، نشر العلم بالمدينة النبوية حتى توفّاه الله، من مؤلفاته: أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، ومذكرة أصول الفقه. انظر ترجمته في: الأعلام (٦/٤٥).

التعبدُ به، والتقربُ إلى الله بالصلاةِ به، ولجاز حملُ المُحْدِثِ له كسائرِ كلامِ المخلوقين، إلى غير ذلك، فالحاصلُ أن هذا القرآنَ المحفوظَ في الصدور، المقروءَ بالألسنة، المكتوبَ في المصاحف: هو كلامُ الله – تعالى – بألفاظه ومعانيه تكلَّم به اللهُ تعالى، فسمعه جبريلُ منه، وتكلَّم به جبريلُ فسمعه النبي ﷺ منه، وتكلَّم به النبي ﷺ فسمعته منه أُمَّتُهُ وحفظته عنه ... الخ)).

وقال – رحمه الله – في باب الأمر: ((اعلم أن كثيراً من المتكلمين يزعمون: أن كلام الله – تعالى –: معنى قائمٌ بذاته، مجردٌ عن الألفاظِ والحروف، والأمرُ عندهم: هو اقتضاء الفعل بذلك المعنى القائمِ بالنفسِ المجردِ عن الصيغة؛ ولأجل هذا الاعتقادِ الفاسدِ قسَّموا الأمر إلى قسمين: نفسي ولفظي، فالأمر النفسي عندهم هو: ما ذكرنا، والأمر اللفظي هو: اللفظ الدال عليه كصيغة افعل ...))[1].

وقال في نشر الورود بعد تعليقه على قول الناظم:

لفظ منـــزل على محمد   لأجل الإعجاز وللتعبد

قال: ((وهو مذهبُ أهلِ السنةِ والجماعةِ لا ما يزعمه كثير من أهل الكلام: أن القرآن هو المعاني القائمةُ بالنفس دون الألفاظ؛ لأنه يلزم عليه أن تكون ألفاظ القرآن لغير الله، وهو منكر من القول))[2].

وقال – أيضاً – في مبحث الأمر: ((اعلم – أولاً – أن الأصوليين، وجُلَّ المتكلمين يقولون: إن المراد بالأمر والنهي في كلام الله – تعالى –: الأمر النفسي أي الصفة المتعلقة بذات الله – تعالى –، وأن هذه الألفاظ دالة على الكلام

(١) مذكرة أصول الفقه (١٨٦،٥٢).

(٢) نشر الورود على مراقي السعود (١/٩٠).

النفسي، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة، من أن الله – تبارك وتعالى – متكلم بما شاء، كيف شاء، كلم رسله وملائكته، وسوف يكلم عبيده يوم القيامة، ويناديهم، وليس كلامه مشابهاً لكلام خلقه – كما توهموا – بل كلامه صفة كمال تناسب عظمته وكماله، وكلام الخلق صفة تناسب حدوثهم وعجزهم، وتفتقر إلى آلة، وحركة لسان، وشفتين، وغير ذلك، والله جل وعلا ليس كمثله شيء، والصحيح ما قرره المؤلف أول كتاب القرآن، حيث قال في حد القرآن: لفظ منـــزل على محمد))[1].

ويقول الشيخ عبدالوهاب خلاف[2]: ((القرآن هو كلام الله الذي نَزَلَ به الروحُ الأمينُ على قلبِ رسولِ الله محمدِ بن عبدِ الله بألفاظه العربية، ومعانيه الحقة؛ ليكون حجة للرسول على أنه رسول الله، ودستوراً للناس ليهتدوا بهداه، وقربةً يتعبدون بتلاوته، وهو المُدَوَّنُ بين دفتي المصحف، المبدوءُ بسورة الفاتحة، المختومُ بسورة الناس، المنقول إلينا بالتواتر كتابة ومشافهة جيلا عن جيل)) .

ثم قال: ((فمن خواصّ القرآن أن ألفاظه ومعانيه من عند الله، وأن ألفاظه العربية هي التي أنزلها الله على قلب رسوله، والرسول ما كان إلاّ تالياً لها ومبلغاً إياها)).

ويقول أيضاً: ((تفسير سورة، أو آية بألفاظ عربية، مرادفة لألفاظ القرآن، دالة على ما دلت عليه ألفاظه: لا يعدُّ قرآناً مهما كان مطابقاً للمُفسِّر

(١) نثر الورود على مراقي السعود (١/١٧٢).

(٢) هو الشيخ عبد الوهاب بن عبد الواحد خلاف، ولد بمدينة كفر الزيات بمصر، سنة ١٣٠٦هـ، من مؤلفاته: علم أصول الفقه، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصَّ فيه، وتمتاز مؤلفاته بالسهولة والوضوح، توفي سنة ١٣٧٥هـ. انظر ترجمته في: الفتح المبين (٣/٢٠٦-٢٠٨)، والأعلام (٤/١٨٤).

في دلالته؛ لأن القرآن ألفاظٌ عربيةٌ خاصَّة أنزلت من عند الله»[(١)].

ويقول الشيخ محمد أبوزهرة[(٢)]: «القرآن هو اللفظ والمعنى، وهو عربي، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣].

ثم ناقش ما نسب إلى الإمامِ أبي حنيفةَ من القول بجوازِ الصلاةِ بترجمةِ بعضِ القرآنِ بالفارسيةِ، ولو كان يستطيعُ العربيةَ. ثم قالَ مؤكداً ما نحن بصدده: «أشرنا في الفقرة السابقة إلى أن القرآن نزل بلفظه ومعناه ...الخ»[(٣)].

تلك إضاءات ونماذج على حقيقة الكلام عند علماء الأصول المعاصرين في هذه المسألة[(٤)].

---

(١) علم أصول الفقه ص٢٤،٢٣.

(٢) هو الشيخ محمد بن أحمد أبوزهرة، من أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره، مولده بالمحلة الكبرى بمصر، ولد سنة ١٣١٦هـ، وتوفي سنة ١٣٩٤هـ، له أكثر من أربعين مؤلفاً، منها: تاريخ الجدل في الإسلام، وأصول الفقه. انظر ترجمته في: الأعلام (٢٥/٦-٢٦).

(٣) أصول الفقه ص٦٩.

(٤) وممن سار على هذا المنهج د. زكريا البري في كتابه أصول الفقه الإسلامي، الأدلة الشرعية القواعد الأصولية اللغوية – الحكم – الاجتهاد. ص١٥. والدكتور محمد بن سليمان الأشقر في كتابه: الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ص٧٤. غير أن هناك جملة من العلماء المعاصرين الذين أَلَّفوا في الأصول لم يتطرَّقوا إلى هذه المسألة، وذلك إمَّا لوضوحها أو لسلوكهم مسلك الإيجاز، ومنهم: فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين في كتابه: الأصول من علم الأصول، وآخرون، والله أعلم.

المبحث العاشر:

حقيقة الكلام عند بعض محققي كتب الأصول

تحقيقُ الكتبِ والمخطوطاتِ العلميةِ فَنٌّ عظيمٌ، له قواعده وأصولُه ومنهجه وأهميته، ومن يمعن النظرَ في التحقيقاتِ المعاصرة لعدد من الكتبِ الأصولية – يجدْ أن كثيرين لا يولون هذه المسألة أهميتها – من التعليق عليها والانتصار لمذهب السلف – رحمهم الله.

وأخطرُ من هذا وأشنعُ من يتصرَّف ويعلّق على خلاف ما يراه المؤلف من الحق والصواب.

وإليك بعض النماذج التي يظهر فيها هذا الأمرُ جلياً[1]، وذلك من خلال بعض كتب الإمام الشيرازي والتي تناولها بعض الباحثين بالشرح والتحقيق:

يقول شارح اللّمع عند قول الشيرازي: (فصل للأمر صيغة موضوعة في اللغة): «أي الطلب النفسي، ومن يقرأ النصّ كاملاً يجد أن الشيرازي – رحمه الله – يسعى جاهداً من أجل تجريد أقوال الأصوليين عن أقوال المتكلمين من الأشاعرة، فكيف يُشْرَحُ كلامُه بضدّ ما يريد جاهداً نقضِهِ وإبطالِهِ؟، وإليك نصّ كلام الشيرازي والذي يظهر فيه مذهبه الداعي إلى مخالفة الأشاعرة في هذا الباب، فضلاً عن القول بقولهم، قال – رحمه الله –: وقالت الأشعريّةُ: ليس

(١) اعترف في هذا المبحث بالاقتضاب والإيجاز الشديد، ولم أرد من ذلك إلاّ الإشارة إلى أهمية المسألة والتأكيد على بيان الصواب فيها عند تحقيق المخطوطات ولعل هذا المبحث يكون مفتاحاً للمهتمين باستقراء ما حقق من كتب الأصول ومدى التزام أصحابها المنهج الأصوب في التحقيق وبيان الحق في مثل هذه المسائل العقدية المهمة.

للأمرِ صيغةٌ، والدليلُ على أنّ له صيغةً أن أهلَ اللسانِ قسَّموا الكلامَ، فقالوا في جملتها: أمرٌ، ونهي، فالأمر: قولك افعل، والنهي: قولك لاتفعل، فجعلوا قوله (افعل) بمجرّده أمراً فدلّ على أنه له صيغة»[1] اهـ.

ويقول محقّق التبصرة في تعليقه على تعريف الشيرازي للأمر بأنه (استدعاء الفعل بالقول) وعندئذ قال المحقق: «أي النفساني، لا اللساني، ويدل عليه قوله: استدعاء، والاستدعاء هو الطلب، والطلب أمر قائم بالنفس. ولو كان الكلام في اللساني، لما عــرَّفه المعتزلة بالإرادة لأنهم عرّفوه باعتبار الصيغة بأنه قول القائل لمن دونه افعل، فذكرُ خلاف المعتزلة دليل على إرادة النفساني»[2].

قلت: إيراد الشيرازي لفظ (القول) في التعريف، لا يتفق بحال مع ما ذهب إليه المحقق كما هو ظاهر وهذا أمر غريب فالإمام الشيرازي يثبت صفة الكلام على منهج السلف والشارح يند فهمه إلى خلاف ذلك فيقول بأنه الطلب النفسي[3]مع أن الشيخ يقول بخلافه[4]، وبمثله سار محقق التبصرة مماهو مخالف لما يراه المصنّف رحمه الله، ولعله لم يتبين لهما مراده، والله أعلم[5].

وإذا كان من غير المنكور أن دراسةَ علمِ الأصولِ والتحقيقَ فيه في هذا العصر تَمُرُّ بمرحلة انتعاش – بحمد الله – فإن من الموضوعيَّة في البحث العلمي

(١) انظر كتاب: نزهة المشتاق شرح اللمع؛ لأبي إسحاق – لمحمد يحيى بن الشيخ أمان ص٦٦، ط المكتبة العلمية بمكة.

(٢) التبصرة في أصول الفقه، هامش رقم١، ص١٧.

(٣) انظر نزهة المشتاق، ص٦٦.

(٤) انظر اللمع، ص١٣، وشرحه، ص٦٦.

(٥) انظر على سبيل المثال ص (١١٣،٢٠٥-٢٤٩) منه.

أن نقول: إن بعض الجهود في ذلك لا تخلو أحياناً من إغفالِ ما ينبغي التنبيهُ عليه مما يخالف المعتقدَ الصحيحَ والمنهجَ السليمَ، وهو مزبور في بعض التحقيقات، والدراسات، أو أن يُعرض على وجه لم يكتمل فيه وجه الصواب، أو لم يظهر للمؤلف وجه الخطأ، فيورده على نحو ما هو مشاهدٌ في بعض التحقيقات.

ولعل السببَ في ذلك دقَّةُ هذه المسائلِ وخطورتها، أو السيرُ على ما هو مسطور في كتب الأصول، وعدمُ الجرأة في الطرح لما يسببه الزلل فيها من آثار وأخطار، والله أعلم.

غيرَ أن هناك جهوداً ينبغي أن تذكر فتشكر في تجلية الحق في هذه المسألة عبر كتبٍ قيمة، ورسائلَ مهمة، وأَخُصُّ بالذِّكرِ هنا ما سطَّره يراع الشيخ الدكتور الفاضل محمد العروسي عبدالقادر في كتابه القيم (المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين)[1].

وبعد:

فقد كانت تلك رحلة في المذاهب الأصولية، والفقهية الأصيلة، والمعاصرة في بيان هذه المسألة، تم فيها بحمد الله استقراء عامٌّ لأهمّ الأقوالِ والمذاهبِ في هذه المسألة، ولْنَشْرَعْ بعدها في بيان الأدلةِ، والمناقشاتِ، والمقارنة، والترجيح، وثمرة الخلاف، في هذه المسألةِ المهمّةِ، ومن الله نَسْتَلْهِمُ الإصابةَ، والتوفيق، والسداد.

---

(١) وممن نحى هذا المنحى بصفة عامة الدكتور محمد بن حسين الجيزاني في كتابه معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، وكذا الدكتور عمر بن سليمان الأشقر في كتابه: (نظرات في أصول الفقه)، وهناك جهود أخرى مشكورة لا تخفى على ذوي الاختصاص نسأل الله أن ينفع بها، مع أنَّ الحاجة ماسّة لبذل المزيد من التأصيل والتحقيق في ذلك، والله الموفق.

الفصل الثالث

الاستدلال والمناقشاتُ

والمقارنةُ والترجيحُ وثمرة الخلاف

ويشمل هذا الفصل خمسة مباحث:

المبحث الأول: أدلةُ الأشاعرةِ على مذهبهم، ومناقشتُها

المبحث الثاني: أدلةُ أهل السنةِ والجماعةِ وما ورد عليها من مناقشة

المبحث الثالث: المقارنةٌ والترجيح

المبحث الرابع: ثمرةالخلاف

المبحث الخامس: حكم المخالفين في هذه المسأله

المُتَأَمِّلُ في المذاهبِ في هذه المسألةِ: يجدُ أن كلَّ مــذهبٍ منها بنى قولهَ على أدلةٍ وحُجَجٍ، بل قد يكون بعضها شبهاً، وتعليلات، وأقيسةً عقليةً مَبْنِيَّةً على رؤى فلسفيةٍ، ومناهجَ منطقيةٍ كلاميةٍ، ومــن يُجيلُ الفــكر والنظر في هذه المذاهب، يجدُ أن أهمَّها مذهبان مشهوران هما: مــذهب الأشاعرة، ومذهب السلف أهل السنة والجماعة، بل تكاد ترجع أشهر المذاهب في المسألة إليهما.

إضافةً إلى أنَّ الربط في هذه المسألة بين أصولِ الدينِ وأصولِ الفقهِ: يتجلَّى بوضوح في هذين المذهبين، لاسيّما والمستقرئ للكتب، والدراسات، والمؤلفات في ذينك العِلْمَيْن: يجدُ أنّها لا تخرج غالــباً عن هــذين المنهجين، ولذلك فسأقتصر في عرض الأدلة، وإيراد شيء من المناقشات على هذين المذهبين فقط.

وسأوردها مُجمَلة مختصرةً لأن المقامَ لا يسمح بالبسطِ والاستقصاءِ والإفاضةِ، وحَسْبُكَ من القِلادةِ ما أحاط بالعُنُقِ، والمظَانُّ في ذلك موجودة، بحمد الله.

وإنما بذلت جهدي في تقريرِ هذه القضيةِ وبيانها؛ لأن إثباتَها يَنْسِفُ الشبهةَ التي بعدها، وهي التي يسمونها بالكلامِ النفسي، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، ما دَأَبَ عليه المتأخرون من إطلاقِ الاتفاقات على أن كلام الله ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، وأن من أثبتها فهو كافر، ولي في ذلك سلف، وهو العلامة ابن النجار الفتوحي حيث يقول:

«وإنما أَطَلْتُ لأن غالب الناس في زمننا يزعمون أن القائل بأن الله يتكلمُ بصوتٍ وحرفٍ قَدِيمَيْنِ، غيرِ متعاقبين من فوق السماء بقدرتِه ومشيئتِه، إذا شاء

وكيف شاء كما قُرِّر: يكون كافراً، فهذا أحمدُ، والبخاري[١]، وغيرهما ممن ذكرنا صرّحوا بذلك، وقد سَمَّوا مُخَالِفَهُ مبتدعاً»[٢].



(١) هو محمد بن إسماعيل البخاري الجُعفي بالولاء، أبوعبد الله الحافظ الإمام في علم الحديث المجمَع على جلالته وتقدُّمه، كان غاية في الحفظ مع حسن الاعتقاد، والسيرة الصالحة، وهو أشهر من أن يُعرَّف به. توفي سنة ٢٥٦هـ.

انظر ترجمته في ص١٨٨/٤ من وفيات الأعيان، ص٤-٣٦/٢ من تاريخ بغداد، ص٥٥٥ من تذكرة الحفاظ، ص١٣٤/٢ من شذرات الذهب.

(٢) ص١١٤/٢ من شرح الكوكب المنير له.

المبحث الأول:

أدلة الأشاعرة على مذهبهم ومناقشتها ويشمل

أولاً: أدلة الأشاعرة على مذهبهم في إثبات الكلام النفسي، ومناقشتها:

استدلوا بأدلة من النقل واللغة والعقل(١):

أ – فمن أدلَّتهم من النقل:

١– قولُه تعالى: ﴿ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول﴾ [جزء من الآية ٨ من سورة المجادلة]: دليلٌ على إثبات القول النفسي.

وأجابَ أهلُ السنَّةِ عن ذلك بأنه: استدلالٌ غيرُ مسلَّمٍ؛ لأن الكلام قد يُطلق – أحياناً – ويُراد به ما في النفس، شريطةَ أن يُقَيَّد بما يدلُّ على ذلك؛ كهذه الآية، فإننا لا نحمل الكلامَ عند إطلاقه على ما في النفس، فلو لم تُقَيَّد هذه الآيةُ بقوله تعالى: ﴿في أنفسهم﴾ لانْصَرَفَ إلى الكلام باللسان، كما جرى على ذلك العرف اللغوي(٢). ثم إنه ليس في الآيةِ إشارةٌ إلى كلام الله، هل هو نفسيّ، أولا ؟ ولا يتعدَّى الاستدلالُ بها إلى غيره.

٢– قولُه تعالى: ﴿وأسِرّوا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور﴾ [الملك:١٣]. فأثبتَ كلامَ السرِّ، وعِلْمَهُ بما يدورُ في الصدور، وهذا دليلٌ على

(١) انظر في أدلتهم من كتبهم: الإرشاد للجويني ص١٠٧-١٠٨، الاقتصاد للغزالي ص٧٥، المواقف للجرجاني ص١٤٦-١٦٤، المستصفى للغزالي (١/١٠٠)، المحصول للرازي (٢/١/٣٨).

(٢) انظر من مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي. المكتبة السلفية – المدينة المنورة، ص ١٨٨،١٨٧.

أن ما يُسرُّه الإنسانُ في نفسه، يُسمَّى كلاماً[١].

وأُجيب عنه بأنه: استدلالٌ غيرُ صحيح؛ لأن الإسرارَ في الآية ضِدُّ الجهر، فالجهرُ إعلانُ الكلام، ورفعُ الصوت به والسِّرُّ: ضدُه[٢]، فالسِّرُّ يَتَضَمَّنُ الحديثَ اللساني، لكنه بصوت منخفض. ويدلُّ على ذلك – سببُ نزول الآيةِ، فقد ذَكَرَ بعضُ المفسرين أنها نزلت في المشركين، حيث كانوا يجتمعون، فيُسرُّ بعضهم إلى بعض الحديثَ في الطعن على رسول الله ﷺ، والمؤمنين معه، فنزلت هذه الآية فضحاً لهم، وهتكاً لسترهم، وتهديداً لهم[٣] ...

ثم لو سُلِّمَ جَدَلاً أن السِّرَّ ما يدور في النفس، فما وجه الاستدلال به على أن كلام الله – تعالى – نفسيٌّ؟! فهو احتجاجٌ في غيرِ محلِّ النِّزاع، فلا يُلتفت إليه[٤].

---

(١) المستصفى (١/١٠٠).

(٢) انظر معاني هذين اللفظين في ص٤٨٧/١، ص٦٧/٣ من معجم مقاييس اللغة، وانظر – أيضاً – ص٦١٨،٦١٩/٢؛ من الصحاح للجوهري ص٢٧٣/١ من المصباح المنير.

(٣) انظر ص٢٩١/٤ من تفسير علي بن محمد البغدادي الخازن المسمَّى لباب التأويل في معاني التنـــزيل، وانظر في هامشه تفسير النسفي، أبي البركات عبد الله بن أحمد ص٤٩١/٤ نشر دار المعرفة بيروت، وانظر – أيضاً – ص٢٢٨/٤ من تفسير الجلالين (السيوطي والمحلي)، مع حاشية الصاوي عليه – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٤) وقد ناقش أبوالخطاب في التمهيد احتجاجَهم بهاتين الآيتين بقوله: ((إن هذا يدل على أنه قد يوجد في القلب ترتيب الكلام، غير أنه لا يسمَّى أمراً ولا نهياً، ثم إن هذا مجازٌ واتساعٌ، والحقيقة ما ذكرنا)) انظر ص١٣٧/١ من التمهيد؛ لأبي الخطاب، تحقيق د.مفيد أبوعمشة ط١ سنة١٤٠٦هـ. مركز البحث العلمي – مكة جامعة أم القرى.

قلت: أما قوله: إنه قد يوجد في القلب ترتيب الكلام، فهذا مقبول، فنحمل الآية على أن ما يدور في القلوب: هو ترتيب الكلام وإعداده ليكون صالحاً للنطق به، ولايسمَّى هذا =

واستدلُّوا – أيضاً – بقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يوم السقيفة[١] ((زوّرت[٢] في نفسي كلاماً فسبقني إليه أبوبكر))، وهذا نص في إثبات كلام النفس.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن معناه أعددته، وهيّأته، وقدّرته، كما جاء في قواميس اللغة، كما يقال: قدّرت في نفسي داراً وبناءً[٣]. ثم إنه قد جاء مقيّداً، فلا يتجاوز به ما لم يرد مقيّداً.

ب – أدلّتهم من اللغة:

واستدلّوا من اللغة: بأن العرب لم يزالوا يطلقون مسمى الكلام على نفوسهم، فيقول أحدُهم: كان في نفسي كلامٌ، وزوَّرت في نفسي حديثاً، وفي خَلَدِي[٤]

= كلاماً عند العرب وأما قوله: إنه مجاز فلا يسلم – في نظري – بل هو حقيقة، ويخرَّج على ما ذكرته عن السلف، والله أعلم.

(١) هو اليوم الذي اجتمع فيه الصحابة في سقيفة بني ساعدة لما قُبض رسول الله ﷺ وتشاوروا في شأن من يَخْلُف رسول الله بعد موته حيث اجتمع الأنصار حول سعد بن عبادة، والمهاجرون حول أبي بكر، وانتهى الأمر بخلافة أبي بكر، رضي الله عنه. انظر ص٢٢٥/٤ من السيرة النبوية؛ لابن هشام – دار الجيل – بيروت ١٩٧٥م.

(٢) يقال زوَّرت الشيء إذا حسَّنته وقوَّمته، وزوَّر كلامه أي حسَّنه وزخرفه وزوَّرت في نفسي أي هيَّأته ليكون أقرب إلى قبول السامع. انظر ص٦٧٢-٢/٦٧٤ من الصحاح؛ للجوهري، ص١/٢٦٠ من المصباح المنير، ص٣/٣٦ من معجم مقاييس اللغة، مادة (زور).

(٣) انظر ص١/٣٩ ق٢ من المحصول في علم الأصول للرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، سنة١٤٠٠هـ.

(٤) خَلَد، محرّكاً: البال يقال وقع في خلدي: أي في وعيي وقلبي. انظر ص٢/٤٦٩ من الصحاح للجوهري، مادة (خلد).

قولٌ، وقالوا: هذا مستفيضٌ عندهم نثراً وشعراً[(١)].

قال الشاعر[(٢)]:

إنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما … جُعِلَ اللسان على الفؤادِ دَليلاً

فَقَصَرَ الشاعر الكلام على ما في الفؤاد، وهو إنما يُفْصِحُ عن استعمالهم وإطلاقهم، فلا مجال لِرَدِّه، وإلاَّ حصل خلاف ما عليه أهل اللسان[(٣)].

ورد هذا أيضاً من جهتين:

الأولى: عدم التسليم بما ذكروه في اللغة، لأن الكلام: إنما يَنْصَرِفُ لغة إلى الكلام النفسي، إذا قُيِّد بالنفسي، لا إذا أُطلق، وهو جارٍ في الأمثلة التي ذكروها، وكما هو مقتضَى اللغة.

وأما البيت، فقد استشهد به الغزالي أيضاً.

رُدَّ هذا الاستدلال من وجوهٍ، تفصيلُ القولِ فيها كما يلي:

أولاً: هذا البيت لا يُعرَف صاحبه على وجه القطع، بل هو منسوبٌ للأخطل، وليس في ديوانه، ولا يُحْتَجُّ بدعوى شهرته، فقد يشتهر الفاسد.

---

(١) انظر ص١٠٧/١٠٨ من الإرشاد للجويني.

(٢) هو: الأخطل غياث بن غوث بن الصلت، أبو مالك الشاعر المشهور في العصر الأموي، وهو مع جرير والفرزدق الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم وله ديوان مطبوع، وقد خطله كعب بن جُعيل وقال له: إنك لأخطل يا غلام، والخطل السفه وفحش القول، وكان الأخطل هجّاءً بذيئاً، مات سنة٩٠هـ. انظر ص٢٨٠/٨ من الأغاني؛ لأبي الفرج الأصفهاني نشر دار إحياء التراث العربي، مصور عن دار الكتب، ص١٢٣/٥ من الأعلام؛ للزركلي.

(٣) ينظر ص ١٠٨ من الإرشاد للجويني و ص ٧٥ من الاقتصاد للغزالي١/١٠٠ من المستصفى للغزالي، وص ٣٨ من ج١ ق٢ من المحصول.

قال الموفق ابن قدامة: وقد سمعت شيخنا أبا محمد بن الخشَّاب[1]، إمامَ أهل العربية في زمانه يقول: ((قد فتَّشت دواوين الأخطل العتيقة، فلم أجد هذا البيت فيها))[2].

وقال ابن النجار[3]: ((البيت موضوعٌ على الأخطل، فليس هو في نُسَخِ ديوانه، وإنما هو لابن ضَمضم[4] ولفظه: إن البيان))[5]. اهـ

ثانياً: قد ذكر ابن النجار أنَّ البيت ورد بلفظ: إن البيانَ لفي الفؤاد، وهو أقرب إلى الصحة، كما ورد بلفظ: إن الكلام من الفؤاد، والفرق بين التركيبين

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد أبو محمد بن الخشَّاب، العالم المشهور في الأدب، والنحو، والتفسير، والحديث، والنسب، والفرائض، والحساب، وكان يحفظ القرآن الكريم على القراءات الكثيرة، له شرح اللمع لابن جنِّي، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة، توفي سنة ٥٦٧هـ، وله ترجمة في ص١٠٢/٢ من وفيات الأعيان، ص٢٢٠/٤ من شذرات الذهب.

(٢) وانظر: البرهان في بيان القرآن له ص٧٨، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص٤٢/٢، ص١٣٢ من الإيمان؛ لابن تيمية.

(٣) تقي الدِّين أبوالبقاء، محمد بن شهاب الدّين أحمد بن عبد العزيز الفُتُوحِي المصري الحنبلي الشهير بابن النجار. وُلد سنة ٨٩٨هـ، من أشهر مؤلفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، وعليه الفتوى عند المتأخرين من الحنابلة، ومن مؤلفاته: شرح الكوكب المنير في الأصول، توفي سنة ٩٧٢هـ. انظر ترجمته في: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٨٥٤/٢)، شذرات الذهب (٥٧١/١٠-٥٧٢).

(٤) هو سعيد بن ضمضم الكلابي، وَفَدَ على الحسن بن سهل، وزير الخليفة المأمون، وكان فصيحاً. انظر (١٨٧/٤) من إنباه الرواةِ على أنباء النحاةِ؛ لجمال الدين القفطي تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتب القاهرة، سنة ١٣٧٤هـ.

(٥) انظر (٣٣/٢) من شرح الكوكب المنير.

ظاهر، والاضطرابُ فيه مما يقدح في حقيقته، ويَدُلُّ على تركيبه ووضعه، فلا يُحْتَجُّ به، وعليه، فلا يُسَلَّمُ بصحة عربيته.

ثالثاً: لو سُلِّم أن البيت للأخطل، لما جاز – أيضاً – الاستدلال به، لأن صاحبه نصراني[1]، والنصارى قد ضلّوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى – عليه السلام – نفس كلمة الله كما في قولهم باتحادِ اللاهوت[2] والناسوت[3].

فهل يُستدل بقول نصراني ضلَّ في معنى الكلام، على معنى الكلام، وتُترك أدلة القرآن، والسنة، والإجماع، واللغة ؟!.

رابعاً: يلزم من البيت، أن يكون الأخرس متكلماً، لقيام الكلام بقلبه، ووجودِه في نفسه، وإن لم ينطق به، ولم يُسمع منه، وهذا لا يَسَلِّم.

خامساً: إنَّ صاحبه إن قال (الكلام)، فمقصوده هو: التروِّي، والفِكر واستحضار المعاني، ووسوستِها، ولا يجوز إضافة شيء من ذلك إلى الله – تعالى – بلا خلاف بين المسلمين[4].

سادساً: لو سلّمنا – جدلاً – بكل ما قالوا عن البيت، وأنه عربي، للأخطل، محكم، غير مضطرب، فلا حجةَ فيه؛ لأن العبرة بما جاء في كتاب الله

(١) انظر ص٢٩٦/٦ من مجموع الفتاوى، ص١٩٨ من شرح الطحاوية ص١٢٣/٥ من الأعلام؛ للزركلي.

(٢) اللاهوت، ويقابله الناسوت، وهو طبيعة الإنسان. وعلم اللاهوت، علم يبحث في العقائد المتعلّقة بعبادة الذّات الإلهية. انظر: الهادي إلى لغة العرب (١٤٢/٢).

(٣) الناسوت، هو: طبيعة الإنسان، وهو خلاف اللآهوت. انظر: الهادي إلى لغة العرب (٢٨٩/٤).

ومرادهم هنا: أنَّ الله يحل ويَتَّحد بالناس، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

(٤) انظر شرح الكوكب المنير ص٤٣/٢.

وسنة رسوله ﷺ، وليس فيما نسقه الشعراء لخدمة أهوائهم، ومصلحة مذاهبهم. ولو استدللنا لهم بآيات الكتاب، وأحاديث السنة، لوجهوا إليها التأويلات والاعتراضات، وقالوا في السنة: خبر الواحد لا تثبت به العقائد، وكذا، وكذا ... فكيف بهذا البيت وفيه ما فيه؟!(١).

ثانياً: أدلة مذهب الأشاعرة على وحدة كلام الله وعدم تعدده، ومناقشتها:

ذَكَرَ الأشاعرة أن علم الله واحد، وهو مع وحدته، محيط بما لا يتناهى من المعلومات، فلا يعزُبَ عن علمه مثقالُ ذرة، قالوا: «فكذلك كلامه واحد، وهو مع وحدته متضمِّن لجميع معاني الكلام»(٢)، فاستَدَلُّوا على أن كلام الله واحد بالقياس على علمه – تعالى – وأنه واحد.

وأجيب عنه بأنه: قياس لا يصحُّ من وجوه:

أ – أن مثلَ هذه المسألةِ، المرجعُ فيها إلى كتابِ اللهِ، وسنَّةِ رسوله – عليه الصلاة والسلام – لا إلى الأقيسة العقليَّةِ، المجرَّدَةِ عن الدليل الشرعي.

ب– أن القياس في مسائل الاعتقاد، لا يُصار إليه، ولو رُجع إليه، لا يُحتجُّ به لا سيما عند مخالفته لصحيح النقل، وصريح العقل.

ج– أن علماء السنَّة والجماعة، وقَّافون عند حدود الشرع في أصول الدين، والعدولُ إلى القياس العقلي والخوضُ فيه، خلافُ منهجهم، وطريقتهم.

د– ولو سلمنا بصحة القياس في هذه المسائل، لما سلَّمنا بصحة القياس

---

(١) انظر في المناقشة التي وجهت للبيت ص٧٨–٨١ من كتاب البرهان في بيان القرآن ص١٩٨ في الطحاوية، وص١/٤٠/ق٢ من المحصول.

(٢) ص١/١٠١ من المستصفى.

المذكور، لمخالفته الأدلةَ – من الكتاب، والسنة، وإجماع السلف، والعقلِ السليم – السابقَ إيرادُها عند الاستدلال لمذهب السلف، ومناقشة المخالفين الذين اعتمدوا على العقل، دون نظر إلى النقل.

هـ- أن هذا القياس لم تتوفر فيه شروط القياس الصحيح، ولا أركانُه، فأين الأصل فيه؟ وأين الفرع؟ وما الجامع بينهما؟ وإذا كان كذلك، فلا يُحتجُّ به.

و- أننا لا نسلِّم المقدمةَ الأولى، التي ذكرها وهي: أن كلام الله واحد، بل كلامه – تعالى – متعدِّد، متى شاء تكلَّم بما شاء، كيف شاء، وما بُني على الباطل: باطل.

ز – أنه لو فُتح باب الأقيسة في العقيدة، لَلَزِمَ منه لوازمُ فاسدةٌ، فيجب عدم التعويل عليه في هذا المجال، والله أعلم[1].

ومن المناقشات التي وجهت لمذهب الأشاعرة في تقريرهم أنَّ كلام الله معنى واحد قديم قائم بذاته تعالى:

أنَّ مذهبهم في جعلِ كلامِ اللهِ معنىً واحـــداً يلزم منـــه لوازم فاســـدة منها[2]:

أن يكون كلامُ الله – وعدُه ووعيدُه، أمرُه ونهيُه، قصصه وأحكامُه –

---

(١) انظر في دليلهم هذا: الصفات للبيهقي ص٢٤٢، وشعب الإيمان له (١/١٣١)، ط الهند، كفاية العوام وشرحها ص١٢١، ومقالات الإسلاميين (٢/٢٣٣)، وكتاب التوحيد؛ للماتريدي ص ٥٩، وفي الرد عليهم انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٩٦، ٥٢٢-٥٢٣) (٩/٢٨٣) (١٢/١٢٢)، الواضح (٣/٢٣٠)، لمعة الاعتقاد ص ١٨، شرح الطحاوية ص ١٧٨، ١٧٩، وص ٦٧-٧٢ من البرهان لابن قدامة.

(٢) انظر ص٤٢٧،٤٢٦ من مختصر الصواعق.

كلُّها بمعنىً واحدٍ، فيكونُ معنى ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] مثلاً هو معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[2]، ومعنى آية الكرسي[3]، هو معنى آية الدَّيْن[4]، ومعنى سورة الإخلاص، هو معنى سورة المَسَد، وهكذا، وهذا استدلال فاسد، لا يقول به عاقل[5].

ثم يقال لهم: إذا كان كذلك، فهل سمع موسى – عليه السلام – جميعَ المعنى، أو بعضَه؟

فإن قالوا سمعه كلَّه، فقد زعموا أنَّه سمع جميع كلام الله، وهذا ظاهر الفساد، وإن قالوا: سمع بعضه، فقد قالوا بتبعُّضه، فلا يكون معنىً واحداً، وكذلك كل من كلَّمه الله، أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

وأيضاً لما قال – تعالى – للملائكة ﴿ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ ﴾[6]، وأمرهم بالسجود لآدم[7]، ونحو ذلك، هل يقال هذا جميع كلامه، أو بعضه؟

فإن قالوا: إنّه جميعه، فهذه مكابرة، وإن قالوا: بعضه، فقد اعترفوا بتعدّده ووقعوا فيما فروا منه[8].

---

(١) آية ٤٣ من سورة البقرة ومثلها كثير في القرآن.

(٢) آية رقم ٣٢ من سورة الإسراء.

(٣) آية ٢٥٥ من سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ الآية.

(٤) آية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٥) انظر ص١٩١-١٩٢ من شرح الطحاوية.

(٦) آية ٣٠ من سورة البقرة.

(٧) كما في آية ٣٤ من سورة البقرة ومثلها كثير في القرآن.

(٨) انظر ص١٩٧ من شرح الطحاوية.

ثالثاً: أدلة الأشاعرة على مذهبهم بقدم كلام الله، ومناقشتها:

استدلَّ الأشاعرة على قولهم: بأن كلام الله قديم أزلي، بأدلَّةٍ متعدِّدة منها: دليلهم المشهور بـــ (حلول الحوادث).

قالوا: لو لم نقل بِقِدَمِ الكلام، لَلَزِمنا القولُ بحدوثه، وهذا يفضي إلى أن يكون الله محلاً للحوادث، وتكون هي قائمة بذاته، وهو محال[١].

وأجيب عنه: بأن قولهم هذا يستلزم نفي الصفات الاختيارية لله – سبحانه – مثل كلامه، وإرادته، ومحبَّته، ورضاه، ورحمته، وسخطه، وأيضاً خلقه، وإحسانه وعدله، وأيضاً استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي أفصح عنها الكتابُ العزيز، وجاءت في السنَّةِ المُطَّهَرَةُ[٢].

ثم إنَّهم لم يَتَّفِقُوا على القول بمنع حلول الحوادث، فإنَّ جماعة من كبارهم ومتأخريهم، يقولون بحلول الحوادث.

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر قولَ المتكلمين المانعين لما أَسْمَوْه بحلول الحوادث: «وفضلاؤهم – وهم المتأخرون – كالرازي، والآمدي، والطوسي[٣]، والحِلِّي[٤]، وغيرهم: معترفون، بأنَّه ليس له حجَّةٌ عقليَّةٌ على نفي ذلك، بل ذكر

---

(١) انظر ص١٥١ من شرح المواقف للجرجاني، ص٩١ من الاقتصاد للغزالي.

(٢) انظر ص٦/٢١٧ من مجموع الفتاوى.

(٣) الطوسي: هو أبوجعفر، محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، ويعرف بالخواجة، ولد بطوس سنة٥٩٧هـ، وتوفي ببغداد سنة٦٧٢هـ. انظر ترجمته في ص٢٦٧-١٣/٢٦٨ من البداية والنهاية، وانظر ص٣٣٩-٥/٣٤٠ من شذرات الذهب.

(٤) الحِلِّي هو: الحسن بن يوسف بن علي الحلّي، الرافضي المشهور. كان رأس الشيعة الإمامية في زمانه، وله معرفة بالعلوم العقلية، شرح مختصر ابن الحاجب، وصنّف كتاباً في فضائل علي – رضي الله عنه، رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة. انظر =

الرازي، وأتباعُه، أنَّ هذا القول يَلزم جميعَ الطوائف، ونَصَرَه في آخر كتبه: كالمطالب العالية، وهو من أكبر كتبه الكلامية الـــذي سمَّاه (نهاية المعقول في دراية الأصول)، لَّما عَرَفَ فسادَ قولِ النفاةِ، لـــم يعتمد على ذلك في مسألة القرآن))[1].

وخلاصةُ مناقشتهم في مذهبهم هذا تَظهر في وجوه:

أ – القول به يقتضي مخالفة نصوص الكتاب والسنة، التي تضافرت على إثبات صفات الأفعال لله جل وعلا، وتعلّقها بمشيئته واختياره، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾[2] فهذا بيِّنٌ في أنه إنما أَمَرَ الملائكة بالسجود بعد خلق آدم، ولم يأمرهم في الأزل، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

فإنما قال له بعد أن خلقه من تراب، لا في الأزل.

وقولـــه سبحانه في قصة موسى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[4]، فهذا بيِّنٌ في أنه إنما ناداه حين جاء، لم يكن النداءُ في الأزل.

وقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم

= ص٣١٩/٦ من لسان الميزان.

(١) انظر ص٢٢١/٦ من الفتاوى.

(٢) آية ١١ من سورة الأعراف.

(٣) آية ٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) آية ٨ من سورة النمل.

﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ①﴾[١]، فبيَّن أنَّه يحكم فيُحلُّ ما يريد، ويُحرِّم ما يريد، ويأمر بما يريد، فجعل التحليل، والتحريم، والأمر، والنهي – متعلقاً بإرادته، وهم يقولون: ليس شيء من ذلك بإرادته، بل قديم لازم لذاته غير مرادٍ له، ولا مقدور.

وعلى الجانب الآخر، المعتزلةُ مع الجهمية، يقولون كلُّ ذلك مخلوقٌ منفصلٌ عنه، ليس له كلامٌ قائم به، لا بإرادته ولا بغير إرادته[٢].

ب – مما يَردُ على قولهم هذا، أنَّه مجملٌ، غيرُ معروفٍ عند السلف، بل المشهورُ عنهم خلافُه، كما تقدم.

ج – الاحتجاج بهذا الدليل – (نفي حلول الحوادث) – يلزم منه لوازمُ فاسدة، كإنكارِ صفاتِ الأفعالِ لله – عزوجل، وإنكارِ إرادته ومشيئته، وبالتالي إنكار ربوبيته، تعالى الله عن ذلك[٣].

رابعاً: أدلتهم على أنّ كلام الله ليس بحرف، ولا صوت ومناقشتها:

يكاد يكون دليلهم المهم في ذلك هو أن القول به يستلزم التشبيه، فلذلك لا يجوز القول إنه بحروف وأصوات حتى لا يشبه كلام الآدميين.

والجواب على ذلك من وجوه:

الأول: أن الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشبيه، فكما أنّ الله – تعالى – حي سميع بصير، وقد وَصَفَ الإنسان بأنه حي، فقال – سبحانه –: ①

(١) آية ١ من سورة المائدة.

(٢) انظر ص٦/٢٢٤ من مجموع الفتاوى.

(٣) انظر ص٩٠-١١٣،٢٣٧-٦/٢٤٦ من مجموع الفتاوى، ص٤٢٦-٤٢٧ من مختصر الصواعق، ص١٩٠ من شرح الطحاوية. ففيها شيء من أوجه المناقشة وانظر ٦٧-٧٢ من البرهان للموفق ابن قدامة.

يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴿[1]﴾.

وبأنه سميع بصير، فقال: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[2].

وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، وهذا مطَّرِد في كلِّ الصفات، فكلام الله بحرف وصوت، لا ككلام المخلوقين، فكلام الله يليق بذاته، فيلزمهم إن نَفَوه، النفي في سائر الصفات.

الثاني: أنهم وقعوا فيما فروا منه، بل أشنع، فإن إثبات كلامٍ نفسيٍّ فقط تشبيه بالأخرس

الثالث: قولُهُم: إن الكلام المسموع، بلا صوت وحرف – تحريفٌ لنصوص الوحي التي جاءت موافقةً لما تقدم، مفسرةً له.

قالوا: إن الحروف تحتاج إلى مخارج، والكلام بحروف بغير مخارج ممتنع، والجواب:

أولاً: هذه في حقِّ المخلوقين، أما في حقِّ الله، فلا يلزم؛ كما أن السَّمع للمخلوقين بانخراقٍ، والبصر بحدَقَةٍ، والله بخلاف ذلك.

ثانياً: هذا تشبيهٌ لله – تعالى – بالمخلوقين، وقياسٌ له عليهم، وهذا كفر.

ثالثاً: قد ثبت أن بعض المخلوقات، لم تحتج إلى مخارج في كلامها، كالحجر الذي سلَّم على النبي ﷺ [3]، وتكليمِ الأيدي والجلود يوم القيامة[1]، وغيرِها

(١) آية ١٩ من سورة الروم.

(٢) آية ٢ من سورة الإنسان.

(٣) روى مسلم ص٤/٧٨٢، والترمذي ص١٠/٩٧ من التحفة، وأحمد ص٥/٨٩ عن جابر ابن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلّم عليّ قبل أن =

فَلِمَ جعلتموه من الممتنعات، وهو موجود بالموجودات؟!

قالوا: إنَّ القديمَ لا يتجزَّأ، ولا يتعدَّد.

وهذا غير صحيح، فإن أسماء الله – سبحانه – متعدِّدة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾(٢)، وقال النبي ﷺ فيما رواه البخاري وغيره: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة»(٣). وهي قديمةٌ، وقد نَصَّ الإمام الشافعي – رحمه الله – على أن أسماء الله – تعالى – غير مخلوقة، وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: من قال إن أسماء الله مخلوقة، فقد كفر(٤).

وكذلك كتبُ الله تعالى، فإن التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان: متعدِّدةٌ وهي كلام الله، غيرُ مخلوقة(٥).

قالوا: دلَّ العقل على أنه لا صوت، ولا حرف إلاَّ من جسم، والله ليس بجسم، فكلامه بلا صوت، ولا حرف.

= أبعث وإني لأعرفه الآن».

(١) وقد ثبت في غير آية كما في قوله تعالى: ﴿اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون﴾ [يس:٦٥]، وقوله: ﴿وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء﴾ [فصلت:٢١].

(٢) آية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(٣) رواه البخاري ص٨/١٦٩، ومسلم ص٤/٢٠٦٣، وأحمد ص٢/٨.

(٤) انظر ص١١٥-١٤٧ من الإيمان؛ لابن تيمية ط٢: المكتب الإسلامي، لتعرف أقوال العلماء في أسماء الله تعالى وكتبه وص١٨٥-٦/٢١٣ من مجموع الفتاوى.

(٥) انظر: ٦٧-٧٢ من كتاب البرهان لابن قدامة، وعنه نقله ابن النجار في ص٤٤-٥٠ ج٢ من شرح الكوكب المنير.

قلنا: يلزمكم هذا فيما أثبتموه، فقد دل العقل على أنه ما من مُسمًّى، إلاّ وهو جسم، ولا موصوف بصفة إلاّ وهو جسم!

ثم إن لفظ الجسم مجمل: قد يُراد به الموجود، أو المشار إليه، وعليه لا يَصح نفي أن الله جسم، أويُراد به الجثة، فَيصحُّ نفي المعنى، وأما اللَّفظ، فهو موهم محدث.

قال الطوفي[1] رداً على شبهتهم هذه: ((قلنا: ما أفادكم إثباتُه شيئاً؛ لأن الكلام النفسي الذي أثبتموه لا يَخْرُجُ في الحقيقة عن أن يكون عِلماً، أو تصوراً على ما سبق تقريره عن أئمتكم، فإن كان علماً فقد رَجَعْتُمْ معتزلةً، ونفيتم الكلام بالكليَّة، وموَّهتم على الناس بتسميتكم العلم كلاما، وإن كان تصوُّراً فالتصوُّر في الشاهد: حصول صورة الشيء في العقل، وإنما يعقل في الأجسام، وإن عنيتم تصوُّراً مخالفاً للتصوُّر في الشاهد، لائقاً بجلال الله – تعالى – فأثبتوا كلاماً عبارة عن خلاف الشاهد، لائقة بجلاله، تعالى))[2]. اهـ .

قال ابن خزيمة[3] – رحمه الله –: ((والبيان أن كلام ربِّنا، عزَّوجلَّ، لا

---

(١) هو سليمان بن عبد الكريم نجمُ الدِّين الطوفي الفقيه الأصولي الحنبلي، له مصنفات كثيرة في فنون شتى، منها مختصر روضة الناظر، وشرحه، ومِعراج الوصول إلى علم الأصول، وغير ذلك، توفي سنة ٧١٦هـ.

انظر ص٦/٣٩ من شذرات الذهب، ص٢/٣٦٦ من ذيل طبقات الحنابلة؛ لابن رجب الحنبلي ط: السنة المحمدية سنة ١٩٥٢م، بتحقيق محمد حامد الفقي. وانظر ٢/٢٤٩ من الدرر الكامنة لابن حجر ط: المدني بالقاهرة سنة ١٩٦٧م.

(٢) نقلاً عن شرح الكوكب المنير ٢/٩٣، وعلّق عليه ابن النجار قائلاً: ((وهذا كلام متين لا محيد للمنصف عنه)).

(٣) هو الإمام أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُلمي النيسابوري، ولد سنة ٢٢٢هـ، روى =

يشبه كلام المخلوقين؛ الذي يكون بين كلامهم سكت، وسمت[(١)]؛ لانقطاع النفس، أو التذاكر، أو العِيّ[(٢)]، منَزَّهٌ اللهُ مقدَّسٌ من ذلك أجمع، تبارك وتعالى))[(٣)]. اهـ .

= عن علي بن المديني وابن حجر وابن راهويه وخلق، وعنه أخذ البخاري ومسلم وغيرهما، وهو حافظ ثَبْت إمام، رَحَلَ إلى الشام، والحجاز، ومصر، والعراق، وتفقّه على المزني، وغيره، له مؤلفات كثيرة أهمها الصحيح والتوحيد، توفي سنة ٣١١هـ وقد أثنى العلماء عليه كثيراً. انظر ص٢٦٢-٢/٢٦٣ من شذرات الذهب.

(١) يُفهم من المعاني السابقة الواردة في السمت ومن كلام ابن خزيمة نفسه أن السمت ما يصيب الإنسان عند إرادته الكلام من عجز في التعبير عما يريد إما للتذكر وإما للعجز أو نحوه مما هو من طبع الإنسان وطريقته في الكلام والمقصود نفي مشابهة المخلوق الناقص، بالخالق الكامل، سبحانه.

قلت: وقد يفهم أن السمت معناه الاسترسال في الكلام، كما يدل عليه قوله: السير بالظن، النهج، والقصد الخ، ويكون قصد ابن خزيمة – رحمه الله –: أن كلام الله لا يشبه كلام المخلوق والذي يتّصف تارة بالسكت وتارة أخرى بالسمت والاسترسال، والله أعلم.

(٢) العِيّ: هو العجز يقال عيي بالأمر، وعن حجته يعيا عيّاً، إذا عجز عنه، وعيّ بالأمر لم يهتد إليه، وأعياني: أتعبني. انظر ص٢/٤٤١ من المصباح المنير.

(٣) انظر ص١٤٥ من كتاب التوحيد لابن خزيمة، باب صفة من كلم الله عزوجل بالوحي.



المبحث الثاني:

أدلة أهل السّنّة والجماعة، وما ورد عليها من مناقشة

ويشمل:

أوّلاً: الأدلة على أن كلام الله لفظي حقيقي، لا نفسي:

يَجْمُل هنا أن أذكر طرفاً من الأدلةِ التي بَنَى عليها السلف مذهبهم في هذه المسألة، مع أنه قد مرَّ بعضها عند إنكار كون كلام الله تعالى نفسياً.

وأصـــل هذه الأدلة التي ذكروها، ردٌّ على القائلين بالمعنى النفسي، كما أنها – في الوقتِ ذاته – براهينُ ساطعة، على أن كلام الله حقيقيٌّ لفظيٌّ، وقد بيّنوا – رحمهم الله – أن القائلين بالكلام النفسي، مخالفون للكتاب والسنة، وأهلِ اللغة، والعرفِ، وإليك تفصيل ذلك، فمن أدلتهم من الكتاب: أن الله – تعالى – قال لزكريا: ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ۝١٠ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةً وَعَشِيًّا ﴾[1]، فلم يسمِّ إشارته إليهم كلاما.

وقـــال لمريم: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمًا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيًّا﴾[2] فالحجة فيه، مثل الحجّة في الأوّل.

وأما السنة، فإن النبي ﷺ قال: «إنَّ الله عفا لأمتّي عمّا حدَّثت به أنفسها ما لم تتكلم، أو تعمل به»[3].

---

(١) آية رقم ١٠،١١ من سورة مريم.

(٢) آية رقم ٢٦ من سورة مريم.

(٣) خرَّجه الإمام البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، انظر ص١٦٩/٦ من صحيح =

وقال لمعاذ[1]: «أمسك عليك لسانك، قال: وإنّا لمؤاخذون بما نقول؟ قال: ثكلتك أمك، وهل يكبّ الناس على مناخرهم، إلاّ حصائد ألسنتهم»[2].

وقال: «إذا قال الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين»[3]. ولم يُرد بذلك ما في النفس.

= البخاري – كتاب الطلاق – باب الطلاق في الإغلاق، والمكره، والسكران، كما أخرجه في مواضع أخرى، من كتابه، كما في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، وكما في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق، ونحوه بألفاظ مختلفة قريبة من هذا.

(١) هو معاذ بن جبل الأنصاري، الإمام المقدَّم في الحلال والحرام، كان من أفضل شباب الأنصار حلماً وحياءً وسخاءً، شهد العقبة، وبدراً، وأحداً، والخندق، والمشاهد كلها، وعدّ في الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، وبعثه الرسول قاضياً إلى اليمن بعد تبوك، وبقي فيها حتى مات الرسول ﷺ، فرجع لأبي بكر في المدينة، ثم كان في الشام مع أبي عبيدة، ولما مات خلفه، ثم مات في ذلك العام ١٨هـ بالطاعون، وقيل سنة ١٧هـ وقيل عاش ٣٤ سنة. انظر ص٤٢٦-٣/٤٢٧ من الإصابة، ص٣/٣٥٥ من الاستيعاب.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه. انظر ص٢٣١، ٢٢٦، ٥/٢٣٧ من مسند الإمام أحمد، وانظر ص٤/١٢٤ من سنن الترمذي تحقيق: أحمد محمد عثمان، ط: دار الفكر، وانظر ص٢/١٣٢٤ من سنن ابن ماجه، ت: فؤاد عبد الباقي. وقد تحدث عنه سنداً، ومتناً، العلاّمة ابن رجب الحنبلي في كتابه جامع العلوم والحكم، انظر ص٢٥٤ منه، دار المعرفة – بيروت.

(٣) ذكر طرق هذا الحديث وخرَّجه، وبيَّن استحباب قول آمين وما ورد من الحديث في ذلك – الإمام ابن حجر العسقلاني في ص٢٣٦-١/٢٣٩، باب صفة الصلاة من كتابه التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تعليق عبد الله هاشم اليماني المدني. نشر المكتبة الأثرية، باكستان.

وأما أهلُ اللسان: فإنهم اتفقوا على آخرهم، على أنَّ الكلامَ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"[١]. واتفق الفقهاء – بأجمعهم – على أن من حلف لا يتكلم، فحدَّث نفسه بشيء، دون أن ينطق بلسانه، لم يحنث، ولو نَطَقَ حَنَثَ[٢].

وأهلُ العرف كلُّهم يسمُّون الناطق متكلماً، ومن عَدَاه ساكتاً، أو أخرس ... قال ابن قدامة – رحمه الله –: ((ومن خالف كتابَ الله – تعالى–، وسنَّة رسوله ﷺ، وإجماعَ الناس كلِّهم، على اختلاف طبقاتهم، فلا يعتدُّ بخلافه))[٣].

ثانياً: الأدلة على أن كلام الله حروف وكلمات:

لقد تواترت النصوص، من كتاب الله – تعالى – وسنَّة رسوله ﷺ على إثبات كلام الله – تعالى، وأكَّدت على أنه كلمات وحروف، فمن ذلك:

١– إخباره – سبحانه – بأنَّ القرآنَ يُتلى، قال – تعالى –: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾[٤]، ولا يُتلى إلاَّ ما هو حروفٌ وكلمات.

٢– إخباره – سبحانه – بأنَّه مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظِ، ومحفوظٌ في

(١) انظر ص١٩٠ من الروضة.

(٢) انظر ص١٠٨-١٠٩ من الإجماع؛ لابن المنذر، تحقيق: د.فؤاد عبد المنعم أحمد، – نشر دار الدعوة – الاسكندرية ط: ٣، سنة ١٤٠٢هـ، كتاب الأيمان والنذور، ص١٥٨-١٥٩ من مراتب الإجماع؛ لابن حزم، ص١٥٥ من القواعد والفوائد الأصولية؛ لابن اللحام تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٣١ من التمهيد في تخريج الفروع على الأصول؛ للأسنوي، تحقيق: د.محمد حسين هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) ص١٩٠ من الروضة، وانظر في هذا الأصل وتوضيحه كتاب السنة؛ للإمام أحمد ص٧٩، ومجموع الفتاوى ١١٤:١١٦/٣٢، شرح الطحاوية ص٣٥٥،٣٥٤.

(٤) آية ١٥ من سورة يونس.

صـــدور أهل العلم. قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾[1]، وقال: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴾[2]. ولا يُكتب ويُحفظ إلاَّ ما هو حروفٌ وكلماتٌ.

٣- وصف الكفار له بأنَّه شِعْرٌ[3]، ولا يوصف بذلك إلاَّ ما هو حروفٌ وكلمات.

٤- قوله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ﴿ الم ﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»[4]. وهذا نص في كونه حرفاً، ومن مجموع الحروف تتكون الكلمات.

٥- الإجماع[5] على أنَّ من جَحَدَ منه سورةً، أو آيةً، أو كلمةً، أو حرفاً (فهو كافر)[6].

ثالثاً: الأدلة على أن كلام الله – تعالى – بصوت:

(١) آية ٢١،٢٢ من سورة البروج.

(٢) آية ٤٩ من سورة العنكبوت.

(٣) قال الله تعالى عنهم: ﴿بل قالوا اضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر﴾ [الأنبياء:٥]، فرد الله عليهم بقوله: ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا هو ذكر وقرءان مبين﴾ [يس:٦٩].

(٤) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. انظر ص١١/٣٤ من سنن الترمذي، مع شرحه عارضة الأحوذي؛ لابن العربي المالكي، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن. ماله من الأجر. دار الكتب العلمية، بيروت.

(٥) حكاه ابن قدامة في ص٢٢ من اللُّمعة، ط، المكتب الإسلامي بيروت، دمشق، وابن حزم في ص١٧٤ من مراتب الإجماع – دار الكتب العلمية – بيروت.

(٦) انظر هذه الأدلة والمناقشات في ص٢٠-٢٢ من لمعة الاعتقاد؛ لابن قدامة، مجموع الفتاوى (٣٠٤/١٢، ٣٠٥، ٤٤٢، ٤٤٨).

وأما الدليل على أنَّه أصواتٌ، فالآيات البينات مثل:

١- قولــه تعــالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾[1] **وقوله:** ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾[2].

وقولــه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3].

ففي هذه الآيات ونحوِها، نداءٌ ومناجاةٌ، وهذا كلُّه لا يكون إلاَّ بصدورِ أصواتٍ من المتكلِّم المنادِي، وهو الله تعالى[4].

والدليل على أن هذه الأصوات مسموعة، يُسْمِعُها الله من يشاء من

---

(١) آية ٥٢ من سورة مريم.

(٢) آية ١٠ من سورة الشعراء.

(٣) آية ٣٠ من سورة القصص.

(٤) انظر في بيان مذهب أهل السنة أن كلام الله بصوت ص٢٤٣-٢٤٤، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٠-١٢/٥٧٥ من مجموع الفتاوى، ص ٤١٧ من مختصر الصواعق المرسلة، ص١٤٥ من كتاب التوحيد؛ لابن خزيمة تعليق محمد خليل هراس دار الباز، مكة، سنة١٣٩٨هـ، وانظر ص٢٦١-٢٦٧ من كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٥٢ وما بعدها/١٢ من فتح الباري؛ لابن حجر وما بعدها المطبعة السلفية – نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، وانظر ص٥٠ – ١/١١٥ من شرح الكوكب المنير؛ لابن النجار الفتوحي، تحقيق: د.محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ومن المصادر الخاصة في المسألة: ٢٥٤ من رسالة السجزي في الحرف والصوت، و ص٣٧ وما بعدها من الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم لابن قدامة، وص٦٧ وما بعدها من البرهان له أيضاً.

خلقه، أنَّ الله أسمع موسى – عليه السلام – كلامَه من غير واسطة – عند مناداته له، ومناجاته إياه، قال تعالى: ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾[1].

وقال الموفق رحمه الله: «وأجمعنا على أنّ موسى – عليه الصلاة والسلام – سمع كلام الله – تعالى – من الله، لا من شجر، ولا من حجر، ولا من غيره؛ لأنه لو سَمِع من غير الله – تعالى – كان بنوا إسرائيل أفضلَ منه في ذلك؛ لأنهم سمعوا من أفضلَ ممن سمع منه موسى، لكونهم سمعوا من موسى، فَلِمَ سُمِّي إذاً كليمَ الرحمن»؟![2]. اهـ .

وقد سَمِع – أيضاً – جبريلُ – عليه السلام – كلامَ الله من ربّه، وبَلَّغه رسولَ الله محمداً ﷺ، قال – تعالى –: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[3].

كما يَسْمَعُهُ من يشاء الله إسماعَه، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ﴾[4] ومن أَذِنَ له من الملائكةِ والرسلِ:

فأما الملائكة، فقد ورد في القرآن مخاطبةُ الله لهم، وأمرُهم بما يشاء، كالسجود لآدم مثلاً[5].

وأما الرسل، فقد أَسمع الله موسى – عليه السلام[6] –، ومحمداً ﷺ ليلة

---

(١) آية ١٤ من سورة طه.

(٢) ص٤٦-٤٧ من الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، وص٩٠ من البرهان له.

(٣) آية ١٠٢ من سورة النحل.

(٤) آية ٢٢ من سورة فاطر.

(٥) في غير ما آية كقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾ [البقرة:٣٤].

(٦) قال تعالى: ﴿هدى فلما أتاها نودي يا موسى إني أنا ربك فاخلع نعليك﴾ [طه:١٣].

المعراج، وأوحى الله إليه، وفرض عليه ليلتها الصلوات الخمس[(١)].

وأمّا الأحاديث النبوية المصرحة بالصوت، فكثيرة، وقد عُني العلماء بها، فجمعها الحفَّاظ، ومنهم الحافظ عبدالغني المقدسي[(٢)] في جزء له[(٣)]، وأذكر هنا بعضاً منها، مما صحَّ، وكان صريحاً، مع الإحالة على باقيها في مظانّه فمنها:

---

(١) انظر في إسماع الله من شاء من ملائكته ورسله:

ص٢٦١، ٢٦٧ من كتاب الأسماء والصفات؛ للبيهقي، باب ما جاء في إسماع الرب لبعض ملائكته كلامه، وباب إسماع الرب كلامه من شاء من ملائكته ورسله وعباده، ص٢٥٦ منه ص١٤٣ من كتاب التوحيد؛ لابن خزيمة، باب ذكر البيان أنّ الله كلم موسى، ص١٣٦ منه باب ذكر تكليم الله كليمه موسى، ص١٥ من لمعة الاعتقاد؛ لابن قدامة، ص١٩٥، ٢٠٠.

٨/٢٠٣ من صحيح البخاري، باب كلام الرب مع جبريل. وباب كلام الرب – عزوجل – يـــوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم. وباب قوله: ﴿وكلّم الله موسى تكليما﴾ ط. المكتبة الإسلامية – استنبول – تركيا سنة ١٩٨١م توزيع مكتبة العلم – جدة – المملكة العربية السعودية.

وانظر في حديث الإسراء والمعراج وشرحه ص١٩٦-٧/٢٠١ من فتح الباري شرح صحيح البخاري.

(٢) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي، تقي الدين أبومحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، الإمام الحافظ المحدِّث، له العمدة ونهاية المراد، والكمال، وتحفة الطالبين، وغيرها، حدَّث في دمشق، ثم خرج إلى مصر، ومات فيها سنة٦٠٠هـ.

انظر ص ١/٣٤٥ من شذرات الذهب، ص ١٣/٣٨ من البداية والنهاية، وانظر ص ٤/١٣٧٢ من تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي.

(٣) سماه اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن وهو مطبوع محقق، وانظر ص١/٦٢ من شرح الكوكب المنير.

حديثُ عبدالله بن أُنَيْسٍ[1] – رضي الله عنه – مرفوعاً: «يُحْشَرُ النَّاس يوم القيامةِ، أو قال: العبادُ. عُرَاةً غُرْلاً بُهْمًا، قال: قلنا: وما بُهْمًا؟ قال: ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوتٍ يَسْمَعُهُ من قَرُبَ: أنا الملكُ، أنا الديَّانُ...» الحديث[2].

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خُضعاناً لقوله، كأنّه سلسلة على صفوان، فإذا فُزّع عن قلوبهم. قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير[3].

---

(١) هو الصحابي الجليل عبد الله بن أُنَيْس بن حرام الجهني الأنصاري أبويحيي، شهد العقبة في سبعين من الأنصار، وكسَّر أصنامَ بني سلمة مع معاذ بن جبل، وشَهِدَ بدراً وأحداً، وسافر له جابر شهراً ليسمع منه حديث المظالم والقصاص بين أهل الجنة والنار قبل دخولهما. توفي سنة٧٤هـ.

انظر ص٢/٢٧٨ من الإصابة؛ لابن حجر، ص٢/٢٥٨ من الاستيعاب؛ لابن عبد البر وانظر ص١/٦٠ من شذرات الذهب.

(٢) أخرج البخاري أصله في صحيحه تعليقاً مستشهداً به، انظر ص١٣/٤٥٣ من فتح الباري، ورواه أحمد عن جابر رضي الله عنه عن عبد الله بن أنيس ص٣/٤٩٥، من المسند، ط: دار الفكر.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨/١٩٤ باب قوله تعالى: ﴿**ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له**﴾ الآية. وأبوداود ص ٤/٢٣٥ من سننه، باب في الرد على الجهمية ط: دار الفكر. والترمذي ص٩/٩٠ من تحفة الأحوذي، وابن ماجه ص١/١٧٠ في سننه باب فيما أنكرت الجهمية ط: دار إحياء التراث العربي سنة ١٣٩٥هـ، وانظر ص ١٣/٤٥٤ من فتح الباري ص ٢٦١ من الأسماء والصفات؛ للبيهقي، وانظر ص١٤٢، ١٤٥ من كتاب التوحيد؛ لابن خزيمة.

وورد في معناه أحاديث كثيرة.

قال الموفق عن بعض رواياته: رواه عبدالله بن أحمد[١] قال: سألت أبي فقلت يا أبت: الجهمية يزعمون أنّ الله لا يتكلم بصوت فقال: كذبوا، إنَّما يدورون على التعطيل، ثم قال أحمد: حدثنـــا عبد الرحمن بن محمد المحاربي[٢] قال: حدثني الأعمش[٣] عن أبي الضحى[٤] عن مسروق[٥] عن عبد الله بن

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد المُحاربي أبومحمد الكوفي، وثّقه ابن معين والنسائي، وقال أبوحاتم: ((صدوق إذا حدث عن الثقات))، مات سنة ١٩٥هـ، انظر ص٢٣٤ من خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – سوريا، ط٣ سنة ١٣٩٩هـ، وانظر ص ٢/٥٨٥ من ميزان الاعتدال للذهبي ط. دار المعرفة – بيروت، وانظر ص١/٢٤٣ من شذرات الذهب.

(٣) هو سليمان بن مهران، أبومحمد، المعروف بالأعمش، محدّث الكوفة وعالمها قال عنه ابن خلكان: كان ثقة عالماً فاضلاً. توفي سنة ١٤٨هـــ انظر في ترجمته ص٢/٢٤٠ من وفيات الأعيان، ص١/١٦٥٤ من تذكرة الحفاظ ص١٥٥ من خلاصة تهذيب الكمال.

(٤) هو مسلم بن صُبَيح – بالتصغير – الهمداني أبوالضُّحى التابعي الكوفي وثّقه ابن معين، وأبوزرعة وكان ثقة كثير الحديث مات سنة ١٠٠هـ.

انظر في ترجمته ص١٠/١٣٢ من تهذيب التهذيب لابن حجر، ط: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند، سنة١٣٢٧هـ، ص٣٧٥.

(٥) هو مسروق بن الأجدع بن مالك أبوعائشة الإمام الكوفي، القدوة الفقيه، العابد، صاحب ابن مسعود، روى له الستة، توفي سنة ٦٣هـ. انظر ترجمته في ص١/٤٩ من تذكرة الحفاظ وص٨/٣٩٦ من الجرح والتعديل للرازي، ط: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند سنة ١٣٧٢هـ .

مسعود[1] – رضي الله عنه – قال: «إذا تكلَّم الله بالوحي سَمِعَ صوتَه أهلُ السماء».

قال السِّجْزي[2]: ((وما في رواة هذا الخبر إلاَّ إمامٌ مقبول))[3] اهـ.

ومن أدلة السنة – أيضاً – ما رواه أبوسعيد[4] رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: يقول الله يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوتٍ: إن الله يأمرك أن تُخرج من ذريتك بعثاً إلى النَّار»[5]. رواه البخاري.

ومنها أيضاً ما رواه جابر[6] قال: «لـمّا قُتل أبي يوم

---

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، كنيته أبوعبد الرحمن، ويلقب بابن أم عبد، من كبار فقهاء الصحابة، توفي سنة ٣٢هـ. انظر ص ٢/٣٦٨ من الإصابة، ص٢/٣١٦ من الاستيعاب.

(٢) والسِّجْزِي هو عُبيدالله بن سعيد بن حاتم، أبونصر، السجستاني أو السجزي، نسبة إلى سجستان، الإمام الحافظ، واسع الرواية، نزيل الحرم ومصر، له الإبانة الكبرى في القرآن، توفي سنة ٤٤٢هـ بمكة.

انظر ص٣/١١١٨ من تذكرة الحفاظ ص٣/٣٧١ من شذرات الذهب.

(٣) ٢٥٤ من الرد على من أنكر الحرف والصوت ط ١٤٢٣هـ.

(٤) أبوسعيد الخدري: هو مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي من كبار الصحابة ممن تأخرت وفاتهم، واحتاج الناس إلى علمهم، روى الكثير عن رسول الله ﷺ، توفي سنة ٧٤هـ.

انظر ص٢/٣٥ من الإصابة، وانظر ص٢/٢٨٩ من أسد الغابة؛ لابن الأثير ط.دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص٢/٤٧ من الاستيعاب.

(٥) رواه البخاري ٨/١٩٥ من صحيحه باب قوله تعالى: ﴿**ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له**﴾ الآية. ومسلم ص٢/٢٠١ من صحيحه ط.عيسى البابي الحلبي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٤هـ، وأحمد ص٢/٣٢ من المسند.

(٦) هو جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري الخزرجي السّلمي، أبوعبد الله الأنصاري السّلمي =

أحد[1] قال لي رسول الله ﷺ يا جابر: ألا أخبرك بما قال الله لأبيك قال: بلى، قال: وما كلَّم الله أحداً إلاّ من وراء حجاب إلاَّ أباك، فكلَّم الله أباكِ كفاحاً فقال: يا عبدالله تمنَّ عليَّ أُعطك» ... الحديث[2].

ومنها حديث عديٌّ بن حاتم[3] رضي الله عنه مرفوعاً: «ما منكم من أحد

= المدني، أحد المكثرين من الرواة عن رسول الله ﷺ. ومناقبه كثيرة، استشهد أبوه يوم أحد فأحياه الله وكلمه، ولم يشهد بدراً ولا أحداً، منعه أبوه، وكان له حلقة علم بالمسجد النبوي، وهو آخر الصحابة موتاً بالمدينة، توفي سنة ٧٨هـ.

انظر ص ١/٢١٧ من الإصابة، ص ١/٢٢١ من الاستيعاب، ص ١/٨٤ من شذرات الذهب.

(١) أُحُد: بضم أوله وثانيه: اسم الجبل الذي كانت عنده غزوة أحد سنة ٣هـ، وهو جبل أحمر بينه وبين المدينة قرابة ميل في شماليِّها. انظر ص١٠٩/١ من معجم البلدان.

(٢) رواه الترمذي وأحمد وابن ماجه. انظر ص٣٦٠/٨ من تحفة الأحوذي، ص٩٣٦/١، ٢/٦٨ من سنن ابن ماجه، ص٣٦١/٢ من مسند أحمد.

قال ابن الأثير: كِفاحاً: أي مواجهة ليس بينهما حجاب، ولا رسول.

انظر ص٤/١٨٥ من النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير – تحقيق د.الطناحي، ط: عيسى البابي الحلبي.

(٣) هو عديٌّ بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن حشرج بن امرئ القيس الطائي، أبوطريف أمير جواد، كان رئيس طيئ في الجاهلية والإسلام، قَدِم على النبي ﷺ سنة٧هـ، وكان له موقف محمود في حرب الرِّدَّة، نزل الكوفة، وشهد الجمل، وصفين، ونهروان، مع علي – رضي الله عنه– روى عنه المحدثون (٦٦) حديثاً، توفي سنة ٦٨هـ.

انظر ص٢/٤٦٨ من الإصابة، ص٣/١٤١ من الاستيعاب، ص٣/٣٩٢ من أسد الغابة، ص١/٧٤ من شذرات الذهب.

إلاَّ سيكلمه ربُّه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان»[1].

قال ابن النَّجَّار، بعد أن سرد عدداً من هذه الأحاديث: «وفي أحاديث أُخَرَ تبلغ نحو الثلاثين واردةٌ في الحرفِ والصوتِ، بعضها صحاح، وبعضها حسان، ويُحتجّ بها. أخرجها الضياء المقدسي، وغيره، وأخرج أحمد غالبيتها، واحتجَّ به، وأخرج غالبها أيضاً ابن حجر[2] في شرح البخاري، واحتجَّ بها البخاري أيضاً، وغيرُه من أئمة الحديث على أن الله يتكلَّم بحرف وصوت، وقد صحَّحوا هذه الأحاديث واعتقدوها مع ما فيها، واعتمدوا عليها، متزِّهين الله عما لا يليق بجلاله من شبهات الحدوث وغيرها، كما قالوا في سائر الصفات»[3]. اهـ .

ولهذا لَمّا رأى ابنُ حجر – وهو من المحدثين الذين لهم ميلٌ لمذهب الأشعري– هذه الأحاديث، عَقَدَ لها التسليمَ، حيث قال: «وإذا ثبت ذكرُ

---

(١) هو طرف من حديث طويل، رواه البخاري في صحيحه باب من نُوقش الحساب عذب. ص١١/٤٠٠ من فتح الباري. ومسلم ص٢/٧٠٢، والترمذي ص٧/٩٨ من التحفة باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص، وأحمد ص٤/٢٥٦، وابن ماجه ص١/٦٦ باب فيما أنكرت الجهمية.

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، شهاب الدين، الحافظ الكبير، الإمام بمعرفة الحديث وعلله ورجاله، صاحب المصنّفات القيِّمة، أشهر كتبه فتح الباري شرح البخاري، وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان وغيرها، توفي سنة ٨٥٢هـ.

انظر ترجمته في ص٧/٢٧٠ من شذرات الذهب وص١/١٨٧ من البدر الطالع للشوكاني، ط: السعادة بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ.

(٣) (٧٩/٢) من شرح الكوكب المنير، وانظر ٢٥٤ من الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي وص٩٠ من البرهان لابن قدامة.

الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم: إمّا التفويض، وإمّا التأويل))[١] اهـ .

ويحسن أن أوضّح في هذا المقام أن مذهب أهل السنَّة والجماعة في القِدَمِ خاص بالنوع، لا العين، وهو وسط بين القائلين بِقِدَمِ الكلام وأزليَّته، كالكُلاَّبيةِ، والأشاعرةِ، والسالميَّةِ، ونحوِهم، وبين القائلين بأنه حادث ومخلوق، وهم المعتزلة، وكذلك فهم مخالفون لقول الكرَّاميّة، الزاعمين بأن كلام الله – تعالى – حادث بعد أن لم يكن، وأنه – تعالى – تكلَّم بعد أن لم يكن متكلماً.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله – مبيِّناً مذهبَ السلفِ في كلامِ الله: ((والسلفُ قالوا: لم يزل الله – تعالى – متكلِّماً إذا شاء، فإذا قيل: كلام الله قديم، بمعنى أنه لم يَصِرْ متكلِّماً، بعد أن لم يكن متكلِّماً، ولا كلامه مخلوق، ولا معنىً واحدٌ قديمٌ، قائم بذاته، بل لم يزل متكلِّماً إذا شاء، فهذا كلامٌ صحيحٌ، ولم يقل أحد من السلف: إن نفس الكلام المعيَّن قديمٌ، وكانوا يقولون: القرآن كلام الله، مَنَزّلٌ غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، ولم يقل أحد منهم: إن القرآن قديمٌ، ولا قالوا: إن كلامه معنى واحد، قائم بذاته، ولا قالوا: إن حروف القرآن، أو حروفه وأصواته، قديمةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذات الله، وإن كان جنس الحروف لم يزل الله متكلِّماً بها إذا شاء))[٢]. اهـ.

---

(١) انظر (١٣/٤٥٨) من فتح الباري. وقوله: ((إما التفويض وإما التأويل)): هو مذهب المتكلمين، وهو خلاف مذهب السلف، والصواب الذي عليه عامَّتهم: أنَّ صفات الله لا يُتَعرض لها بتأويل عقليٍّ، وإنما نُثبتها لله بغير تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل، كما مرَّ قبل ذلك.

(٢) انظر ص١٢/٥٦٧ من مجموع الفتاوى.

وقد فَصَّل – رحمه الله – هذا الأمر في مواضع كثيرة من كتبه[1]، وبيَّن مذهب السلف في إطلاق مثل هذه الألفاظ المجملة[2].

فأهل السنة والجماعة يقولون: كلام الله قديم النوع، بمعنى أن الله لم يزل ولا يزال متكلِّماً، ويقولون: حادث الآحـــاد؛ لأن كلامه متعلِّق بمشيئته، واختياره، فيتكلَّم بما شاء كيف شاء[3]، وكما أنه لم يزل ولا يزال حياً قادراً عالماً، وليست الحياة والقدرة والعلم حادثة بعد أن لم تكن، فكذلك كلامه – تبارك وتعالى[4].

وبهذا يتجلَّى مذهب السَّلف المبني على الأصل العظيم، والقاعدةِ المثبتة في أسماء الله وصفاته، وهي إثبات ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تشبيه ولا تكييف ولا تمثيل[5]، عمدهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[6].

كما تجلَّى ما بنوا عليه مذهبهم من صحيح المنقول وصريح المعقول، رحمهم الله تعالى.

---

(١) انظر على سبيل المثال ص١٥٧-٦/١٦٣، ص٦٩، ١٥٨-١٥٩، ٣٦٩-٣٧٣، ٥٦٧، ١٢/٥٧٧ من مجموع الفتاوى.

(٢) انظر ص٣٦-٦/٣٧، ص١١٣-١١٤، ٢١٣، ٢٣٦-١٢/٢٣٧ من مجموع الفتاوى.

(٣) انظر ص١٥٧-٦/١٦٣، ص١٥٨-١٥٩، ١٢/٣٧٢ من مجموع الفتاوى، وانظر ص ٤١-٤٢ من اللمعة وشرحها؛ للشيخ محمد بن صالح العثيمين – مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة الرشد – الرياض، ط: ٢، سنة ١٤٠٤هـ.

(٤) انظر ص١٥٨-٦/١٥٩ من الفتاوى.

(٥) انظر ص٢٠-٢٦ من العقيدة الواسطية مع شرحها لهراس.

(٦) آية ١١ من سورة الشورى.

ولذلك فلن أخوض في المناقشات التي وجهها إليهم مخالفوهم لأنها مبنية على شبه عقلية، لا تقوى على مقابلة النصوص النقلية، كدعواهم قصد التنزيه، ونفي التشبيه، ونفي حلول الحوادث، وغير ذلك من الشبه التي يمكن أن يوردوها على أدلة أهل السنة والجماعة، وقد أفاض علماء السلف في إيرادها والرد عليها، مما لا يتسع المقام لسرده.[(١)]

المبحث الثالث: المقارنة والترجيح

أ – المقارنة:

بعد العرض السَّابق للمذهبين كليهما، وإمعانِ النظر فيهما، يتَّضح أن بينهما أوجهَ افتراقٍ عديدةٍ منها:

١- أن الأشاعرةَ يرون: أن الكلامَ يُطْلَقُ على النفسي مطلقاً[(٢)]، وأهلُ

(١) انظر في بيان شبههم من كتبهم، ص٩٩-١٣٧ من كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد؛ لأبي المعالي الجويني مطبعة السعادة بمصر سنة١٣٦٩هـ، نشر مكتبة الخانجي بمصر، ص١٤٦-١٦٤ من كتاب شرح المواقف في علم الكلام؛ لعلي بن محمد الجرجاني – الموقف الخامس من الإلهيات – نشر مكتبة الأزهر – مصر – تحقيق د.أحمد المهدي. ص٧٣-٨٣ من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد؛ للغزالي – دار الكتب العلمية بيروت ط١ سنة١٤٠٣هـ، وانظر: في مناقشاتهم والرد عليها من كتب السلف، ٢٥٤ من الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي، و٦٧-٧٢-٩٠ من البرهان لابن قدامة، وص٥١ من الصراط المستقيم له، وص١٦٥/١٢ من مجموع الفتاوى، ص٤٢٦ من مختصر الصواعق المرسلة.

(٢) أي يجوّز عند إطلاق الكلام أن ينصرف إلى النفسي، وإن كانوا يجيزون أن يطلق على =

السنَّة والجماعة يرون: أن الكلام يطلق على اللفظي لا النفسي، ويجوز إطلاقه على النفسي إذا قُيِّد به؛ كما في قوله – تعالى –: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾.

٢– ومنها أن الأشاعرةَ يذهبون إلى أن كلام الله واحدٌ، وأهل السنة والجماعة يرونه يتبعَّض ويتجزَّأ، ويتعدَّد حقيقة.

٣– وكذا وقع الخلاف في كونه حرفاً وصوتاً، فأنكرهما الأشاعرة، وأثبتهما أهل السنة والجماعة، وانبنى عليه الخلاف في تكليم موسى، فرأى الأشاعرة أنه عن طريق خلق علم أو سمعٍ ضروري له، فأنكرو بذلك حقيقةَ التكليم، والسَّلف يخالفونهم، فيرونه كلاماً حقيقاً، بلفظ وصوت وإسماع.

هذا شيء من أوجه المقارنة العامة بين المذهبين.

٤– وهناك جهة آخرى في المقارنة وهي جهة الرأي، والترجيح، واختلافهما في ذلك.

فالأشاعرة يرون أن الكلامَ واحدٌ قديم، يَصحُّ إطلاقه على ما في النفس، وأهل السنة لكونهم لا يرون أن الكلام نفسي ردوا ذلك وأنكروه في مواضع متعددة.

أما المقارنة بين ما ذهب إليه علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه فحاصلها أن علماء أصول الفقه عيال على علماء أصول الدين وما ذكره الأصوليون امتداد لما ذكره العقديون، فمن كان من الأصوليين معتزلياً فإنه

= غيره، وهذا إثبات منهم للكلام النفسي، وأما في حق الله فهم لا يثبتون إلاَّ النفسي، كما سبق ذكره، وهذا مذهب الأشاعرة، وأما أهل السنة فهم لا يطلقون الكلام على النفسي إلاَّ عند التقييد بذكر النفس، أما عند إطلاقه فينصرف إلى اللفظي.

يسلك مسلكهم في ذلك، وكذا الأشاعرة وأهل السنة والجماعة.

غير أن العرض والمنهج وطبيعة البحث في كل من العلمين قد تختلف إضافة إلى ربط الفروع بالأصول فمثلاً مسألة الكلام النفسي نجد الأشاعرة من الأصوليين جعلوها ركيزة تبنى عليها مذهبهم في حقيقة كلام الله تعالى.

وبهذا تبين بعض الأوجه والمقارنات في هذه المسألة.

ب– وأما الترجيح بين المذهبين:

فإنه بعد النظر في الأدلة والمناقشات يظهر جليًّا أن الصواب في هذه المسألة مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ – رحمهم الله – لأنه هو المذهبُ الذي تعضُده الأدلة النقلية الصحيحةُ الصريحة، والقول بالكلام النفسي مخالفٌ للأدلة الصحيحة، كما سبق بيانه عند مناقشة حجج الأشاعرة.

وإن كان الباحث وأمثاله، ليسوا أهلاً لتقويم مذهبين شهيرين لهما علماؤهما ومنهجهما، ولكن هذا لا يسوِّغ ترك الخطأ، ولو عظم شأن صاحبه، ولا ترك بيان الحق، ولو صغر شأن من جاء به، وكلٌ يؤخذ من قوله ويرد، إلاَّ المعصوم ﷺ وعليه فلا يعتبر التقويم تطاولاً على مقام المقوَّم، ولا علواً في مقام المقوِّم.

وعليه، فالذي أراه مجانبة الأشاعرة للراجح – عقديين وأصوليين – فيما خالفوا فيه الأدلة النقليَّة الصحيحة، وما بني عليه مذهبهم في الاعتقاد والأصول، من أدلة مرجوحة، من القول بوحدة كلام الله، وقِدَمِه، وأنَّه نفسي، وما يتعلق بذلك مع أنّ قصد أكثرهم – رحمهم الله – التنزيه، لكنَّ من رام ذلك حقيقة تعين عليه اتباع نصوص الكتاب والسنة ولزوم منهج سلف الأمة رحمهم الله، والله تعالى أعلم.



المبحث الرابع: ثمرة الخلاف

تتجلّى ثمرة الخلاف في هذه المسألة بين أهل السنة والجماعة والأشاعرة، في جزئية (الكلام النفسي). فقد ترتب على الخلاف في هذه المسألة، الاختلاف في عدد من الفروع، منها:

(١) اختلف العلماء في قوله ﷺ: «... فإذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد، أو قاتله، فليقل إني صائم»[١]. هل يقول ذلك بقلبه أو لسانه؟

فأهل السنة – بناءً على مذهبهم – أنه يقول ذلك بلسانه، ومذهب الأشاعرة وموافقيهم: أنه يقوله بنفسه، ومعناه: أنه يُذكّر نفسه بذلك لينزجر، فإنه لا معنى لذكره باللسان، إلاّ إظهار العبادة، وهو رياء، وفي المسألة غير هذين القولين[٢].

والصحيح: أنه يقول بلسانه[٣] – لما سبق ذكره أن القول إذا أطلق

(١) أخرجه البخاري ومسلم، انظر ص٢٢٦-٢/٢٢٨ من صحيح البخاري، باب فضل الصوم، باب هل يقول إني صائم إذا شتم؟ وانظر ص٢٨-٨/٣١ من صحيح مسلم بشرح النووي – دار الفكر – بيروت – باب ما يقول الصائم إذا شتم أو قوتل، باب فضل الصيام وقد ورد بألفاظ متعددة.

وانظر في شرح هذا الحديث وتفسير الرفث والصخب ص١١٨،٤/١٠٣ من فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ص٢٨-٨/٣١ من شرح النووي لمسلم.

(٢) انظر ص١٣٠-١٣١ من التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، وص١٥٤-١٥٥ من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللّحام.

(٣) انظر ص١٣٠-١٣١ من التمهيد للأسنوي.

انصرف إلى القول باللسان – كما مرّ ذكر الأدلة المتعددة على ذلك، بما يغني عن إعادته هنا[(١)].

وقولهم: ومعناه أنه يذكّر نفسه بذلك لينــزجر، مخالف لظاهر النص، وفيه تأويل متكلَّف لحقيقة الكلام، وصرف للفظ عن دلالته الظاهرة، فلا يلتفت إليه، أضافةٍ إلى ما سبق ذكره من المناقشات التي دلَّت على ضعف هذا المذهب[(٢)].

ولا يسلّم لهم قولهم: «فإنه لا معنى لذكره باللسان إلاّ إظهار العبادة، وهو رياء» لأمور منها:

أ – أن هذا تعليل لهروبهم من ذكر حقيقة الكلام.

ب– أنه تأويل لظاهر الأمر بالقول، وصرف له عن حقيقته.

ج– أنه تحريف في معنى حديث رسول الله ﷺ.

د – أن المعنى الذي ذكروه غير صحيح، من أنه إظهار للعبادة، وهي مراءاة – كما يزعمون –، بل المراد بالقول: تذكير الطرفين[(٣)] بحرمة الصيام، وأنه يمنع من الوقوع في السب، والشتم، أما المسبوب: فإنه يبيّن للسابّ – بهذه المقالة – عظم جرمه، لــيرتدع، وأنه لا يمنعه من الوقيعة به، إلاّ كونه صائماً، فــلا الضعف، ولا الجبن، ولا غــير ذلك من الأسباب، جعلته يحجم[(٤)] عن

(١) انظر ص ١٧٦ من البحث عند الاستدلال لمذهب السلف، كما مرّ ذكر شيء من ذلك في الرد على مذهب الأشاعرة، انظر ص ١٥٩ من البحث.

(٢) انظر ص ١٥٩ من البحث.

(٣) هما الساب والمسبوب.

(٤) من أحجم يُحجم، إذا تأخّر، تقول: أحجمت عن الشيء: إذا تأخرت عنه، ويقال: أحجم الرجل عن القوم، إذا أرادهم ثم هابهم فرجع وتركهم. =

الدفاع عن نفسه.

وهـــذا كفـــيل بردع الساب، وزجـــره، وتنبيهه على عظم مـــا اقترفه لسانه[١].

(هـ) ولو سلمنا بقولهم النفسي، لما حصلت هذه المنافع، بل قد يلزم منه الاستمرار في السباب، فتقع المفاسد المتعددة.

(و) ولا صحة لقولهم إنه رياء، من وجوه:

أحدها: أن الرياء ترك الإخلاص لله، بعمل العبادة، وتزيينها لأجل الناس[٢]، وهو منتفٍ هنا، لأنَّه إنَّما يمتثل أمر رسول الله ﷺ، إرضاءً لله تعالى.

ثانيها: أن هذا إنما يقع كثيراً في شهر رمضان، والناس صائمون فلا وجه لوجود الرياء فيه[٣].

ثالثها: أنَّ حمل الحديث على ظاهره أولى من الجنوح إلى هذه التأويلات المتكلَّفة.

وبهذا يتبيّن رجحان القول بأن المراد هو: التلفظ باللسان، والله أعلم.

(٢) ومن الفروع المترتبة على الخلاف في هذه المسألة:

إذا حلف المسلم ألا يتكلم، أو لا يقرأ، أولا يذكر، فهل يحنث إذا جرى ذلك في قلبه، دون تلفظ بلسانه ؟

= انظر ص١٥٣/١ من المصباح المنير.

(١) انظر شيئاً من الحكمة في قول ((إني صائم)) في ص١٠٥/٤ من فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء – الرياض، ص٢٨/٨ من صحيح مسلم بشرح النووي – الشرح – في الحاشية.

(٢) انظر ص١١٩ من التعريفات للجرجاني.

(٣) انظر ص١٥٥ من القواعد والفوائد لابن اللّحام.

الحق: أنه لا يحنث إلاّ بما يتكلم به بلسانه، دون ما يجري في قلبه[١]، وهذا مما يؤيّد القول الصحيح في المسألة الأولى[٢].

(٣) ومنها:

لو نذر نذراً بقلبه، بدون تلفظ لسانه، فهل يصحّ النذر؟ وهل يلزمه الوفاء به ؟ قولان:

الصواب: عدم صحة هذا النذر، وبالتالي لا يلزمه الوفاء به[٣]، كما سلف أن الصواب في مسألة الكلام، أنه يكون باللسان.

والنذر: إلزام المكلّف نفسه بشيء، ليس واجباً عليه بأصل الشرع، وصفته: أن يقول: (لله عليّ نذر أن أفعل كذا) أو نحوها[٤]، وهذا كله لا يقع في القلب فقط، بل لابد من ذكره باللسان، وقد دلّت السنة المطهرة على أن الله سبحانه تجاوز عن أمته ما حدثت به أنفسها، وعفى عن ذلك، ورتّب المؤاخذة، على القول باللسان لقوله ﷺ: «... ما لم تتكلم به أو تعمل به»[٥] ولم يحصل شيء من ذلك في النذر القلبي[٦].

---

(١) انظر ص١٣١ من التمهيد للأسنوي، ص١٥٥ من القواعد والفوائد لابن اللّحام.

(٢) انظر ص١٥٥ من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللّحام.

(٣) انظر ص١٣١ من التمهيد للأسنوي.

(٤) انظر ص٣/٣٧٥ من الروض المربع شرح زاد المستقنع لمنصور البهوتي باب النذر – مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، ص٢٦٠ من التعريفات للجرجاني.

(٥) انظر ص ١٧٦ من البحث.

(٦) ومثله لو أنشأ الإنسان الطلاق أو العتاق، أو غيرهما في نفسه، ولم يتلفظ بلسانه، مع قدرته على النطق، فإنه لا يلزمه شيء على القول الصحيح في ذلك، انظر ص١٥٥ من القواعد والفوائد لابن اللحام.

(٤) ومنها:

ما لو اغتاب رجل رجلاً، بأن ذكر ما يكرهه بقلبه، دون لسانه، فهل يأثم أو لا ؟ وبصيغة أخرى: هل ذكر مساوئ الإنسان بالقلب، دون اللفظ داخل في مسمّى الغيبة، وحدها الشرعي[١]؟ في المسألة وجهان:

الصواب: أن ذلك مختصّ بذكر اللسان، لأسباب:

أ – ما سبق من الاستدلال، والترجيح للقول بأن الكلام، والذكر والقول يطلق على ما يتلفظ به الإنسان بلسانه، ما لم يرد مقيّداً بذكر النفس أو القلب[٢].

ب – أن الرسول ﷺ ذكر تعريف الغيبة، حينما حذر أمته منها بقوله: «ذكرك أخاك بما يكره»[٣] فجعل الذكر – وهو القول باللسان – مناط[٤] الغيبة، فلا يُعدل عنه لغيره، دون سبب صحيح.

ج – أن المقصد من تحريم الغيبة، هو ما يترتب عليها من المفاسد بين الناس، وفتح باب البهتان[٥]، والكلام في أعراض المسلمين، وهذا كفيل بتفريق كلمتهم، ونشر الضغائن[٦]، والأحقاد في صفوفهم.

(١) انظر ص١٣١ من التمهيد للأسنوي.

(٢) انظر ص ١٥٩ من البحث.

(٣) أخرجه مسلم، انظر ص١٦/١٤٢ من صحيح مسلم بشرح النووي، باب تحريم الغيبة.

(٤) المناط: مأخوذ من نَوَط وهو دال على تعليق شيء بشيء، والمناط موضع التعليق، وهنا علقنا الغيبة بذكر اللسان. انظر ص٢/٦٣٠ من المصباح، ص٥/٣٧٠ من معجم مقاييس اللغة.

(٥) البهتان القذف بالباطل وافتراء الكذب، ص١/٦٣ من المصباح.

(٦) الضغائن: الأحقاد، ص٢/٣٦٢ من المصباح.

والذكر بالقلب ليس فيه شيء من ذلك، فلا يدخل في التحريم.

د – إخبار الرسول ﷺ، بتجاوز الله عن أمته، أحاديث النفس، وأن العقاب مترتب على القول باللسان، أو العمل بالجوارح(١).

والغيبة بدون لفظ، داخلة في عموم العفو، وإدراجها في قائمة المحرمات، فيه حرج ومشقّة، وذلك مناف لمقاصد الشريعة، في اليسر والسماحة مع ما فيه من مخالفة صريحة، لنصّ حديث رسول الله ﷺ.

هذه بعض الثمرات المترتبة على الخلاف في هذه المسألة(٢).



(١) انظر ص ١٧٦ من البحث.

(٢) انظر في ثمرة الخلاف في هذه المسألة ص١٣٠-١٣١ من التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي، ص١٥٤-١٥٥ من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام.

المبحث الخامس:

حكم المخالفين في هذه المسألة وأمثالها

أرى أن من المناسب – ونحن في نهاية البحث – التنبيه على حكم المخالفين في هذه المسألة وأمثالها، لأهمية معرفته وبخاصة لدى طلاب العلم،

فإنه بعد استعراض مذاهبِ العلماءِ عامةً، والأصوليين خاصَّةً، تبيَّنَ بعد المناقشة أن كثيراً مِنَ الطوائفِ المخالفةِ في الكلامِ، قالت أقوالاً عظيمةً بعضُها قد يقتضي الكفرَ – والعياذ بالله – لاسيما قول الاتحادية: بأن كل كلام في الوجود، حسنه وقبيحه، نثره ونظامه كلامه، غير أنَّ أكثر الطوائف أرادت التنزيه على تفاوتٍ بينهم، بحسب مخالفتهم لمذهبِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ. فيُلحظ – مثلاً – كيف أن الأشاعرة قرَّروا وِحْدةَ الكلام، وأن الله يتكلَّم لا بصوت ولا بحرف، وتأوَّلوا سماع موسى لكلام الله، وجعلوا الكلام نفسياً في حق الله، لا غير.

وكل هذه مخالفات عظيمة، تفضي إلى أن القرآن الذي بين أيدينا الآن ليس كلامَ الله، وإنما هو معنى كلام الله إلى آخر اللوازمِ الباطلةِ الدالة على بطلان مذهبهم هذا.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في غير موضع أحكام الفرق والمذاهب من التضليل أو التكفير، ومن ذلك – مثلاً – قوله بعد عرض موجز للأقوال في رسالةٍ له[1]:

«ولا ريب أن من قال: إن أصوات العباد قديمةٌ، فهو مفترٍ مبتدعٌ، له

(١) انظر ص١٧٩، ١٨٠/١٢ من مجموع الفتاوى.

حكم أمثالِهِ، كما أنَّ من قال: إن هذا القرآن ليس هو كلامَ الله فهو مفترٍ مبتدعٌ له حكم أمثاله، ومن قال: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، بل بعضه كلام الله، وبعضه ليس كلام الله، فهو مفترٍ مبتدعٌ له حكم أمثاله.

ومن قال: إن معنى آية (الكرسي) وآية (الدين)، و(قل هو الله أحد)[1]، و (تبت يدا أبي لهب)[2]. معنى واحد، فهو مفتر مبتدع له حكم أمثاله.

وأما التكفيرُ، فالصوابُ أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ، لم يكفر، بل يغفر له خطؤه، ومن تبيَّن له ما جاء به الرسول فشاقَّ الرسول من بعد ما تبيَّن له الهدى، واتَّبَعَ غير سبيل المؤمنين، فهو كافر، ومن اتَّبَعَ هواه، وقصَّر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاصٍ مذنب، ثم قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات تُرَجِّحُ على سيئاته. فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ، ولا مبتدع، ولا جاهل، ولا ضال يكون كافراً.

بل ولا فاسقاً، بل ولا عاصياً، لاسيّما في مثل مسألة القرآن، فقد غَلِطَ فيها خلق من أئمة الطوائف المعروفين عند الناس بالعلم، والدين، وغالبهم يقصد وجهاً من الحق فيتَّبعه، ويَعْزُبُ عنه وجهٌ آخرُ، لا يحقّقه فيبقى عارفاً ببعض الحق، جاهلاً ببعض، بل منكراً له)).

وقال رحمه الله في موضع بعده[3] بعد مناقشة لبعض المذاهب:

((والمقصود هنا التنبيه على أن هذه مقامات دقيقة مشكلة بسببها افترقت

---

(١) آية ١ من سورة الإخلاص.

(٢) آية ١ من سورة المسد.

(٣) انظر ص١٨٨/١٢ من مجموع الفتاوى.

الأمة واختلفت، فإذا اجتهد الرجل في متابعة الرسول ﷺ والتصديق بما جاء به، وأخطأ في المواضع الدقيقة التي تشتبه على أذكياء المؤمنين، غفر الله له خطاياه تحقيقاً، لقوله: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[1]، وقد ثبت في الصحيح[2] أن الله قال: «قد فعلت»)) اهـ.

وقال في معرض الكلام عن مسألة اللفظ[3]: ((وأعظم ما وقعت فتنة (اللفظ) بخراسان[4]، وتُعصّب فيها على البخاري، على جلالته وإمامته، وإن كان الذين قاموا عليه أيضاً، أئمة أجلاء، فالبخاري رضي الله عنه من أجل الناس وإذا حسن قصده واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه، أو منهم بعض الغلط والخطأ، فالله يغفر لهم كلهم)) اهـ.

وقد عقد رحمه الله فصلاً في رسالة له[5]، فصّل فيه مسألة (تكفير أهل البدع والأهواء)، ذكر فيها مذهب أحمد وعامة أئمة السنة في أهل البدع

(١) جزء من آية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) انظر ص١١٥/١ من صحيح الإمام مسلم. ط: الحلبي، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٩٥٥م. ورواه أيضاً الإمام أحمد كما في ص٤١٢/٢ من المسند.

(٣) انظر ص٢٠٨/١٢ من مجموع الفتاوى.

(٤) خراسان: بلاد واسعة أول حدودها ما يلي العراق، وآخرها مما يلي الهند، وتشمل أمهاتٍ البلاد كنيسابور، وهراة، ومرو، وطالقان، وغيرها وقد فتحت عنوة وصلحاً بإمارة عبد الله بن عامر بن كريز والنسبة إليها خرسي، وخراساني. انظر ص٣٥٠/٢ من معجم البلدان لياقوت الحموي.

(٥) هي الرسالة الكيلانية، وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى. انظر ص٤٨٤-١٢/٥٠١ من مجموع الفتاوى.

والأهواء بالتفصيل مما لا يتَّسِع المقامَ لذكرهُ، واستدل عليه بالكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، وانتهى إلى أصلين ذكرهما في آخر هذا الفصل.

قال رحمه الله بعد سياق الأدلة على عدم تكفير المخطئ: ((فهذا الكلام يمهّد أصلين عظيمين:

(أحدهما): أن العلم والإيمان والهدى فيما جاء به الرسول وأن خلاف ذلك كفر على الإطلاق، فنفي الصفات كفر، والتكذيب بأن الله يُرى في الآخرة، أو أنه على العرش، أو أن القرآن كلامه، أو أنه كلم موسى أو أنه اتخذ إبراهيم خليلاً، كفر، وكذلك ما كان في معنى ذلك، وهذا معنى كلام أئمة السنة وأهل الحديث.

و (الأصل الثاني): أن التكفير العام كالوعيد العام يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعيّن بأنه كافر، أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعيّن بأن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه))، إلى أن قال[1]: ((وإذا عُرف هذا فتكفير المعيَّن من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار، لا يجوز الإقدام عليه إلاّ بعد أن تقوم على أحدهم الحجّة الرسالية التي يتبيَّن بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة، لا ريب أنها كفر، وهذا الكلام في تكفير جميع (المعيّنين) مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجّة، وتبيّن له المحجة.

ومن ثبت إيمانه بيقين، لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلاّ بعد إقامة

(١) انظر ص٥٠٠/١٢ من مجموع الفتاوى.

الحجة، وإزالة الشبهة)). اهـ كلامه رحمه الله[1]. فلله درُّه ما أنفس كلامه.

وإنما آثرت نقل هذا الكلام النفيس لبيان الميزان الأساسي الذي توزن به الأمور مرتكزة على نصوص الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة. لئلا تختلط مسائل التكفير على المرء في هذه القضية وأمثالها، والله أعلم.



(١) المصدر نفسه.

الخاتمة

وبعد هذا الرحلة الممتعة والجولة الشيّقة في حديقة هذا البحث الغنّاء بأزهارها الفوّاحة وثمارها اليانعة كأني بالقارئ الكريم يتشوف إلى قطف الثمرة وجنيها وهو يعيش مع هذا البحث موسم الحصاد ويتطلّع إلى معرفة خلاصته وتناول زبدته وهذا ما سيتحقّق بإذن الله في هذه الخاتمة التي تشتمل على جملة من نتائج هذا البحث واستخلاص درره بعد الغوص في أعماقه كما تزدان بعقد متلألئ من التوصيات والمقترحات التي أحسبها مهمّة في هذا الفن بعامّة وهذا البحث بخاصّة، ومن الله أستلهم التوفيق والسداد.

أولاً: النتائج:

تضمن البحث في هذه المسألة عدداً من النتائج المهمّة أجملها فيما يلي:

١- أهمّيّة هذه المسألة حيث إنها تعدّ من المسائل الكبار المشهورة في علمي أصول الدين وأصول الفقه لأنها تتعلّق بصفة من صفات الله عزوجل، وهو كلامه الذي يعدّ الأصل العظيم الذي تتلقى منه الأحكام الشرعية بل إن القرآن وهو كلام الله المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، وهو المنهل العذب الذي يرتوي من نميره المجتهد ليتمكن من الاستنباط، إضافة إلى ارتباطها بعلمي أصول الدين وأصول الفقه وبناءِ كثيرٍ من الموضوعات عليها، وإذا كانت هذه المسألة بهذه المثابة فإن البحث فيها يعدّ من الأهمية بمكان إذ شرف البحث بشرف المبحوث فيه، ومع أهمية هذه المسألة إلاّ أنها لم تحظ فيما اطلعت عليه ببحث مستقلّ يجلّي الحق فيها بدليله، ويربط بين علمي أصول الدين وأصول الفقه فيها، ويورد متعلقاتها وحيثياتها وثمراتها العقدية الأصولية والفقهية وتحقيق

القول فيها على منهج أهل السنة والجماعة راجياً أن يسدّ هذا البحث هذه الثغرة إن شاء الله.

٢- تبين للقارئ الكريم تحرير محل النّزاع في هذه المسألة، وذلك من جهتين:

الأولى: تحريره بين الطوائف عامّة: حيث ظهر لنا أن الطوائف مع اتفاقهم على أن الله – تعالى – متكلّم، إلاّ أنهم أثاروا قضايا جانبية أسهمت في اختلافهم في بعض الحيثيّات، ومنها:

– هل الكلام وصف قائم بذات الله تعالى، أو أنه – سبحانه – يتكلم بمشيئته وإرادته ؟

– وهل الصوت والحرف من لوازمه أولا ؟

– وهل هو معنى واحد، أو معانٍ متعدّدة ؟

– وهل كلامه مخلوق ؟ لأنَّ المداد وصوت القارئ كذلك، أو ليس بمخلوق؛ لكونه صفة من صفاته.

وقد تبيّن لنا أن كل قضية من هذه القضايا قد استمسك بها قوم، واعتبروها أصلاً لهم، وبنوا عليه ما شاؤوا من أحكام وتعريفات ونحوها.

الثانية: تحريره بين أهل السنة وبين الأشاعرة.

اتفق أهل السنة والأشاعرة على أن الله تعالى متكلم، وأن كلامه صفة من صفاته غير مخلوق، وأنه زائد على الذات.

واختلفوا في أمور منها:

– أن كلام الله معنىً واحد عند الأشاعرة، ويخالفهم في ذلك أهل السنة.

– أنَّ كلام الله – تعالى – عند الأشاعرة قديم، وأهل السنة يفصّلون

فيقولون بقدم النوع والجنس، وحدوث الآحاد والأعيان.

– أنَّ كلام الله نفسيٌّ عند الأشاعرة، ومن ثم ينفون الحرف والصوت، كما ينفون – أيضاً – تعلّقه بالمشيئة والإرادة، وعند أهل السنة أنه – تعالى – يتكلّم كلاماً حقيقياً لفظاً ومعنى، ومن ثم يثبتون ما نفاه الأشاعرة من الصوت والحرف، ويثبتون التعلّق بالمشيئة والإرادة.

٣– أنَّ سبب النزاع في المسألة ومنشأه هو الخلاف في أنَّ كلام الله – تعالى – هل يتعلَّق بالمشيئة ؟ أو أنَّ كلامه بغير مشيئة ؟ كما أوضح ذلك ابن القيم – رحمه الله –.

٤– تحصل – بتوفيق الله – حصر مذاهب ومقالات الطوائف في كلام الله وهي لا تخرج عن ثمانية مذاهب، هي: –

أولاً: أنَّ كل كلام في الوجود وكلام الله، نظمه ونثره، حقه وباطله، كله عين كلام الله تعالى القائم به، وهو مذهب الاتحاديَّة، القائلين بوحدة الوجود.

ثانياً: إنَّ كلام الله فيض فاض من العقل الفعّال على النفوس الزكية بحسب استعدادها، فأوجب لها ذلك الفيض تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه، وهو مذهب الفلاسفة، ومن وافقهم من الصابئة وغيرهم.

ثالثاً: إنَّ كلام الله مخلوق خلق من بعض مخلوقاته في بعض الأجسام، فمن ذلك الجسم ابتدأ لا من الله ولا يقوم – عندهم – بالله كلام ولا إرادة، وهو مذهب الجهميَّة والمعتزلة وأتباعهم من نفاة الصفات.

والجامع بين المذاهب السابقة آنفاً: القول بأنَّ الله – تبارك وتعالى – يتكلم بغير مشيئته واختياره.

رابعاً: أنَّ كلام الله تعالى قائم بذاته، متعلق بمشيئته وقدرته، وهو حروف

وأصوات مسموعة، وهو حادث بعد أن لم يكن، فالرب – عندهم – متكلم بعد أن لم يكن كذلك، وهو مذهب الكرَّامية والهشامية ومن تابعهم.

خامساً: إنَّ كلام الله صفة قديمة أزلية لها معانٍ قائمة بذاته، ولا تعلق لكلامه بمشيئته وقدرته وهو مع ذلك حروف وأصوات إلاّ أنها مقترنة لا يسبق بعضها بعضا، وهو مذهب السالميَّة ومن وافقهم.

سادساً: أنَّ القرآن معنى قائم بالنفس، لازم للذات لزوم الحياة والعلم لها، غير متعلق بالقدرة والمشيئة، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة والمعنى غير مخلوق والمعنى القديم عندهم أربعة أنواع: أمر ونهي وخبر واستفهام، وهو مذهب الكُلاَّبيّة ومن وافقهم.

سابعاً: أنَّ كلامه – تعالى – معنى واحد وأن الأمر والنهي والخبر والاستخبار ليست أنواعاً له، ولكنها صفات وأن الألفاظ المسموعة عبارة عن ذلك المعنى وليست حكاية له خلافاً للكلابيّة، وهو مذهب الأشاعرة ومن وافقهم.

ثامناً: أنَّ كلام الله تعالى صفة من صفات أفعاله يتكلّم به متى شاء، كيف شاء، وهو قديم النوع حادث الأفراد والقرآن ألفاظه ومعانيه من الله تكلّم به حقيقة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

والملاحظ أنَّ المذاهب التي ترى تعلُّق الكلام بالمشيئة هي: مذهب أهل السنة والجماعة، والكرامية ومن وافقهم، والاتحادية، ومن سواهم يقولون: بأن الكلام لا تعلق له بالمشيئة.

٥– أنَّ أصل الضلال في المسألة هو: ما اشتبه عليهم من تعلقات القرآن بالخالق والمخلوق: فترتب على ذلك القول بخلق القرآن وعكسه، وكذا تعلقه

بالمشيئة، وعدم تعلقه. أوصلهم إلى نتيجة قريبة من الأولى، وهي: كون الكلام منفصلاً عنه مخلوقا، أو قائماً به غير مخلوق، وكلها نتاج شبهات نبعت أساساً من تقريرات عقلية قرّروها وأنزلوا عليها نصوص الوحي، فأوصلتهم إلى ذلك الضلال المبين في كلام رب العالمين.

٦- أنَّ حقيقة الكلام عند الإمام أبي حنفية وعامّة أصحابه، هو: أنَّ الكلام يشمل النظم والمعنى جميعاً.

٧- أنَّ علماء الأصول من المعتزلة بنوا مذهبهم في أصول الفقه على مذهبهم في أصول الدين في هذه المسألة، فقد عرّفوا الكلام بأنه مجموع أصوات وحروف تنبئ عن مقصود المتكلم، بناءً على مذهبهم أنَّ القرآن مخلوق، وهو أصواتٌ خلقها الله – سبحانه – في جماد[1].

٨- بنى علماء أصول الفقه من الأشاعرة مذهبهم في الأصول على مذهبهم في العقيدة، وبناءً عليه يكون الكلام عندهم: معنى قائماً بذات الله، وأن الألفاظ ما هي إلاّ حكاية أو عبارة عن ذلك المعنى القائم بذاته، كما قرَّروا أنَّ المقصود بالكلام هو الكلام النفسي.

إلاّ أهم يؤكدون على أن المعنى النفسي غير داخل في موضوع أصول الفقه لعدم إمكان ذلك، أما الأصوات المتقطعة المسموعة فهي داخلة لإمكان إخضاعها لمسائل علم أصول الفقه المختلفة وقد نبّه على ذلك الرازي وغيره من علماء الأصول من الأشاعرة.

٩- انقسم علماء الأصول من المالكية في مسألة الكلام إلى قسمين: قسم يورد ما قرّره المتكلّمون في المسألة كأبي بكر الباقلاني، وابن الحاجب والقرافي

(١) المعتمد (١/١٤).

وغيرهم.

وقسم سلك مسلك السلف في الاستدلال وعنى بالنص والأثر كالشاطبي – رحمه الله – في كتابه الموافقات.

١٠– انقسم علماء الشافعية في مسألة الكلام إلى قسمين:

قسم سار على منهج الشافعي – رحمه الله – وهو منهج أهل السنة والجماعة كالإسفرايني والشيرازي وغيرهم.

وقسمٌ سار على منهج المتكلمين، فقرّر تقريراتهم وردد كلامهم وهم كثرة، منهم: إمام الحرمين والغزالي والبيضاوي والآمدي وغيرهم.

١١– إنَّ حقيقة الكلام عند من جمع بين مدرستي الحنفية والمتكلمين، يوافق ما ذهب إليه المتكلمون، وهذا يظهر في مؤلفاتهم كما في شروح التحرير وجمع الجوامع.

١٢– أنَّ عامَّة الحنابلة في مسألة الكلام قد نهجوا نهج السلف، مقتفين أثر إمام أهل السنة الإمام أحمد – رحمه الله –، المعروف بشدة تحرّيه للأثر ومتابعته للنصوص، ومخالفته لأهل الزيغ والضلال.

فنصروا مذهب السلف كالقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وغيرهم، وممن نصر مذهب السلف نصرة بالغة ابن النجار الفتوحي الحنبلي في كتابه شرح الكوكب المنير، ولم يسلم بعضهم من التأثر بالمتكلمين في بعض مصطلحاتهم ومن ذلك: وصف ابن عقيل وابن قدامة للكلام بالقِدَم، مع لزومهم منهج السلف في الجملة.

١٣– لم يحقّق مسألة الكلام من الأصوليين فيما اطَّلعتُ عليه سوى عددٍ ليس بالكثير، وفي مقدّمتهم: شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

والشاطبي في موافقاته.

١٤- انقسم علماء الأصول من المعاصرين إلى قسمين:

القسم الأول: المقلدون لمنهج المتكلمين وهو الأمر الذي عليه كثير من المعاصرين.

القسم الثاني: من سار على طريقة السلف في تقرير مسائل الأصول بصفة عامة وما نحن بصدده بصفة خاصّة.

١٥- أن أغلب محققي كتب الأصول لم يولوا هذه المسألة الأهمية المرجوّه بإبراز مذهب السلف فيها بل إن بعضهم ذهب بكلام المصنفين بعيداً عن مراد ومقصود رغبة في مسايرة منهج المتكلمين. وفي مقابل ذلك نجد في ساحة التحقيق جهوداً مشكورة أولت عنايتها بتحرير المسائل وتقرير مذهب السلف – رضي الله عنهم، والله أعلم.

ثانياً: المقترحات والتوصيات

١- نظراً لأهمية هذا الموضوع، فإني أرى أنه جدير بمزيد من الدراسات حوله والعناية به بحثاً وتحقيقاً وتعليقاً.

٢- أوصي الباحثين إزاء الموضوعات التي وقع فيها خلاف كبير أن يشبعوها بحثاً عميقاً حتى تتجلى الحقائق كاملة لطلبة العلم.

٣- اقترح تسليط الأضواء على الآثار المترتبة على اختلاف الأصوليين في مسألة الكلام وغيرها من مسائل العقيدة في مباحث الأصول والفروع من خلال أبحاث متخصصة.

٤- أرى ضرورة الاهتمام بالمؤلفات التي تُجلّي مذهب السلف في قضية

الكلام وغيرها من النواحي العقدية والأصولية وذلك عن طريق جمع ما فيها مقروناً بأدلته من الكتاب والسنة – أعني بذلك مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشافعي والشاطبي وغيرهم.

٥– أقترح أن تكون هناك دراسة خاصة تجمع آراء وأقوال أئمة المذاهب الأربعة في مسألة الكلام وغيرها وما يتعلق بها من مباحث أصول الفقه وبيان أن أقوالهم وآراءهم لم تخرج عن أقوال وآراء السلف وذلك وصولاً إلى إقناع أتباعهم بها بعد أن تفشى عند كثير منهم تقليد أهل الكلام في مثل هذه المسائل.

٦– ضرورة العناية بعلمي الأصول، لا سيما في هذه الأزمنة التي كثرتْ فيها التحديات وعمَّت المتغيرات والمستجدات، وحاول أعداء الإسلام النيل منه ووصمه بالعجز عن إبداء الحلول لمشكلات العصر، ومواكبة هذا القرن بابتكاراته وعلومه.

وينبغي أن تكون العناية شاملة لكل ما يتعلّق بهذين العلمين، دراسةً، وتعليماً، وتصنيفاً، وتحقيقاً، وتعليقاً، وغير ذلك.

٧– أرى أنه يتعيّن إعادة بناء علم الأصول من الناحية العقديّة، على قواعد متينة، وأسس سليمة، ليكون علماً أصولياً إسلامياً على منهج السلف الصالح رحمهم الله.

٨– أوصي بالعناية بتنقيح علم الأصول، مما أقحم فيه من علم الكلام، والجدل، والمنطق، مما نفّر كثيراًمن طلبة العلم عنه.

٩– العناية بربط الفروع بالأصول، والجزئيات بالقواعد، فتكون البحوث المقرّرة للقواعد مقرونة بالتطبيق عليها بما يندرج تحتها من مسائل.

١٠– ضرورة العناية بتخريج الأحاديث والآثار في كتب الأصول.

تلك أهم المقترحات والتوصيات في هذا البحث وذلك العلم، أوردتها لأني على يقين أنها ستجد الآذان الصاغية والقلوب الواعية، والعناية الفائقة إن شاء الله.

وبعد:

فإنه بانتهاء هذه المقترحات، تنتهي هذه الخاتمة، وبانتهاء هذه الخاتمة، ينتهي هذا البحث الذي بذلتُ فيه جهدي، وأكللتُ ذهني، ولم أبخل فيه بِمِدَادٍ ولا وَرَق ولا جُهْد، ولا وقت.

وإني لأعتذر عمّا شاب البحث من قُصور، وما وقع فيه من استطراد، أو تقصير، أوخطأ، أو زلل، فلم أُرِدْ بذلك إلاّ الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلاّ بالله.

والكمال لِله وحده، والعِصمة لرسله عليهم الصلاة والسلام، والبشر عرضة للأخطاء والزلاّت، ولكنّ الأمل في مغفرة الله الجمّة، ورحمته الواسعة.

ولن أعدم – بإذن الله – من محب مطلع، وقارئ منصف نقداً بنّاءً ونصحاً هادفاً وقبل أن أضع القلم، أَلْهَجُ بالشكر والثناءِ لله جل وعلا، على توفيقه للإتمام، ثم أُثني بالشكر لكل من أبدى لي معونة أو توجيها، سائلاً الله أن يوفّق الجميع لما فيه العلم النافع والعمل الصالح وإلى ما فيه خير الحال والمآل، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلَّم تسليماً كثيراً.



فهرس المراجع

القرآن الكريم.

- كتب التفسير:

٢- تفسير الجلالين السيوطي والمحلي، مع حاشية الصاوى عليه – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تحقيق وتخريج: محمود وأحمد ابني محمد شاكر – دار المعارف بمصر.

٤- تفسير القرآن العظيم؛ للإمام إسماعيل بن كثير – دار الفكر.

٥- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ط٣ عن طبعة دار الكتب المصرية، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ.

٦- تفسير النسفي، أبي البركات عبد الله بن أحمد، نشر دار المعرفة بيروت.

٧- تفسير علي بن محمد البغدادي الخازن المسمَّى لباب التأويل في معاني التنـــزيل، دار المعرفة، بيروت.

- كتب العقيدة والفِرق:

٨- العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية، تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ، دار الصميعي، الرياض.

٩- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ؛ لأبي المعالي الجويني مطبعة السعادة بمصر سنة١٣٦٩هـ، نشر مكتبة الخانجي بمصر.

١٠- الأسماء والصفات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى

٤٥٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ.

١١- الاقتصاد في الاعتقاد ؛ للغزالي – دار الكتب العلمية بيروت ط١ سنة١٤٠٣هـ.

١٢- الإيمان؛ لابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، المتوفى سنة ٧٢٨هـ، دمشق، المكتب الإسلامي ١٣٨١هـ.

١٣- البرهان في بيان القرآن، للموفق ابن قدامة، تحقيق الدكتور سعود الفنيسان.

١٤- التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٥- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، انظر الإستقامة، تحقيق: د.محمد رشاد سالم ١٤٠١هـ، نشر الكتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٦- الرد على الجهمية والزنادقة؛ للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض،

١٧- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، للشيخ الإمام الحافظ أبي نصر بن عبيدالله بن سعيد السجزي. توفي ٤٤٤هـ، تحقيق ودراسة: د. محمد باكريم باعبد الله، ط١ ١٤١٤هـ، دار الراية، جدة.

١٨- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني توفي سنة ٧٤٨هـ تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، الناشر مكتبة وهبة مصر١٣٨٤هـ

١٩- شرح العقيدة الطحاوية؛ لابن أبي العز الحنفي، حقَّقها: الدكتور التركي والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠- شرح المواقف في علم الكلام ؛ لعلي بن محمد الجرجاني – نشر مكتبة الأزهر – مصر – تحقيق د.أحمد المهدي.

٢١- الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم لموفق الدين عبد الله احمد بن محمد بن قدامة، تحقيق وتعليق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس. ط١ ١٤١٩هـ، مكتبة الفرقان، الامارات العربية المتحدة.

٢٢- الفِصَلِ؛ لابن حزم دار الفكر، بيروت ط١.

٢٣- كتاب الفرق بين الفرق؛ لعبد القاهر البغدادي – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٢٤- لمعة الاعتقاد وشرحهـــا؛ للشيخ محمد بن صالح العثيمين – مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة الرشد – الرياض، ط: ٢، سنة ١٤٠٤هـ.

٢٥- مجموعة الرسائل والمسائل؛ لابن تيمية بعنوان (حقيقة مذهب الاتحاديين) دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٦- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة؛ تأليف العـــلامة ابن القيم الجوزية، اختصار الشيخ محمد بن الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢٧- مصرعَ التصوفِ؛ لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل.

٢٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل؛ للقاضي أبو الحسن عبد الجبار الهمذاني توفي سنة ٤١٥هـ

٢٩- الملل والنحـــل؛ لأبي الفتح محمد بن عبـــد الكريم بن أبي بكر أحمد

الشهرستاني، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة دار المعرفة، بيروت.

٣٠- منهاج السنة النبوية؛ لابن تيمية – دار الكتب العلمية – بيروت.

٣١- الواسطية مع شرحها؛ لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق وشرح: الشيخ محمد خليل هرّاس، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، سنة ١٤٠٤هـ، ط ٣، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، سنة ١٣٨٦هـ.

- كتب الحديث:

٣٢- بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، تعليق محمد حامد الفقي، ط /دار الفكر.

٣٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للإمام أبي العلي محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الفكر، ط٣، سنة١٣٩٩هـ.

٣٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تعليق عبد الله هاشم اليماني المدني، ط المكتبة الأثرية، باكستان سنة ١٣٨٤هـ.

٣٥- سنن ابن ماجه، ط: دار إحياء التراث العربي سنة١٣٩٥هـ.

٣٦- سنن أبي داود، أبوداود سليمان بن الأشعث، بيت الأفكار الدولية، بدون ت.

٣٧- سنن الترمذي، الترمذي محمد بن عيسى أبوعيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٣٨- سنن النسائي، للحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفى سنة

١٣٠٣هـ، ط: مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٣٩- صحيح الإمام مسلم. ط: الحلبي، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٩٥٥م.

٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ للحافظ أحمد بن علي بن حَجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، المطبعة السلفية، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٤١- كتاب السنة، للإمام عبد الله ابن الإمام أحمد (٢١٣-٢٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني. ط١، ١٤٠٦هـ، ط: دار ابن القيم، الدمام.

٤٢- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٣- المسند؛ للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ، ط. دار الفكر.

● كتب أصول الفقه:

٤٤- الإبهاج في شرح المنهاج؛ لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥- الإجماع؛ لابن المنذر، تحقيق: د.فؤاد عبد المنعم أحمد، – نشر دار الدعوة – الاسكندرية ط: ٣، سنة ١٤٠٢هـ.

٤٦- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي ط المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

٤٧- آراء المعتزلة الأصولية؛ للدكتور علي الضويحي، ط مكتبة الرشد،

الرياض.

٤٨- أصول الفقه، لشمس الدين أبوعبد الله محمد بن مُفْلِح، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، ط ١، ١٤٢٠هـ، نشر مكتبة العبيكان.

٤٩- أصول الفقة الإسلامي؛ لمحمد بن أبو النور زهير، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٠- أصول الفقة الإسلامي؛ لمحمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.

٥١- أصول الفقه؛ للشيخ محمد الخضري بك، ط ٦، ١٣٨٩هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٥٢- أصول الفقه الإسلامي؛ لزكريا البري، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥٣- أصول الفقه الإسلامي؛ للشيخ محمد أبوزهرة، ط دار الفكر العربي، القاهرة.

٥٤- الأصول من علم الأصول؛ لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ط مؤسسة الرسالة بيروت، ومكتبة الرشد الرياض.

٥٥- البحر المحيط في أصول الفقه؛ للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، قام بتحريره د. عمر سليمان الأشقر، وراجعه د. عبد الستار أبوغدة، ود. محمد سليمان الأشقر، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

٥٦- التبصرة في أصول الفقه؛ للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، نشر دار الفكر، دمشق.

٥٧- التقريب والإرشاد؛ للقاضي الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبوزنيد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ.

٥٨- التقرير والتحبير؛ لأبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج، المتوفى سنة ٨٧٩هـ على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام المتوسى سنة ٨٦١هـ. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ٢ سنة ١٤٠٣هـ

٥٩- التلخيص في أصول الفقه؛ أبوالمعالي عبد الملك بن عبد الله الشافعي، تحقيق: عبد الله بن جولم النيبالي، ط ١، ١٤١٧هـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٠- التمهيد في أصول الفقه؛ لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، المتوفى سنة ٥١٠هـ. تحقيق: د. مفيد أبوعمشة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٦١- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول؛ للأسنوي، تحقيق: د.محمد حسين هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٠هـ.

٦٢- تيسير التحرير؛ لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه على كتاب التحرير؛ لابن الهمام، ط دار الكتب العلمية بيروت.

٦٣- حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ط دار الكتب العلمية بيروت.

٦٤- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٥- الحدود في الأصول؛ محمد بن حسن الأصبهاني ابن فورك، تحقيق: محمد السليمان، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٦٦- الرسالة؛ للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: الأستاذ أحمد محمد شاكر، وط مصطفى الحلبي، سنة ١٣٨٨هـ. تحقيق: محمد سيّد كيلاني.

٦٧- رفع الحاجب عن ابن الحاجب؛ لابن السبكي، مخطوط، نسخة مصورة عن النسخة الأزهرية.

٦٨- روضة الناظر وجنّة المناظر؛ لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.

٦٩- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر في أصول الفقه ؛ للقاضي علاء الدين الكناني العَسْقَلاني الحنبلي، وهو شرح لمختصر الروضة؛ للطوفي. قُدّم لنيل درجة الدكتوراه لكلية الشريعة بجامعة أم القرى من د.حمزة بن حسين الفعر. سنة١٣٩٩هـ.

٧٠- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب لابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ.

٧١- شرح الكوكب المنير؛ لابن النجار الفتوحي، تحقيق: د.محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٧٢- شرح اللمع؛ للشيخ أبي إسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١.

٧٣- شرح المحلى على جمع الجوامع؛ لجلال الدين محمد بن أحمد المحلّي، المتوفى سنة ٨٦٤هـ. مطبوع مع حاشية البناني، وحاشية العطار، دار الفكر، ودار الكتب العلمية، بيروت.

٧٤- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقرافي، ط الأولى

دار الفكر القاهرة.

٧٥- العدَّة في أصول الفقه؛ للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفرّاء البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. تحقيق: الدكتور أحمد بن علي سير المباركي. طبع مؤسسة الرسالة. بيروت، سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٧٦- علم أصول الفقه؛ لعبد الوهاب خلاف، ط ١، ١٣٦١هـ، دار القلم، الكويت.

٧٧- الفائق في أصول الفقه؛ لمحمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي، المتوفى سنة ٧١٥هـ، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي العميريني، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٧٨- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار؛ لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ.

٧٩- فواتح الرحموت، بشرح مسلم الثبوت؛ لمحب الدين بن عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩هـ، طبعة مصوّرة عن المطبعة الأميرية، بولاق مصر، نشر دار إحياء التراث العربي، ومكتبة المثنى، بيروت، لبنان.

٨٠- القواعد والفوائد الأصولية، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، لعلي بن محمد بن عباس الحنبلي، المعروف بابن اللحام البعلي، المتوفى سنة ٨٠٣هـ.

٨١- القواعد والفوائد الأصولية؛ لابن اللحام تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢- كشف الأسرار عن أصول البزدوي؛ لعلاء الدين البخاري، ط دار الكتاب العربي بيروت.

٨٣- اللمع في أصول الفقه؛ للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

٨٤- المحصول في علم الأصول للرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، سنة١٤٠٠هـ.

٨٥- مختصر المنتهى؛ للإمام ابن الحاجب المالكي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، ط ٢، مطبوع بشرحه، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٦- مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي. المكتبة السلفية – المدينة المنورة.

٨٧- مراتب الإجماع؛ ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٨- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين؛ د.محمد العروسي عبد القادر، ط دار حافظ للنشر والتوزيع.

٨٩- المستصفى من علم الأصول؛ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبعة مصورة عن المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، نشر دار إحياء التراث العربي، ومكتبة المثنى، بيروت.

٩٠- معالم أصول الفقه عند أهل السنة؛ لمحمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٦هـ.

٩١- المعتمد في أصول الفقه؛ لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المتوفى سنة ٤٣٦هـ. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٩٢- المنار؛ للإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ في أصح القولين.

٩٣- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٩٤- نشر الورود على مراقي السعود؛ لمحمد بن الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٩٥- نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر؛ لعبد القادر بن مصطفى بدران، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٦- نزهة المشتاق شرح اللمع؛ لمحمد بن يحيى بن الشيخ أمان، ط المكتبة العلمية، مكة.

٩٧- نظرات في أصول الفقه؛ د. عمر سليمان الأشقر، ط ١، ١٤١٩هـ، دار النفائس، الأردن.

٩٨- نفائس الأصول في شرح المحصول؛للقرافي، ط الأولى مكتبة الباز.

٩٩- نهاية السول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي؛ لجمال الدين عبد الرحمن الإسنوي الشافعي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، ومعه حواشيه المسماة (سلّم الوصول لشرح نهاية السول)، للشيخ محمد بخيت المطيعي. عالم الكتب، بيروت.

١٠٠- الواضح في أصول الفقه؛ للإمام أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٥١٣هـ، بتحقيق: د.عبد الله التركي.

١٠١- الواضح في أصول الفقه للمبتدئين؛ د. محمد سليمان الأشقر، ط ٤،

١٤١٢هـ، دار النفائس، الأردن، ودار الفتح للنشر، عمان.

١٠٢- الوصول إلى الأصول؛ ابن برهان، أحمد بن علي البغدادي، المتوفى سنة ٥١٨هـ، تحقيق: د. عبد الحميد علي أبو زنيد، نشر مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.

- كتب اللغة والأدب:

١٠٣- الأغاني؛ لأبي الفرج الأصفهاني المتوفى سنة ٣٥٦هـ، نشر دار إحياء التراث العربي، مصور عن دار الكتب.

١٠٤- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية؛ لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ.

١٠٥- المصباح المنير في شرح غريب الرافعي الكبير؛ لأحمد بن محمد المقري الفيّومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، المكتبة العلمية، بيروت.

١٠٦- معجم مقاييس اللغة؛ لأبي الحسن أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران.

١٠٧- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الراوي، ط ٢، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٠٨- الهادي إلى لغة العرب، الكرمي حسن سعيد، دار لبنان، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- كتب التاريخ والتراجم:

١٠٩- الإستيعاب في أسماء الأصحاب؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري المالكي المعروف بابن عبد البرّ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. نشر دار إحياء

التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، هامش الإصابة لابن حجر.
١١٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ.
١١١- الإصابة في تمييز الصحابة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ. نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
١١٢- الأعلام؛ للزركلي. دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٨٠م.
١١٣- البداية والنهاية؛ لابن كثير – مكتبة المعارف – بيروت
١١٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع؛ للعلامة محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ. نشرح دار المعرفة، بيروت، ومطبعة السعادة، القاهرة.
١١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
١١٦- تاريخ بغداد، الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٧- تذكرة الحفاظ؛ للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٣٤٨هـ.
١١٨- تهذيب التهذيب لابن حجر، ط: دائـــــــرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند، سنة١٣٢٧هـ.
١١٩- الجرح والتعديل للرازي، ط: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند سنة ١٣٧٢هـ.
١٢٠- الجواهر المضية في تراجم الحنفية؛ للعلامة عبد القادر بن محمد نصر

القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ. تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٩٩هـ، ط حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٣٢هـ.

١٢١- الذيل على طبقات الحنابلة؛ لابن رجب – دار المعرفة – بيروت.

١٢٢- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة؛ تحقيق: د. بكر بن عبد الله أبوزيد ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٢٣- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفي ٧٤٨هـ تحقيق د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان، ط ١، مؤسسة الرسالة بيروت.

١٢٤- شذرات الذهب؛ لابن العماد الحنبلي – دار الآفاق الجديدة بيروت.

١٢٥- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفرّاء البغدادي الحنبلي المتوفي سنة ٥٢٦هـ تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة للإحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة،

١٢٦- طبقات الشافعية، أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، الحافظ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٢٧- الطبقات الكبرى، ابن سعد محمد بن سعيد بن منيع البصري، دار صابر، بيروت بدون ت.

١٢٨- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، محمد أمين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

١٢٩– الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي محمد عبد الحي أبوالحسنات، تصحيح السيد محمد بدر الدين أبوفراس، دار المعرفة، بيروت ١٣٢٤هـ.

١٣٠– كتاب الــدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ للحافظ أحمد بن علي بن حجر – دار الجيل – بيروت.

١٣١– لسان الميزان؛ للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥١هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

١٣٢– معجم المؤلفين؛ لعمر رضا كحالة، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٣– ميزان الاعتدال للذهبي ط. دار المعرفة، بيروت.

١٣٤– وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بدون ت.

- كتب أخرى:

١٣٥– التعريفــات؛ لعلي بن محمد الشريف الجُرجاني، المتوفى سنة ٨١٦هـ، مكتبة لبنان – ساحة رياض الصلح، بيروت سنة ١٩٧٨م.

١٣٦– الرسالة في الفقه المالكي؛ عبد الله بن عبد الرحمن المالكي بن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة ٣٨٦هـ، ط ١، ١٤١٥هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٣٧– الروض المربع شرح زاد المستقنع؛ منصور بن يونس الحنبلي البهوتي، تحقيق: عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، المتوفى سنة ١٠٥١هـ، ط ١، ١٤١٦هـ، دار الوطن، الرياض.

١٣٨– السيرة النبوية؛ لابن هشام – دار الجيل – بيروت ١٩٧٥م.

١٣٩- كشف الظنون؛ لحاجي خليفة، ط: استنبول سنة **١٣١٠**هـ.

١٤٠- مجموع الفتاوى؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤١- معجم البلدان؛ ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، **١٤٠٤**هـ.

١٤٢- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة؛ للإمام محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة **٧٥١**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.



فهرس الموضوعات